

القمة العالمية لمجتمع المعلومات  
وثيقة مرجعية  
الجزء الأول: مشروع إعلان المبادئ

القسم الأول: المساهمات الواردة من الحكومات حتى 31 مايو 2003.  
اصطلاحات الطباعة:

النص المضاف: تحت خط

النص المحذوف: مشطوب عليه

التعليقات: بحروف مائلة

أرقام الفقرات: بغية الاحتفاظ بالترقيم الأصلي لإعلان المبادئ وخطة العمل، رقت الاقتراحات الخاصة بفقرات جديدة بحروف تلي رقم الفقرة الوثيقة الصلة، مثلاً: 1، 1 ألف، 1 باء، 1 جيم.  
ملحوظة بشأن المساهمة الواردة من المكسيك: لم ييسر، لأسباب تقنية، الإبقاء على جميع الكلمات التي حذفها الوفد المكسيكي على شكل كلمات مشطوب عليها. ولذلك يظهر النص النهائي المقترح من الوفد بدون بعض الكلمات المحذوفة.

تعليقات عامة

(للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر المساهمات الأصلية على الموقع: [http://www.itu.int/wsis/documents/listing-all.asp?lang=en&c\\_event=pci1&c\\_type=all](http://www.itu.int/wsis/documents/listing-all.asp?lang=en&c_event=pci1&c_type=all))

بور كينا فاصو: يجب أن يكون النفاذ إلى الإعلان ميسوراً لجميع الشعوب ولأكبر عدد ممكن من الناس. ومن ثم يجب تجميع الأفكار الرئيسية معاً بكفاءة وأن تبرز وتعرض بطريقة منطقية في الدياحة وفي الأقسام المعنية على حد سواء، جنباً إلى جنب مع الرؤية المشتركة والمبادئ الرئيسية.  
وفيما يتعلق بالدياحة: يمكن إبراز أربع أفكار رئيسية بالترتيب التالي: الدور الأساسي للمعلومات والمعارف؛ ما الذي ينبغي لمجتمع المعلومات أن يكون عليه؛ ما الذي ينبغي القيام به لتحقيق مجتمع المعلومات؛ ما الذي ينبغي عمله لتجنب مخاطر الاستبعاد.  
وفيما يتعلق بالرؤية المشتركة: يمكن إبراز ست أفكار رئيسية بالترتيب التالي: مجتمع المعلومات وتوافر فرص النفاذ إلى المعلومات والمعارف بشكل أكثر تعميماً؛ مجتمع المعلومات وبناء القدرات؛ مجتمع المعلومات والحريات الأساسية؛ مجتمع المعلومات وحوار الثقافات؛ مجتمع المعلومات والنهوض بأهداف إعلان الألفية؛ مجتمع المعلومات والأمن؛ مجتمع المعلومات والشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.  
وفيما يتعلق بالمبادئ الرئيسية: فهذا القسم يبرز المبادئ الرئيسية بالفعل. بيد أنه قد يكون من المفيد في رأينا أن تدرج في المقدمة فكرة جديدة تتعلق بالشروط الأساسية بحيث تعالج قضيتي الأمية ومصادر الطاقة.  
الاتحاد الأوروبي: ينبغي النظر إلى مساهمة الاتحاد الأوروبي في وثيقتي الحادي عشر من مارس على أنها تمثل جهداً يرمي إلى أن يكون بنّاء وليس استباقياً في الوقت الذي يرمي فيه للتوصل إلى إعلان وخطة عمل يحظيان بتوافق الآراء. وتسمح لنا آلية ما بين الدورات بأخذ وجهات نظر جميع الأطراف الفعالة في الاعتبار بشكل شامل، وتوفر نهجاً ثرياً بالمساهمات.

وقد ظل موقف الاتحاد الأوروبي يدور في إطار الحدود الضيقة التي اتفق عليها الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية. وقد كان في ذهننا، في غضون المحاولات التي بذلناها لتنسيق نص إعلان المبادئ، احتمالات استخدامه الأوسع الطويلة المدى. كما سعينا إلى طرح تعبيرات مؤكدة تتمشى إلى حد كبير مع اللغة المستخدمة في إعلان الألفية في الوقت الذي تمثل فيه بصراحة لهيكل ونسق وموضوع مشروع الواحد والعشرين من مارس الأصلي.

ويحتوي عدد من فقرات مشروع إعلان المبادئ على عناصر تنتمي، من حيث الجوهر، إلى خطة العمل وليس لمشروع الإعلان. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يقترح بأن يتم النظر في هذه الفقرات في إطار خطة العمل. وتعكس مساهمتنا وجهات نظرنا الأساسية بأننا نريد وثيقة قصيرة وهامة من الناحية السياسية تشد خيال شعوب العالم ويستطيع كل فرد أن يقرأها ويفهمها.

إسرائيل: على الرغم من أن من غير المعتاد في نسق الإعلانات أن يحتوي الإعلان على نوع ما من الأجزاء المتعلقة بالتعريفات، فإن إسرائيل تعتقد بأن من المستصوب أن يتم تعريف بعض المصطلحات المستخدمة بطريقة صحيحة. وتشمل هذه المصطلحات، من جملة أمور، الاختلافات ما بين البيانات والمعلومات والمعرفة (التي تستخدم بشكل واسع في كل من مشروع الإعلان ومشروع خطة العمل).

نيوزيلندا: يتمثل التحدي الذي يواجهنا حالياً في قيام عملية ما بين الدورات بتنسيق هذين المشروعين في نص عملي أقصر وأكثر تحديداً وتركيزاً. وينبغي أن تهدف عملية التنسيق إلى تجميع القضايا في ترتيب منطقي، وإزالة النقاط الازدواجية والإشارات إلى قضايا تخرج عن نطاق القمة. وينبغي مراعاة الصياغة المعتادة لاتفاقيات الأمم المتحدة. وينبغي أن توفر الوثيقة الناتجة عن ذلك أساساً لإجراء مفاوضات رسمية في الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية. ولا بد لنا أن نتوقع حينئذ بأن يسفر الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية عن نص متفق عليه من نوعية مناسبة لتقدمه إلى قادة الحكومات قبل انعقاد القمة في ديسمبر.

- إن المشروع الراهن لإعلان المبادئ يكرر الكثير من محتوى مشروع خطة العمل. والمطلوب هو مجموعة من الأعمال المحددة المتصلة بالمبادئ والتي يمكن إنجازها على أساس تلك المبادئ. وقد يمكن التوصل إلى ذلك بإدماج المشروعين الراهنين في وثيقة واحدة موجزة. وتظن نيوزيلندا أنه قد برز اقتراح من هذا القبيل عن المناقشات التي دارت في مكتب اللجنة التحضيرية، وستؤيد مثل هذه الخطوة.

- ينبغي أن تهدف آلية ما بين الدورات إلى وضع وثيقة وحيدة للقمة. وينبغي أن تسفر عن إعلان استهلاكي موجز (يتكون من صفحتين على أقصى حد) ينص على مبادئ متفق عليها بشكل عريض تنشئ إطاراً لقسم عملي المنحى يليه. ويشكل قسم المبادئ إعلاناً سياسياً رفيع المستوى يتيسر للجمهور الاطلاع عليه ويمكن استخدامه لتوطيد الالتزام السياسي فيما بين الوكالات المضطلة بالتنفيذ في كل بلد. وتوفر الإعلانات التي أسفر عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وقمة مونتريري نماذج طيبة في هذا الصدد.

- وينبغي أن يهدف القسم المتعلق بخطة العمل في الوثيقة إلى النص على عدد محدود من الإجراءات الملموسة والتي يمكن إنجازها وقياسها والتي ينبغي أن تعكس نتائج وثيقة الصلة بوضوح بالإعلان. وينبغي تجنب الحقائق البديهية العامة وبيانات الأفكار. وينبغي بذل محاولة لوضع أولويات لخطوات العمل المقترحة بما يعكس التسلسل الذي تقوم عليه القضايا. ومن شأن ذلك أن يوفر أساساً لتحقيق تقدم يمكن قياسه والإبلاغ عنه في تونس. وحيث أن قدرة البلدان على تنفيذ خطة العمل تختلف من بلد لآخر، فينبغي ألا تكون اللغة ملزمة.

- ينبغي توطيد عملية القمة ولكن دون أي ازدواجية مع ما يتصل بها من أعمال تجري في أجزاء أخرى من الأمم المتحدة والمنظومة الدولية، مثل اليونسكو (لا سيما من خلال "معلومات من أجل جميع البرامج" التابع لها) وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية (مثلاً، اتفاق بشأن الاتصالات الأساسية)، والجماعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ (ولا سيما من خلال فريق العمل المعني بالاتصالات والمعلومات والفريق التوجيهي للتجارة الإلكترونية التابعين لها) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولذلك، يمكن أن تشير الوثيقة إلى الأعمال القائمة التي تضطلع بها الهيئات ذات الخبرة لتبرز المدى الذي تجري به معالجة هذه القضايا من قبل جهات متعددة.

- تشير نيوزيلندا إلى ما تقوم به الجماعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ من عمل في مجالات وثيقة الصلة بجدول أعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك مجالات تيسير التجارة الإلكترونية، والنهوض بالأمن السيبراني، ووضع استراتيجيات للتغلب على الفجوة الرقمية. لقد اضطلع فريق العمل المعني بالاتصالات والمعلومات بمبادرات محددة تعالج تنمية الموارد البشرية، ونقل التكنولوجيا والتعاون الإقليمي، وتقييم الاتصالات واستخدام الاتصالات في النهوض بحرية التجارة وتحرير الاستثمارات. إن الشراكات ما بين القطاعين الخاص والعام تعتبر سمة في عمليات هذا الفريق. وتوجز الورقة المقدمة من الجماعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ هذه الأنشطة ويمكن الاستفادة منها في إثراء عملية الصياغة بالمعلومات.

- تود نيوزيلندا أن ترى قسماً في إعلان المبادئ يؤكد على أهمية حرية التعبير والتنوع الثقافي والمساواة في النفاذ إلى التعليم، والنفاذ الشامل إلى المعلومات المشاعة.

**جمهورية كوريا:** إن الغرض الرئيسي من الإعلان هو نقل رسالة بشأن رؤية المجتمع الدولي والتزامه إزاء تنمية مجتمع المعلومات بطريقة محكمة ومقنعة.

يفتقر المشروع الراهن إلى رسالة مفعمة بالقوة حيث أنه يحتفظ بالسلمات العامة لموجز كل بند وارد في خطة العمل، مما يجعله مطولاً ويقدم محتويات تفسيرية إلى حد كبير. ومن الممكن أن يسفر الافتقار الغالب إلى رسالة مفعمة بالقوة إلى توهين الغرض العام من صياغة الإعلان.

ولا بد، عند صياغة الإعلان، من تجنب مجرد العمل على الإشارة بالذكر إلى كل بند تتضمنه خطة العمل. وبدلاً من ذلك ينبغي التركيز على التزام المجتمع الدولي بإنجاز الأهداف الواردة في كل من رؤية مجتمع المعلومات وفلسفته.

**ساموا: تعريف "مجتمع المعلومات"** - يتعين أن يكون هناك تعريف جلي لماهية مجتمع المعلومات. إذ يوجد في كافة وثائق القمة العالمية لمجتمع المعلومات تعريفات شتى لمجتمع المعلومات. وتعرف المجموعات المختلفة المشتركة في الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمجتمع المعلومات بأشكال مختلفة. وتوافق الآراء مطلوب لتوفير تعريف متفق عليه عن "مجتمع المعلومات" لكفالة وجود تفهم مشترك على صعيد العالم. ومصطلح أو مفهوم "مجتمع المعلومات"، بشكله الحالي، معرف بشكل فضفاض وقد يقع في محذور تعريفه بكثير من الطرق المختلفة التي تتناسب مع اهتمامات المستخدم.

كما أن المشروع الراهن لإعلان المبادئ طويل جداً ويعتبر في بعض أجزائه مفصلاً جداً ويدور حول نفسه بما لا يتناسب مع الغرض منه. وتوصي ساموا بقوة بأن تركز الجلسة العامة على تطوير المشروع الحالي إلى وثيقة أوضح وأدق وأكثر إيجازاً. ولتذكر أن رؤساء الدول هم الذين سيستعرضون هذه الوثائق ويوقعونها.

**سري لانكا:** إن البحث العلمي أحد العوامل الرئيسية التي تقوم عليها تنمية مجتمع المعلومات. والمكونات التكنولوجية الأساسية لمجتمع المعلومات: الكهرباء، وموجات الراديو، وشبكة الويب العالمية ومتصفح الويب، تم استحداثها كلها للمرة الأولى في المختبرات الأكاديمية. وكفالة النفاذ المتساوي إلى المعرفة العلمية ضروري من أجل إنجاز أهداف الألفية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر في الوقت الحالي فرصاً لا تصدق في هذا الصدد. والبحث العلمي يسفر عن استحداث التكنولوجيات الجديدة ذاتها وإنتاج بيانات ومعلومات يمكن، عند الجمع بينها وبين هذه التكنولوجيات، أن تكون ذات نفع هائل للمجتمع بأسره. وينبغي التسليم بوضوح في إعلان المبادئ بالدور الأساسي الذي يقوم به العلم والعلماء في بناء مجتمع المعلومات، والعمل على أن ينعكس ذلك في خطة العمل الصادرة عن القمة.

**سويسرا:** يتعين أن يكون إعلان المبادئ قصيراً وواضحاً لكي يجتذب اهتماماً سياسياً على أعلى المستويات. ولذلك فإن سويسرا تؤيد جميع الجهود المبذولة لتوليف الوثيقة وترشيدها وإزالة الحشو الموجود فيها.

**الولايات المتحدة الأمريكية:** تقوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدور حاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ويحتاج النفاذ إلى المعلومات بيئة تنهض بخلق المعرفة والأفكار. ويمكن أن يساهم تحقيق الفرص الرقمية التي يتيحها مجتمع المعلومات في إيجاد حياة أفضل لجميع المواطنين من خلال النهوض بالديمقراطية والشفافية والمساءلة والحكم السديد. وتحت الولايات المتحدة جميع المشاركين على استغلال هذه الفرصة الفريدة لإعادة تأكيد، وتنفيذ، المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تعترف بحق كل فرد في التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها من خلال أي وسيط للإعلام وبغض النظر عن الحدود. وينبغي تضمين كل هذه النقاط بوضوح في الرؤية المشتركة التي تطرحها القمة.

وفي حين أن من المهم تبادل الآراء بشأن ضرب التطبيقات التي يدعمها مجتمع المعلومات، فإن من الضروري أن يتم العمل أولاً على كفالة أن تكون كتل البناء الأساسية في موضعها. فأولاً، ينبغي للقمة أن تشجع الحكومات على التركيز على أن تخلق، في حدود بلادها، البيئة القانونية والتنظيمية والسياساتية الملائمة التي تشجع علي الخصخصة، والمنافسة، والتحرير، وحماية الملكية الفكرية وإنفاذها. والخطوة التالية هي استحداث خدمات ومحتوى الاتصالات الأساسية والنفاز إليها. إن مجتمع المعلومات المتصف بالعالمية حقاً يقوم على تنمية المحتوى المحلي وحرية الأفراد في النفاذ إلى الثقافة التي يختارونها وباللغة التي يختارونها. وأخيراً، فإن كفالة الثقة والأمن في استعمال هذه الشبكات يعتبر ضرورياً لبناء مجتمع معلومات عالمي.

ويتطلب تسخير قوة مجتمع المعلومات مشاركة نشطة من جميع أصحاب المصلحة- الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وعلى وجه الخصوص، يعتبر دور القطاع الخاص بوصفه القوة المحركة للابتكار، والطابع الأساسي للاستثمارات الخاصة في تنمية شبكات الاتصالات والمعلومات في العالم وتسهيلها، من المسائل البالغة الأهمية. ومن ثم، فإن الولايات المتحدة تقترح أن تركز الوثائق على دور القطاع الخاص وقيمة المنافسة.

وتنظر الولايات المتحدة إلى مشروع الوثائق الراهنة على أنها محاولة مخلص للتميز بين جميع المدخلات الواردة من خلال العملية التحضيرية. وحيث أن الوثيقتين الراهنتين تعتبران انعكاساً للكثير من الأفكار المعروضة والتي لم تناقش بعد، فإن الولايات المتحدة تعتقد أن من المهم أن ينظر المشاركون بعناية في جميع الآراء المعروضة وأن يسعوا إلى كفالة ألا تعكس الوثائق النهائية سوى وجهات النظر التي حظت بحقيقة بتوافق آراء عالمي.

ويحتاج المشروعان الحاليان إلى أن يغريلا لكي يسردا المفاهيم والإجراءات الرئيسية الضرورية لإنجاز التنمية المستدامة لمجتمع المعلومات. وبالأخص، ينبغي أن تكون المبادئ المنصوص عليها موجزة وواضحة ومحددة إلى الدرجة التي تجعلها مناسبة للتصديق من قبل المستويات السياسية العالية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون إعلان المبادئ وخطة العمل النهائيان المعتمدان في جنيف في ديسمبر 2003 متكاملين في طابعهما. فينبغي أن تكون الأنشطة المحددة المناهضة لها في خطة العمل على صلة وثيقة مباشرة بالقضايا المنصوص عليها في إعلان المبادئ. وفي هذا الصدد، لا توجد ضرورة لوضع أساس منطقي مفصل للإجراءات.

وإذا ما أخذت الوثيقتان ذلك بشكل متساوق مع المساهمات المقدمة من شتى أصحاب المصلحة، فإن الولايات المتحدة تعتقد أن القمة توفر فرصة فريدة لكي يقوم المجتمع العالمي بإعادة تأكيد أنشطته وجهوده الجارية في محافل أخرى تساهم في أهداف القمة. إننا نتطلع إلى التعاون مع زملائنا طوال عملية القمة ونحن على ثقة من أنه سيرز توافق آراء عالمي يعالج شواغل جميع أصحاب المصلحة على الوجه الملائم.

المرجع	المساهمات الواردة من الحكومات حتى 31 مايو	مشروع إعلان المبادئ WSIS/PCIP/DT/1 (النص بشكله المنشور في الويب بتاريخ 21 مارس 2003)	
		ألف - بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمي جديد في الألفية الجديدة	.1
	<p>كندا: "... يقوم على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي أصبح فيه التكنولوجيات الجديدة..."</p> <p>الجمهورية التشيكية: مما يجدر إبرازه أن الهدف الأولي لبناء مجتمع المعلومات ليس الجانب المتعلق بالموارد وإنما ذلك المتعلق بالتأثير النهائي.</p> <p>الاتحاد الأوروبي: "... والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي هذا المجتمع تصبح فيه التكنولوجيات الجديدة..."</p> <p>جمهورية إيران الإسلامية: نحن ممثلي شعوب العالم، المجتمعين في جنيف من 10 إلى 12 ديسمبر 2003، في المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، نعلن رغبتنا المشتركة والتزامنا المشترك لبناء مجتمع المعلومات، هو مجتمع المعلومات، يقوم على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتصبح فيه التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أداة أساسية، يمكن للجميع النفاذ إليها، لإقامة عالم ينعم بمزيد من السلم والرخاء والعدالة، ويقوم على إنسانيتنا المشتركة بكل ما فيها من تنوع.</p>	<p>1. نحن ممثلي شعوب العالم، المجتمعين في جنيف من 10 إلى 12 ديسمبر 2003، في المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، نعلن رغبتنا المشتركة والتزامنا المشترك لبناء مجتمع المعلومات، هو مجتمع المعلومات، يقوم على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتصبح فيه التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أداة أساسية، يمكن للجميع النفاذ إليها، لإقامة عالم ينعم بمزيد من السلم والرخاء والعدالة، ويقوم على إنسانيتنا المشتركة بكل ما فيها من تنوع.</p>	

	<p>المكسيك: "نحن ممثلي شعوب العالم، المجتمعين في جنيف من 10 إلى 12 ديسمبر 2003، في المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، نعلن رغبتنا المشتركة والتزامنا المشترك لبناء مجتمع من نوع جديد، هو مجتمع المعلومات، يقوم على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويتصف بالنفاذ الشامل إلى المعلومات العالية الجودة واستخدامها من أجل خلق المعرفة وتراكمها ونشرها، وتصبح فيه التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أداة أساسية، يمكن للجميع النفاذ إليها، من أجل الارتقاء بالخدمات التي تقدمها الحكومات والمنشآت ومنظمات المجتمع المدني، وتساهم في إقامة عالم ينعم بمزيد من السلم والرخاء والعدالة، ويقوم على إنسانيتنا المشتركة بكل ما فيها من تنوع."</p>		
	<p><b>البرازيل: إضافة:</b></p> <p>نعترف بالحق في التواصل وبالحق في النفاذ إلى المعلومات والمعارف باعتبار ذلك من حقوق الإنسان الأساسية. وينبغي أن تتاح لكل امرئ في أي مكان الفرصة للمشاركة في مجتمع المعلومات ولا ينبغي استبعاد أي امرئ من الانتفاع بالمزايا التي يتيحها. ففي العالم الذي يقوم على المعرفة والمعلومات، يعتبر الحق في التواصل والحق في النفاذ إلى المعلومات والمعارف بمثابة اشتراطات أساسية لبلوغ حقوق الإنسان الأخرى المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحق في حرية التعبير. إن النفاذ الشامل إلى البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وإلى الإنترنت ضروري بالنسبة لمجتمع المعلومات.</p>		1 ألف
	<p><b>جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن البلدان الآسيوية: إضافة:</b></p> <p>2- "نعترف بأننا نتحمل، بالإضافة إلى مسؤوليات كل منا على حدة إزاءفرادى مجتمعاتنا، بمسؤولية جماعية عن مؤازرة مبادئ كرامة البشر، والمساواة والإنصاف على الصعيد العالمي. ولذلك علينا، كقادة، واجب إزاء جميع شعوب العالم، وبخاصة أكثرهم تعرضاً للتضرر، ولا سيما أطفال العالم الذين يخصهم المستقبل.</p>		1 باء

	<p>3- ونؤكد من جديد التزامنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي ثبت أنها صالحة لكل زمان وعالمية. وحقيقة، فقد ازدادت وثاقة صلتها بواقع الحال وقدرتها على الإلهام، حيث أصبحت الدول والشعوب متصلة ببعضها ومتراطة بشكل متزايد.</p> <p>4- ونصمم على إقامة سلم عادل ودائم في كافة أنحاء العالم وفقاً لمقاصد وأهداف الميثاق. إننا نجد عزمنا على دعم جميع الجهود المبذولة لمؤازرة المساواة في السيادة بين جميع الدول، واحترام تكامل أراضيها واستقلالها السياسي، وفض النزاعات بالوسائل السلمية وبما يتفق مع مبادئ العدل والقانون الدولي، وحق الشعوب التي لا تزال خاضعة للهيمنة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، واحترام الحقوق المتساوية للكافة بدون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، والتعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أو الإنساني."</p>		
	<p><b>سويسرا: إضافة فقرة جديدة:</b></p> <p><b>ونؤكد من جديد على عدم تجزؤ جميع حقوق الإنسان وتربطها- المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها- وارتباطها مع مبادئ المجتمع الديمقراطي، وحكم القانون والتنمية المستدامة. ونحن عازمون، في وسط ما ينطوي عليه التحول إلى مجتمع المعلومات من آمال ومخاطر، على التمسك بهذه القيم ودعمها.</b></p> <p><u>إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر فرصاً لم يسبق لها مثيل لتحقيق جميع حقوق الإنسان.</u></p>		1 جيم
	<p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> يضاف في نهاية الفقرة ما يلي: " <u>ونعترف أيضاً بأن الكتابة والطباعة كان لهما بالفعل تأثير مماثل على نمو المعرفة في تاريخ البشرية.</u>"</p> <p><b>المكسيك:</b> "ونعترف بأن المعارف والمعلومات والاتصالات تمثل لب تقدم البشرية ومساعدتها ورفاهيتها، وبأنه على الرغم من أن الزيادة الهائلة في حجم وسرعة تدفق المعلومات وتواجدها في كل مكان بفضل تكنولوجيا المعلومات الجديدة قد حققت بالفعل تغيرات عميقة في حياة الشعوب كما أنها تخلق فرصاً جديدة هائلة، فإنها لم تحقق فائدة حتى الآن للغالبية العظمى من الشعوب في العالم.</p>	<p>2. <b>ونعترف</b> بأن المعارف والمعلومات والاتصالات تمثل لب تقدم البشرية ومساعدتها ورفاهيتها، وبأنه على الرغم من أن الزيادة الهائلة في حجم وسرعة تدفق المعلومات وتواجدها في كل مكان بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة قد حققت بالفعل تغيرات عميقة في حياة الشعوب كما أنها تخلق فرصاً جديدة هائلة، فإنها لم تحقق فائدة حتى الآن للغالبية العظمى من الشعوب في العالم.</p>	2.

	<p>3. <b>ونشير إلى عزمنا المشترك، المنوه عنه في إعلان الألفية، على تعزيز الديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحق في التنمية، ونكرر التزامنا بالعمل على تحقيق التنمية المستدامة.</b></p> <p><b>كندا:</b> "ونشير إلى عزمنا المشترك، المنوه عنه في إعلان الألفية، على تعزيز الديمقراطية والحكم السديد وحكم القانون واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً،..."</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> "ونشير إلى عزمنا المشترك، المنوه عنه في إعلان الألفية، على تعزيز الديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحق في التنمية، ونكرر التزامنا بالعمل على تحقيق التنمية المستدامة كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. إننا على وعي تام بأنه لا يزال يتعين العمل على معالجة حاجات معينة من حقوق الإنسان الأساسية والمبادئ المتفق عليها دولياً مثل التعليم والرعاية الصحية الأساسية للجميع في مجتمع المعلومات. ونكرر الإعراب عن التزامنا بالأهداف الإنمائية للألفية، وبالتنمية المستدامة ونذكر التحديات الإنمائية التي تخلقها الفجوة الرقمية.</p> <p><b>المكسيك:</b> "ونشير إلى عزمنا المشترك، المنوه عنه في إعلان الألفية، على تعزيز الديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحق في التنمية، ونكرر التزامنا بالعمل على تحقيق التنمية المستدامة."</p>	3
	<p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> تضاف فقرة جديدة: "نلتزم بإقامة اقتصاد عالمي أكثر انفتاحاً وإنصافاً ومجتمع عالمي للمعلومات مشترك حقاً، لما فيه نفع الجميع، وبخاصة الشعوب في أقل أجزاء العالم تمتعاً بالمزايا. وسنعمل من أجل ذلك على النهوض بشكل لا يكل بالحوار ما بين الحضارات والمساهمة في دعم الحكم السديد على صعيد العالم وتوسيع نطاق انطباق القانون الدولي."</p>	3 أ لف
	<p><b>كندا:</b> <b>واقناعاً منا</b> بأن ثورة المعلومات والاتصالات ما زالت في مهدها، وبأن إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير المستغلة في تنمية وتعزيز الحوار بين الدول وداخلها وفي تحسين الإنتاجية..."</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> <b>واقناعاً منا</b> بأن ثورة المعلومات والاتصالات ما زالت في مهدها، وبأن إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير المستغلة في تحسين الإنتاجية-مستوى المعيشة ونوعية الحياة والإنتاجية تمثل قضية-تحديات خطيرة بالنسبة لنا، ولا سيما بالنسبة لغالبية شعوب العالم في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وهي البلدان التي تتعرض لمخاطر التخلف عن ركب التقدم وزيادة التهميش.</p>	4



	<p><b>المكسيك:</b> " <b>[واقتناعاً منا</b> بأن ثورة المعلومات والاتصالات ما زالت في مهدها، وبأن إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير المستغلة في تحسين الإنتاجية ونوعية الحياة تمثل قضية خطيرة بالنسبة لنا، ولا سيما بالنسبة لغالبية شعوب العالم في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وهي البلدان التي تتعرض لمخاطر التخلف عن ركب التقدم وزيادة التهميش.]"</p>	
	<p><b>البرازيل: إضافة:</b></p> <p>4 (أ) من الممكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تكون أداة قوية للتغيير في الاقتصاد الدولي البازغ القائم على المعرفة، إذ إنها تنهض بأشكال جديدة للتنظيم والإنتاجية والبنية التحتية التكنولوجية للعولمة. وسيعمل النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنظيم الثورة الرقمية على إعادة تعريف الطريقة التي تتخذ بها البلدان لأنفسها موقعاً داخل النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، علاوة على التفاعل فيما بين الأفراد والثقافات والمواطنة، وممارسة الدول والشركات لسلطاتها. وستكون المعرفة محمداً متزايد الأهمية للمنافسة في الاقتصاد العالمي. وينبغي أن يكون النفاذ إليها مفتوحاً بما يحقق المصالح العامة للجمهور، لا سيما في البلدان النامية، كوسيلة لسد الفجوة الرقمية.</p>	4 ألف
	<p><b>البرازيل: إضافة:</b></p> <p>4 (ب) نسلم بالحاجة إلى معالجة الفجوة الرقمية المستمرة في التزايد فيما بين البلدان المتقدمة والنامية، والتي تتغذى على فجوة سابقة من الناحية التاريخية ذات طابع اجتماعي واقتصادي، والتي إذا ما تركت تواصل مسارها تحت التأثير المطلق لقوى السوق، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تعمق بالفعل من مواطن عدم المساواة الاجتماعية فيما بين البلدان، وتوسع من الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية.</p>	4 باء

<p>4 جيم</p>	<p>البرازيل: إضافة:</p> <p>4 (ج) نعرب عن قلقنا إزاء حالة البلدان النامية. لقد حقق الكثير من البلدان النامية خلال العقد الماضي تقدماً له شأنه في كبح الاختلالات المالية، وتقليل التضخم، وزيادة سرعة نمو الصادرات، ومواصلة اتباع عمليات التكامل الإقليمي، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستئناف النمو الاقتصادي. بيد أن هذه الجهود لم تكن كافية للتغلب على الفقر والاستبعاد. فلا يزال معظم البلدان النامية يواجه مشاكل ملحّة تتصل بانخفاض معدلات المدخرات والاستثمار، وتباطؤ خلق الوظائف، وإمكانية التعرض للتضرر من الخارج، وهشاشة أنظمتها المالية. ولا تزال تواجه بتناقص المشاركة في التجارة الدولية ككل، وبخاصة شرائحها الأكثر حيوية الكثيفة التكنولوجية، مع انتقال الاقتصاد الدولي من اعتماده على عوامل الإنتاج التقليدية إلى النماذج القائمة على المعرفة والكثيفة الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتطلب هذه الحالة تحليلاً وثيقاً وتفكيراً جديداً وأشكالاً جديدة من الإجراءات الدولية بغية معالجة هذه الأشكال الأساسية من عدم التماثل التي تحول دون جني البلدان النامية لمنافع العولمة في ظل نظام التجارة المستند إلى قواعد متعددة الأطراف.</p>
<p>5.</p>	<p>5. <b>وندرك تمام الإدراك</b> أن قدرتنا المنفردة والجماعية على إنشاء المعارف وتقاسمها قد أصبحت قوة دافعة في تشكيل مستقبلنا، وأنه أصبح من الضروري الآن اتخاذ إجراءات ملموسة والتوصل إلى التزام عالمي يضمن تسخير هذه التكنولوجيات الجديدة في الإسراع بتحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة التي حددناها لأنفسنا في قمة الألفية.</p>

	<p><b>المكسيك:</b> "وندرك تمام الإدراك أن قدرتنا المنفردة والجماعية على إنشاء المعارف وتقاسمها، من خلال الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وآليات المشاركة الرقمية قد أصبحت قوة دافعة في تشكيل مستقبلنا، وأنه أصبح من الضروري الآن اتخاذ إجراءات ملموسة والتوصل إلى التزام عالمي يضمن تسخير قيام هذه التكنولوجيات الجديدة بتسريع العمل على الإسراع بتحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة التي حددناها لأنفسنا في قمة الألفية".</p>	
	<p><b>كندا:</b> "وإننا جميعاً - حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني - نواجه تحديات معقدة ومتزايدة تتطلب مما يتطلب استحداث شكل جديد من التضامن والتعاون ومواجهة أدوار ومسؤوليات جديدة أو متزايدة".</p> <p><b>جمهورية إيران الإسلامية:</b> "وإننا جميعاً - حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني - نواجه تحديات معقدة ومتزايدة تتطلب شكلاً جديداً من التضامن والتعاون وأدواراً ومسؤوليات جديدة أو متزايدة. وفي هذا السياق، لا بد من إيلاء اهتمام خاص للمشاكل التي تواجهها فيما يتعلق بالجوانب والآثار السلبية للعولمة".</p> <p><b>المكسيك:</b> "وإننا جميعاً - حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني - نواجه تحديات معقدة ومتزايدة تتطلب شكلاً جديداً من التضامن والتعاون وأدواراً ومسؤوليات جديدة أو متزايدة".</p> <p><b>رومانيا-IUP:</b> "وإننا جميعاً - حكومات، وبرلمانات، وقطاع خاص نواجه تحديات معقدة ومتزايدة".</p> <p><b>تونس:</b> يتعين التأكيد بقوة على عنصر التضامن والتعاون من أجل مواجهة تحديات مجتمع المعلومات العالمي المعقدة والمتزايدة (ألف-6) بواسطة إدراج نص يبرز المنافع الهامة التي تعود على البشرية من خلال تقاسم المعلومات وتوسيع عدد المنغمسين في إثراء هذه المعارف. ومن شأن ذلك أن يتطلب أشكالاً جديدة من التضامن لتحرير الإمكانيات البشرية في كافة أنحاء العالم ومعالجة العجز عن تعلم شبكات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو استخدامها.</p>	<p>6. وإننا جميعاً - حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني - نواجه تحديات معقدة ومتزايدة تتطلب شكلاً جديداً من التضامن والتعاون وأدواراً ومسؤوليات جديدة أو متزايدة.</p> <p>6.</p>

	<p>الاتحاد الأوروبي: "نعلن رؤيتنا المشتركة..."</p> <p>كولومبيا (المعهد الكولومبي للمكفوفين): ضمان نفاذ المعوقين بصرياً إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بواسطة اللمس والسمع، حيث أن هذه التكنولوجيات مصممة أساساً من أجل الأشخاص المبصرين وحدهم.</p> <p>تونس: ينبغي أن تحتوي الرؤية المشتركة لمجتمع المعلومات ما يلي:</p> <p>- نصاً يفيد بأن الحق في الاختلاف يثري البشرية لأنه يضاعف من مرجعياتها ويساهم في عملية التثاقف والحوار بين الحضارات، وكلها توطن من دعائم الأمن العالمي وثقافة التسامح، والتعاون والتضامن؛</p> <p>- الاعتراف بدور المرأة والشباب إلى جانب شرائح المجتمع المدني الأخرى في زيادة الوعي بالقيم التي تنهض بالابتكار والإبداع فيما بين الشعوب بما يحقق مصالحها المشتركة (القسم بء).</p>	<p>باء - نعلن رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات:</p> <p>باء</p>
	<p>الصين: "إن مجتمع المعلومات الذي نسعى إلى إقامته هو مجتمع شامل يتمكن فيه جميع الأشخاص، بدون تمييز من أي نوع كان، من إنشاء المعلومات والمعارف، وتلقيها، وتقاسمها والاستفادة منها بأي وسيلة من الوسائل دون اعتبار للحدود الجغرافية، رهناً بالقيود المنصوص عليها في النقطة 3 من المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبالأخص احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، من أجل حماية الأمن الوطني أو النظام العام، أو الصحة أو الأخلاقيات العامة."</p> <p>الاتحاد الأوروبي: "إن مجتمع المعلومات الذي نسعى إلى إقامته هو مجتمع شامل يتمكن فيه جميع الأشخاص، بدون تمييز من أي نوع كان، من إنشاء المعلومات والمعارف والأفكار، والتماستها، وتلقيها، وتقاسمها والاستفادة منها بأي وسيلة من الوسائل دون اعتبار للحدود الجغرافية، وبحيث تحظى الخصوصية بالاحترام."</p> <p>جمهورية إيران الإسلامية: "إن مجتمع المعلومات الذي نسعى إلى إقامته هو مجتمع شامل يتمكن فيه جميع الأشخاص، بدون تمييز من أي نوع كان، من إنشاء المعلومات والمعارف، وتلقيها، وتقاسمها والاستفادة منها بأي وسيلة من الوسائل دون اعتبار للحدود الجغرافية، رهناً بالقيود التي تنص عليها المادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبالمادة 19 (النقطة 3) والمادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية."</p>	<p>7. إن مجتمع المعلومات الذي نسعى إلى إقامته هو مجتمع شامل يتمكن فيه جميع الأشخاص، بدون تمييز من أي نوع كان، من إنشاء المعلومات والمعارف، وتلقيها، وتقاسمها والاستفادة منها بأي وسيلة من الوسائل دون اعتبار للحدود الجغرافية.</p> <p>7.</p>

	<p><b>المكسيك:</b> "إن مجتمع المعلومات الذي نسعى إلى إقامته هو مجتمع شامل يتمكن فيه جميع الأشخاص، بدون تمييز من أي نوع كان، من ممارسة حقهم في حرية التعبير والنفاذ إلى المعلومات المرتفعة الجودة واستخدامها من أجل إنشاء المعلومات والمعارف، وتلقيها، ومراكمتها، ونشرها، وتقاسمها والاستفادة منها بأي وسيلة من الوسائل دون اعتبار للحدود الجغرافية، من خلال الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووفقا للنظام القانوني لكل بلد، بما يخدم البشرية، ومن أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية."</p> <p>(تدمج الفقرتان 7 و 8)</p>	
7 ألف	<p><b>البرازيل:</b> إضافة [7 ألف] إن مجتمع المعلومات أكبر من أن يكون مجرد مسألة تكنولوجيا فحسب، ولا بد أن يؤخذ على أنه مفهوم له توجه إنمائي يستند إلى فكرة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات من أجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلدان في إطار أشكال جديدة ومعززة للتعاون الدولي ومن خلال شركات مبتكرة تضم الحكومات، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني. إن مجتمع المعلومات أكبر من أن يكون مسألة تكنولوجيا فحسب، ولا بد أن يفهم على أنه تطور موجه من أجل حماية الأمن الوطني والنظام العام.</p>	
7 باء	<p><b>جمهورية إيران الإسلامية:</b> إضافة [7 باء]: "ينبغي أن يقوم مجتمع المعلومات على أخلاقيات وقيم معنوية، وينبغي أن يكون بيئة تحترم فيها كرامة البشرية وتعزز بشكل شامل. ومجتمع المعلومات يخلق بيئة تحترم فيها وتسان جميع الحقوق السيادية والمصالح الوطنية بدون أي تمييز."</p>	
8.	<p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> " ينبغي أن يركّز مجتمع المعلومات على العنصر البشري وأن تكون نواته هي المواطنين والمجتمعات، وأن يكون في خدمة جميع البشر البشرية. وينبغي أن يكون مجتمع المعلومات مجتمعا بيئيا يسمح بنشر المعلومات والمعارف كما تسمح لجميع شرائح المجتمع باستغلالها في تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية يسمح للناس بتحقيق إمكاناتهم بالكامل. وينبغي له أن يعمل على النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحسين نوعية الحياة، والتخفيف من حدة الفقر والجوع، وحماية البيئة."</p> <p><b>جمهورية إيران الإسلامية:</b> " ينبغي أن يركّز مجتمع المعلومات على العنصر البشري وأن تكون نواته هي المواطنين والمجتمعات، وأن يكون في خدمة البشرية. وينبغي أن يكون مجتمع المعلومات بيئة تسمح بنشر المعلومات والمعارف كما تسمح لجميع شرائح المجتمع باستغلالها، بدون أي تمييز، في تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية."</p>	8. ينبغي أن يركّز مجتمع المعلومات على العنصر البشري وأن تكون نواته هي المواطنين والمجتمعات، وأن يكون في خدمة البشرية. وينبغي أن يكون مجتمع المعلومات بيئة تسمح بنشر المعلومات والمعارف كما تسمح لجميع شرائح المجتمع باستغلالها في تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

	<p>المكسيك: ( تدمج الفقرتان 7 و 8 )</p>	
	<p>9. إن مجتمع المعلومات يمثل شكلاً جديداً ومرحلة أعلى من مراحل التنظيم الاجتماعي، تتضافر فيه شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة ويمكن فيه تحقيق النفاذ المنصف والواسع إلى المعلومات، ويتوافر فيه المحتوى الملائم في نسق يمكن النفاذ إليه، كما يجب أن تتوافر فيه سبل الاتصال الفعالة التي تساعد الشعوب الأفراد والمجتمعات على تحقيق إمكاناتها إمكاناتهم الكاملة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحسين نوعية الحياة للجميع، والتخفيف من حدة الفقر والجوع والاستبعاد الاجتماعي.</p> <p>الاتحاد الأوروبي: ينبغي حذف الفقرة 9 بأكملها.</p> <p>إسرائيل: "...تتضافر فيه شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة، المتاحة بشكل حر ومجاني أمام من لا يملكون النفاذ إلى المعلومات، ويتوافر في المحتوى الملائم في نسق يمكن النفاذ إليه، ينبغي أن تساعد سبل الاتصال الفعالة..."</p> <p>اليابان: "...المحتوى الملائم في نسق يمكن النفاذ إليه، كما يجب أن تتوافر فيه سبل الاتصال الفعالة المزودة بمعدات وخدمات ومعلومات واتصالات يمكن النفاذ إليها التي تساعد..."</p> <p>المكسيك: "إن مجتمع المعلومات يمثل شكلاً جديداً ومرحلة أعلى من مراحل التنظيم الاجتماعي، تعمل وتتضافر فيه شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة ويمكن فيه تحقيق النفاذ المنصف والواسع إلى المعلومات، ويتوافر فيه المحتوى الملائم في نسق يمكن النفاذ إليه، على المعاونة على تبادل أفضل الممارسات، وتسهيل ذلك، من خلال المشاركة الرقمية من قبل جميع الشعوب من أجل كما يجب أن تتوافر فيه سبل الاتصال الفعالة التي تساعد الشعوب على تحقيق إمكاناتها الكاملة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحسين نوعية الحياة للجميع، والتخفيف من حدة الفقر والجوع."</p>	<p>9. إن مجتمع المعلومات يمثل شكلاً جديداً ومرحلة أعلى من مراحل التنظيم الاجتماعي، تتضافر فيه شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة ويمكن فيه تحقيق النفاذ المنصف والواسع إلى المعلومات، ويتوافر فيه المحتوى الملائم في نسق يمكن النفاذ إليه، كما يجب أن تتوافر فيه سبل الاتصال الفعالة التي تساعد الشعوب على تحقيق إمكاناتها الكاملة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحسين نوعية الحياة للجميع، والتخفيف من حدة الفقر والجوع.</p>
	<p>10. وتشمل المقترحات الأساسية لتحقيق مجتمع المعلومات المنصف:</p> <p>استراليا: فيما يتعلق بالفقرة 10 بشأن " وتشمل المقترحات الأساسية لتحقيق مجتمع المعلومات المنصف: "تلاحظ أستراليا أن الإعلان يذكر أهمية الخصوصية ولكنه لا يتوسع بأكثر من ذلك. وبالنظر إلى أهمية قضية الخصوصية، فقد يكون الإعلان في حاجة إلى الإسهاب بشأن هذه القضية.</p> <p>الاتحاد الأوروبي: وتشمل المقترحات الأساسية لتحقيق التنمية ينبغي لمجتمع المعلومات المنصف:</p> <p>المكسيك: "تشمل المقترحات الأساسية لتحقيق مجتمع المعلومات المنصف ما يلي:"</p>	<p>10. وتشمل المقترحات الأساسية لتحقيق مجتمع المعلومات المنصف:</p>

<p><b>المكسيك - تعليقات المراقبين:</b> ترتئي المكسيك أنه ينبغي أن تحل الفقرة التالية محل الفقرة 10 من القسم الأول. وفيما يتعلق بالمقتضيات الأساسية، فإن المقتضيات المذكورة أدناه مدرجة بالفعل في الفقرة 10 من القسم الثاني ومن ثم ينبغي حذفها:</p> <p>ثمة حاجة إلى بناء مجتمع معلومات عالمي في إطار منظور لحقوق الإنسان، وهو ما يعني مجتمع معلومات يتحقق في الوقت الذي يحترم فيه حقوق الإنسان الأساسية ويحافظ عليها ويوطدها. ولن يتيسر ذلك إلا عندما يلتزم جميع أصحاب المصلحة (الحكومات وكيانات الأعمال، والمنظمات الدولية، وكيانات المجتمع المدني)، علاوة على الأفراد، بالنهوض بتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، وباستخدامها. وتمثل المقتضيات الأساسية في:</p>		
<p><b>البرازيل:</b> "احترام الحقوق في التواصل والنفوذ إلى المعلومات والمعارف وجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، وخصوصاً..."</p> <p><b>كندا:</b> "احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً"</p> <p><b>الصين:</b> "...بأي وسيلة من الوسائل دون اعتبار للحدود الجغرافية، طبقاً للمادة 19 والمادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة..."</p> <p><b>كوبا:</b> "...طبقاً للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية..."</p> <p><b>الجمهورية التشيكية:</b> ينبغي التركيز بشكل أكبر على حقوق الإنسان فيما يتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى احترام حماية الخصوصية وأمن المعلومات والمعارف الفنية.</p> <p><b>السلفادور:</b> حيث إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل قنوات جديدة لتدفق المعلومات بحرية وينبغي أن تساهم في التعددية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطية والسلام. وينبغي منح النفوذ إلى الوسائط الجديدة واستعمالها نفس حماية حرية التعبير الممنوحة للوسائط التقليدية.</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> "احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، وخصوصاً بما في ذلك حقه في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حقه في حرية اعتناق آراء خاصة به دون تدخل من أحد، وحقه في التماس المعلومات والأفكار..."</p>	<p>- احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، وخصوصاً حقه في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حقه في اعتناق آراء خاصة به دون تدخل من أحد، وحقه في التماس المعلومات والأفكار والحصول عليها وإعطائها بأي وسيلة من الوسائل دون اعتبار للحدود الجغرافية، طبقاً للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة وحق الأفراد في النفوذ دون عائق إلى وسائط الاتصال ومصادر المعلومات.</p>	

<p><b>جمهورية إيران الإسلامية:</b> "احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، وخصوصاً حقه في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حقه في اعتناق آراء خاصة به دون تدخل من أحد، وحقه في التماس المعلومات والأفكار والحصول عليها وإعطائها بأي وسيلة من الوسائل دون اعتبار للحدود الجغرافية، طبقاً للمادة للمادتين 19 و29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة والمادتين 19 و 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وحق الأفراد في النفاذ دون عائق إلى وسائط الاتصال ومصادر المعلومات."</p> <p><b>المكسيك:</b> "احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، وخصوصاً حقه في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حقه في اعتناق آراء خاصة به دون تدخل من أحد، وحقه في التماس المعلومات والأفكار والحصول عليها وإعطائها بأي وسيلة من الوسائل دون اعتبار للحدود الجغرافية، وفقاً للنظام القانوني لكل بلد وطبقاً للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة وحق الأفراد في النفاذ دون عائق إلى وسائط الاتصال ومصادر المعلومات."</p>		
<p><b>البرازيل:</b> "الالتزام بحكم القانون والديمقراطية والحكم السديد..."</p> <p>وعقب هذه الفقرة الفرعية، تضاف فقرة فرعية أخرى:</p> <p>- إن وجود وسائط اتصال مستقلة وحررة، وفقاً للنظام القانوني لكل بلد، شرط أساسي لحرية التعبير وضمانة لتعددية المعلومات، وسيتم كفالة وتدعيم نفاذ الأفراد ووسائط الاتصال دونما عائق إلى مصادر المعلومات من أجل النهوض بقيام رأي عام مفعم بالحياة كدعم للمسؤولية المدنية طبقاً للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية والإقليمية التي تعالج حقوق الإنسان.</p> <p><b>كندا:</b> "الالتزام بالديمقراطية والحكم السديد وكذلك وجود وسائط اتصال مستقلة وتعددية وحررة وغير ذلك من وسائط الاتصال بأشكالها المختلفة، وفقاً للنظام القانوني لكل بلد"</p> <p><b>كوبا:</b> "...بالديمقراطية والحكم السديد، على الصعيد الوطني والدولي على حد سواء..."</p>	<p>- الالتزام بالديمقراطية والحكم السديد وكذلك وجود وسائط اتصال مستقلة وتعددية وحررة وغير ذلك من وسائط الاتصال بأشكالها المختلفة، وفقاً للنظام القانوني لكل بلد، باعتبارها أدوات مهمة لتعزيز الإعلام العام، وتنمية المجتمع والتماسك الاجتماعي.</p>	



<p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> "التزام الالتزام بالديمقراطية والحكم السديد، وكذلك وجود وسائط اتصال مستقلة وتعددية وحرّة، وفقاً للنظام القانوني لكي بلد..."</p> <p><b>المكسيك:</b> "الالتزام بالديمقراطية والحكم السديد وكذلك وجود وسائط اتصال مستقلة وتعددية وحرّة وغير ذلك من وسائط الاتصال بأشكالها المختلفة، وفقاً للنظام القانوني لكل بلد، باعتبارها أدوات مهمة لـ من أجل تعزيز الإعلام العام، وتنمية المجتمع والتماسك الاجتماعي"</p>		
<p><b>الجمهورية التشيكية:</b> ينبغي التركيز بشكل أكبر على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بنوعية الحياة والنمو الاقتصادي في المجتمع، وبميدان التعليم والرعاية الصحية، ومؤازرة حاجات الجماعات غير المتمتعة بالامتيازات في المجتمع، وبطريقة قضاء وقت الفراغ وبنمط الحياة بشكل عام، وفيما يتعلق بالبيئة والطبيعة والناس الآخرين.</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> ينبغي حذف هذه الفقرة.</p> <p><b>جمهورية إيران الإسلامية:</b> "التمسك بالتعهدات الدولية فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، والسيادة القومية لجميع الدول، والتنمية المستدامة، والمساواة، والتضامن، وكرامة الإنسان، والتقدم الاقتصادي، وحماية البيئة، وبناء قيم جديدة وتوطيد الثقة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعايير الخاصة بها."</p> <p><b>المكسيك:</b> "التمسك بالتعهدات الدولية فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة، والمساواة، والتضامن، وكرامة الإنسان، والتقدم الاقتصادي، وحماية البيئة، وبناء قيم جديدة وتوطيد الثقة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعايير الخاصة بها."</p>	<p>- التمسك بالتعهدات الدولية فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة، والمساواة، والتضامن، والتسامح، وكرامة الإنسان، والتقدم الاقتصادي، وحماية البيئة، وبناء قيم جديدة وتوطيد الثقة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعايير الخاصة بها.</p>	
<p><b>كندا:</b> "بناء بيئة توحى بالثقة والأمل في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتضمن أمن الشبكات والمعلومات، كما تضمن على وجه الخصوص في نفس الوقت الذي توفر فيه حماية الخصوصية."</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> ينبغي حذف هذه الفقرة.</p> <p><b>المكسيك:</b> "بناء بيئة توحى بالثقة والأمل في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتضمن أمن الشبكات والمعلومات، كما تضمن على وجه الخصوص حماية الخصوصية. ويعد ذلك مسؤولية مشتركة يجب تقاسمها مع جميع الأطراف المعنية. ويعتبر هذا الشرط بالغ الأهمية بوجه خاص فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية."</p>	<p>- بناء بيئة توحى بالثقة والأمل في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتضمن أمن الشبكات والمعلومات، كما تضمن على وجه الخصوص حماية الخصوصية.</p>	

<p><b>كندا:</b> "ضمان تنمية القدرات البشرية بالدرجة الكافية كي يمكن تحقيق الاستفادة الكاملة من المنافع التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة الوعي العام بقدرتها على تحسين حياة البشر عن طريق تمكينهم من تخطي العقبات التقليدية مثل المسافة والزمن."</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> ينبغي حذف هذه الفقرة.</p> <p><b>المكسيك:</b> "ضمان تنمية القدرات البشرية بالدرجة الكافية كي يمكن تحقيق الاستفادة الكاملة من المنافع التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة الوعي العام بقدرتها على تحسين حياة البشر عن طريق تمكينهم من تخطي العقبات التقليدية مثل المسافة والزمن."</p>	<p>- ضمان تنمية القدرات البشرية بالدرجة الكافية كي يمكن تحقيق الاستفادة الكاملة من المنافع التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة الوعي العام بقدرتها على تحسين حياة البشر عن طريق تمكينهم من تخطي العقبات التقليدية مثل المسافة والزمن.</p>	
<p><b>كندا:</b> "تغذية روح الإبداع، وتوفير الدعم للتدفق الحر والمتزايد للآراء المتعددة التي تتدفق من مصادر مختلفة، واحترام الهوية الثقافية بكل ما فيها من تنوع، والتنوع الثقافي واللغوي والتعددية اللغوية وكذلك تهيئة الظروف المؤاتية لإنتاج وتجهيز ونشر المحتوى المحلي والحفاظ عليه."</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> "تغذية روح الإبداع، وتوفير الدعم للتدفق الحر والمتزايد للآراء المتعددة التي تتدفق من مصادر مختلفة، واحترام الهوية الثقافية بكل ما فيها من تنوع، والتنوع الثقافي واللغوي والتعددية اللغوية وكذلك تهيئة الظروف المؤاتية لإنتاج وتجهيز ونشر المحتوى المحلي والحفاظ عليه."</p> <p><b>كوبا:</b> إضافة فقرة فرعية جديدة:</p> <p>"يجب تقاسم المسؤولية عن إدارة التهديدات والتحديات العالمية فيما بين دول العالم، وينبغي ممارسة ذلك على نحو متعدد الأطراف يأخذ في اعتباره بالكامل الصعاب الخاصة التي تواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول"</p> <p><b>جمهورية إيران الإسلامية:</b> إضافة فقرة فرعية جديدة إلى الفقرة 10: "بناء بيئة تلهم باحترام القيم الأساسية لجميع الثقافات."</p>	<p>- تغذية روح الإبداع، وتوفير الدعم للتدفق الحر والمتزايد للآراء المتعددة التي تتدفق من مصادر مختلفة، واحترام الهوية الثقافية بكل ما فيها من تنوع، والتنوع اللغوي والتعددية اللغوية وكذلك تهيئة الظروف المؤاتية لإنتاج وتجهيز ونشر المحتوى المحلي والحفاظ عليه.</p>	

	<p><b>مالي:</b> إضافة فقرتين فرعيتين جديدتين إلى الفقرة 10:</p> <p>" جميع الأطراف الاجتماعيين- السلطات العامة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص- لها مصلحة في تنمية الاتصالات وينبغي أن تشترك بالكامل في القرارات المتصلة ببناء مجتمع المعلومات.</p> <p>- يعتبر تجميع الموارد المتاحة على الصعيدين العالمي و/أو الإقليمي ضرورة حيوية من أجل مد منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جميع شعوب العالم."</p> <p><b>المكسيك:</b> "تغذية روح الإبداع، وتوفير الدعم للتدفق الحر والمتزايد للآراء المتعددة التي تتدفق من مصادر مختلفة، واحترام الهوية الثقافية بكل ما فيها من تنوع، والتنوع اللغوي والتعددية اللغوية وكذلك تهيئة الظروف المؤاتية لإنتاج وتجهيز ونشر وخلق الأصول الثقافية الرقمية للمحتوى المحتوي المحلي والحفاظ عليه."</p>	
	<p><b>كندا:</b> "يجب-ينبغي أن يستجيب مجتمع المعلومات لتحديات التنمية الإضافية التي تفرضها الفجوة الرقمية وأن يساعد في تحقيق الأهداف التي يتوخاها إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الفقر والجوع والحد من الأمية، وتقليل معدل وفيات الأطفال الرضع، وتحسين أوضاع المرأة وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة الأمراض وتعزيز الاستقرار البيئي باستئصال الفقر المدقع والجوع الحاد؛ وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛ والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء؛ والحد من وفيات الرضع؛ وتحسين صحة الأمهات؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى، وكفالة الاستدامة البيئية واستحداث شراكة عالمية من أجل التنمية."</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> ينبغي حذف هذه الفقرة.</p> <p><b>المكسيك:</b> " يجب أن يستجيب مجتمع المعلومات لتحديات التنمية الإضافية التي تفرضها الفجوة الرقمية وأن يساعد في تحقيق الأهداف التي يتوخاها إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الفقر والجوع والحد من الأمية، وتقليل معدل وفيات الأطفال الرضع، وتحسين أوضاع المرأة وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة الأمراض وتعزيز الاستقرار البيئي."</p>	<p>11. يجب أن يستجيب مجتمع المعلومات لتحديات التنمية الإضافية التي تفرضها الفجوة الرقمية وأن يساعد في تحقيق الأهداف التي يتوخاها إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الفقر والجوع والحد من الأمية، وتقليل معدل وفيات الأطفال الرضع، وتحسين أوضاع المرأة وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة الأمراض وتعزيز الاستقرار البيئي.</p> <p>11.</p>

	<p><b>المكسيك - تعليقات المراقبين:</b></p> <p><u>تعتبر هذه الفقرة مقبولة، ولذلك تقترح المكسيك إدراجها في القسم الأول، النقطة 7، باعتبارها فقرة 47 مكررة:</u></p> <p><u>"لا ينبغي النظر إلى الصحة على أنها تطبيق ضيق التحديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنما كجزء من النظام الصحي. كما أن الصحة تقوم، بنفس الطريقة التي يؤخذ التعليم بها على أنه أساسي للتنمية، بدور حيوي في التنمية، حيث يمكن للاستثمارات المتصلة بالصحة أن تنهز التنمية الاقتصادية، على النحو المبرز في تقرير 2001 الصادر عن لجنة الاقتصادات الكلية والصحة، التي تشير بالذكر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على وجه الخصوص."</u></p>	
	<p><b>كندا:</b> إضافة فقرة [11 ألف] إن التركيز على الأبعاد الجنسانية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسألة ضرورية، ليس فقط من أجل منع حدوث أثر معاكس للثورة الرقمية على المساواة بين الجنسين أو استدامة مواطن التفاوت والتمييز القائمة، ولكن أيضاً من أجل تعزيز سبل حصول المرأة على منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل منصف وكفالة أن تصبح هذه التكنولوجيات أداة رئيسية في تمكين النساء والنهوض بالمساواة بين الجنسين. ويتعين أن تكفل السياسات والبرامج والمشاريع أن يتم تحديد أوجه الاختلاف وعدم المساواة بين الجنسين في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، ومعالجتها تماماً، بحيث تنشط تلك التكنولوجيات في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتكفل عدم خلق أو استدامة مساوئ قائمة على نوع الجنس.</p> <p><b>]] يحول النص التالي المقترح إضافته إلى خطة العمل. إننا نشجع الدول والقطاع الخاص على التعاون مع المنظمات القائمة في وضع مبادئ توجيهية تنهض بالتخلص من المعدات والأجزاء الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعادة تدويرها بطريقة سليمة بيئياً. ومن ثم فإننا نشجع الدول والقطاع الخاص على تنفيذ هذه التدابير حالما يتم وضعها.]]</b></p>	11 ألف

	<p>تونس: ينبغي أن يشدد القسم المتعلق بالمبادئ الرئيسية لمجتمع المعلومات للجميع على أهمية توافر معدات طرفية بتكلفة تطبيقها للدول والمجتمعات والأفراد، وينبغي أن يفحص بتعمق مسألة توفير هذه المعدات بأدنى تكلفة ممكنة من أجل تجنب ظهور أشكال جديدة من الاستبعاد والتهميش (ص: 2-3)</p> <p>كما ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار بحاجات البلدان التي تمر بمرحلة تحول والتي تستطيع المساهمة في استحداث برمجيات مطلوبة من أجل المعدات المتقدمة.</p>	<p>جيم - مجتمع معلومات للجميع: المبادئ الرئيسية</p>	<p>جيم</p>
	<p>البرازيل: إضافة: "ينبغي أن تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تمكين البلدان النامية فيما تبذله من جهود وطنية للحد من الفقر والتغلب عليه، في الوقت الذي تحدث فيه الاقتصاد على أساس جامع وتنافسي."</p> <p>كندا: "يجب ينبغي أن يخدم مجتمع المعلومات مصالح جميع الأمم، وأن يكون ذلك بطريقة تضمن تحقيق تنمية منصفة ومتوازنة ومتناسقة لجميع شعوب العالم.</p> <p>الاتحاد الأوروبي: " يجب أن يخدم مجتمع المعلومات مصالح جميع الأمم، وأن يكون ذلك بطريقة تضمن تحقيق تنمية منصفة ومتوازنة ومتناسقة لجميع شعوب العالم، وعلى الأخص مصالح البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وينبغي الاهتمام بالدول الجزرية الصغيرة، والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة التحول إلى اقتصاد السوق والبلدان الخارجة من نزاعات، مع مراعاة السمات الجغرافية الفريدة للدول والأقاليم وتنوعها السكاني.</p> <p>البلدان نمواً. وينبغي الاهتمام بالدول الجزرية الصغيرة، والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة التحول إلى اقتصاد السوق والبلدان الخارجة من نزاعات، مع مراعاة السمات الجغرافية الفريدة للدول والأقاليم وتنوعها السكاني، وأن يكون موجهاً نحو القضاء على الفروق الاجتماعية-الاقتصادية القائمة في مجتمعاتنا، وأن يحول دون ظهور أشكال جديدة من الاستبعاد، في الوقت الذي يأخذ في اعتباره بالكامل، على سبيل المثال أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، علاوة على البلدان والأقاليم والجماعات ذات الاحتياجات الخاصة، وأن يضمن المنظور الجنساني في صلب الاهتمامات على جميع مستويات العمل."</p> <p>إسرائيل: "ينبغي يجب أن يخدم مجتمع المعلومات مصالح..."</p>	<p>12. يجب أن يخدم مجتمع المعلومات مصالح جميع الأمم، وأن يكون ذلك بطريقة تضمن تحقيق تنمية منصفة ومتوازنة ومتناسقة لجميع شعوب العالم، وعلى الأخص مصالح البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وينبغي الاهتمام بالدول الجزرية الصغيرة، والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة التحول إلى اقتصاد السوق والبلدان الخارجة من نزاعات، مع مراعاة السمات الجغرافية الفريدة للدول والأقاليم وتنوعها السكاني.</p>	<p>12.</p>

<p><b>المكسيك:</b> " يجب أن يخدم مجتمع المعلومات مصالح جميع الأمم وجميع شعوب العالم، وأن يكون ذلك بطريقة تضمن تحقيق تنمية منصفة ومتوازنة ومتناسقة لجميع شعوب العالم، وعلى الأخص مصالح البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وينبغي الاهتمام بالدول الجزرية الصغيرة، والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة التحول إلى اقتصاد السوق والبلدان الخارجة من نزاعات، مع مراعاة السمات الجغرافية الفريدة للدول والأقاليم وتنوعها السكاني.</p> <p><b>المكسيك - تعليقات المراقبين:</b> تعتبر المكسيك أن هذه الفقرة مقبولة ولذلك فإنها تقترح إدراجها بعد النقطة 18 في القسم الأول.</p> <p><b>"تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة للتنمية:</b> نظراً إلى أن البنى التحتية للمعلومات والاتصالات وخدماتها تعتبر منصة أفقية تقوم عليها التنمية الاقتصادية وأداة للاندماج الاجتماعي، فلا بد من العمل دوماً تأخير على وزعها واستخدامها على نطاق واسع في جميع البلدان النامية من أجل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة وذلك للمساعدة، على وجه الخصوص، في النهوض بالتنمية المستدامة وباستئصال الفقر."</p> <p><b>نيوزيلندا: - الاعتراف بالحاجات الخاصة بالدول النامية الجزرية الصغيرة في القيام بعملية التحول إلى مجتمعات المعرفة:</b> لقد أشارت البلدان الجزرية في المحيط الهادئ في مساهماتها في العملية التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات إلى أن "حجماً واحداً لا يناسب الجميع" عندما يتعلق الأمر بتحديد تدابير لسد الفجوة الرقمية. ولا بد من الحرص على تقرير المستوى المناسب للأولوية التي تولى إلى تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان التي لا تزال محور الأمية الأساسية والحاجات الأخرى تمثل مشاكل ملحة، وحيث يتعين أولاً إقامة أنظمة الدعم المستدام والبنى التحتية الخاصة بها.</p>		
<p><b>المكسيك - تعليقات المراقبين:</b> تعتبر المكسيك أن هذه الفقرة، بالتعديلات المقترحة عليها، مقبولة بحيث تدرج بعد الفقرة 12 في القسم الأول:</p> <p>"... ستظل الإذاعة والتلفزيون، وسيطتا الإعلام التقليديتان، الجهتين الرئيسيتين المقدمتين للمعلومات للأغلبية الكبيرة من سكان العالم لوقت طويل، ولا سيما في العالم النامي. ومن ثم، فإنه يجب تنميتها والاستفادة منها بالكامل كأساس لا غنى عنه لمجتمع المعلومات وكجهتين مقدمتين للمحتوى لوسائط الإعلام الجديدة التي تيسرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات."</p>		12 ألف

12 باء		<p><b>ساموا:</b> إضافة الفقرة التالية: الظروف الخاصة بالدول النامية الجزرية الصغيرة الإقليمية:</p> <p>إن هذه البلدان، المعرضة للتضرر من المخاطر البيئية، والتي تتصف بأنها أسواق صغيرة متجانسة، وبارتفاع تكاليف النفاذ والمعدات، وقيود الموارد البشرية التي تتفاقم بفعل مشكلة "استنزاف العقول"، والنفاذ المحدود إلى الشبكات والمواقع النائية، تحتاج إلى اهتمام خاص وحلول مصممة بما يناسبها من أجل الوفاء بحاجاتها.</p>
12 جيم		<p><b>نيبال:</b> الظروف الخاصة بالبلدان غير الساحلية ذات الطبيعة الأرضية البالغة الصعوبة: تتصف هذه المجموعة الصغيرة من البلدان بالصعوبة البالغة في النفاذ إليها برأ، وتناثر المستوطنات والمشكلة الفريدة الخاصة بتزويد مواطنيها بالخدمات الأساسية، وبعتماد شعوبها في مصادر رزقهم على اقتصاد الكفاف، وبالتكاليف المرتفعة للمعدات.</p>
12 دال		<p><b>نيبال:</b> الجماعات المعرضة للتضرر: إن ما تلقاه الجماعات المعرضة للتضرر في المجتمع، مثل المضطهدين والمعدمين والسكان الأصليين والقبليين، من معاملة غير متساوية والتي قد تكون غير إنسانية في كثير من الأحيان، ممن هم في السلطة أو في مواقع متميزة، بسبب طائفها الاجتماعية أو عقيدتها، أو مجرد تفضيلها لطريقة حياة ما، جعلت هذه الجماعات عرضة للاستغلال والحرمان من حصتها العادلة في مزايا التقدم الاجتماعي-الاقتصادي في البلاد. ويتعين إيلاء اهتمام خاص لتلك الجماعات لزيادة نفاذها إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكينها من المشاركة في التيار الرئيسي للتنمية.</p>
13.	13. يجب توجيه مجتمع المعلومات صوب القضاء على الفروق الاجتماعية والاقتصادية القائمة في مجتمعاتنا، وتجنب ظهور أشكال جديدة من الاستبعاد، ليصبح قوة إيجابية من أجل شعوب العالم كافة بالمساعدة على تقليل التفاوت فيما بين البلدان وفي داخلها.	<p><b>كندا:</b> "يجب <u>ينبغي</u> توجيه مجتمع المعلومات صوب القضاء على الفروق الاجتماعية والاقتصادية..."</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> <u>ينبغي</u> حذف هذه الفقرة.</p> <p><b>إسرائيل:</b> "يجب <u>توجيه</u> مجتمع المعلومات صوب القضاء على الفروق الاجتماعية والاقتصادية..."</p> <p><b>المكسيك:</b> "يجب توجيه مجتمع المعلومات صوب القضاء على الفروق الاجتماعية والاقتصادية القائمة في مجتمعاتنا، وتجنب ظهور أشكال جديدة من الاستبعاد، ليصبح قوة إيجابية من أجل شعوب العالم كافة بالمساعدة على تقليل التفاوت فيما بين البلدان وفي داخلها."</p>

14.	14. يعد التمكين والشمول من الخصائص والأهداف الأساسية لمجتمع المعلومات. وبناءً عليه، يجب توجيه اهتمام خاص للفتات التالية:	كندا: "يعد التمكين والشمول من الخصائص والأهداف الأساسية لمجتمع المعلومات. وبناءً عليه، يجب توجيه اهتمام خاص للمهمشين والمعرضين للتضرر وكذلك بما في ذلك للفتات التالية:" الاتحاد الأوروبي: ينبغي حذف هذه الفقرة. المكسيك: "يعد التمكين والشمول من الخصائص والأهداف الأساسية لمجتمع المعلومات. وبناءً عليه، يجب توجيه اهتمام خاص للفتات التالية:"
	- الفئات المهمشة، بما في ذلك المهاجرون واللاجئون والعاطلون عن العمل والمحرومون من الامتيازات ومن الحقوق المدنية.	الاتحاد الأوروبي: ينبغي حذف هذه الفقرة المكسيك: "الفئات المهمشة، بما في ذلك المهاجرون واللاجئون والعاطلون عن العمل والمعرضون للتضرر، بما في ذلك الأطفال وكبار السن والمعوقون والسكان والمجتمعات المحلية الأصلية وذوو الاحتياجات الخاصة والمحرومون من الامتيازات ومن الحقوق المدنية."
	- الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال وكبار السن والمعوقون وذوو الاحتياجات الخاصة.	الاتحاد الأوروبي: ينبغي حذف هذه الفقرة. إسرائيل: الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال، والشباب، وكبار السن، والمعوقون، وذوو الاحتياجات الخاصة.
	- السكان والمجتمعات المحلية الأصلية.	الاتحاد الأوروبي: ينبغي حذف هذه الفقرة. إسرائيل: "السكان الأصليون، والأقليات، والنساء، والمجتمعات الأخرى."
15.	15. ساهمت علاقات القوة غير المتساوية وغيرها من الجوانب الاجتماعية والثقافية في التمايز بين الرجال والنساء في فرص النفاذ والمشاركة والمكانة. ويجب توجيه مزيد من الاهتمام إلى التغلب على هذه القيود وكفالة استفادة الرجل والمرأة بقدر متساو من المنافع التي يتيحها التوسع في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بما يساعد على تمكينها ومشاركتها الكاملة في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحسين حياتها.	كندا: "ساهمت علاقات القوة غير المتساوية وغيرها من الجوانب الاجتماعية والثقافية في التمايز بين الرجال والنساء في فرص النفاذ والمشاركة والمكانة. ويجب توجيه مزيد من الاهتمام إلى التغلب على هذه القيود التي يتيحها التوسع في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بما يساعد على تمكينها ومشاركتها الكاملة في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحسين حياتها." الاتحاد الأوروبي: ينبغي حذف هذه الفقرة. المكسيك: "ساهمت علاقات القوة غير المتساوية وغيرها من الجوانب الاجتماعية والثقافية في التمايز بين الرجال والنساء في فرص النفاذ والمشاركة والمكانة. ويجب توجيه مزيد من الاهتمام إلى التغلب على هذه القيود التي ساهمت في التفاوت بين الرجال والنساء في النفاذ والمشاركة. ويجب على مجتمع المعلومات أن يكفل وكفالة استفادة المرأة بقدر متساو من المنافع التي يتيحها التوسع في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بما يساعد على تمكينها ومشاركتها الكاملة في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلادها وتحسين حياتها."



	<p>16. يمثل الشباب غالبية سكان العالم، ويقومون بدور رائد في استنباط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها واستعمالها. ومع ذلك، يظل الكثير من الشباب، وخصوصاً في البلدان النامية، محرومين من المزايا ومن الاتصالات. ويجب وينبغي توجيه مزيد من الاهتمام الخاص لتمكين الشباب للشباب من فرص التعلم، باعتبارهم يمثلون مواطنين لهم احتياجات خاصة كمتعلمين وكأفراد في قوة العمل في المستقبل، وبخاصة في البلدان النامية وكذلك تمكين المواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة.</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> ينبغي حذف هذه الفقرة.</p> <p><b>المكسيك:</b> "يمثل الشباب غالبية سكان العالم السكان، ويقومون بدور رائد في ويمثلون القوى العاملة والعناصر الرئيسية القائمة في المستقبل على استنباط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها. ومع ذلك، يظل الكثير من الشباب، وخصوصاً في البلدان النامية، محرومين من المزايا ومن الاتصالات. ويجب توجيه مزيد من الاهتمام الخاص لتمكين الشباب ولذلك يجب تمكينهم من فرص التعلم، باعتبارهم يمثلون قوة العمل في المستقبل، وكذلك تمكين المواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة وبخاصة المنتمين منهم للبلدان النامية.</p> <p><b>رومانيا-IUP:</b> "ومع ذلك، يظل الكثير من الشباب، وخصوصاً في البلدان النامية، محرومين من المزايا ومن الاتصالات نظراً إلى الافتقار إلى الوسائل المالية والمادية. ويجب توجيه مزيد من الاهتمام الخاص..."</p> <p><b>روسيا:</b> يدخل التعديل التالي: "يمثل الشباب نسبة هامة من غالبية سكان العالم، ويقومون بدور رائد في استنباط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها. ومع ذلك، يظل الكثير من الشباب، وخصوصاً في البلدان النامية، محرومين من المزايا وبدون نفاذ إلى اتصالات المعلومات ومن الاتصالات. ويجب توجيه مزيد من الاهتمام الخاص لتمكين الشباب من فرص التعلم، باعتبارهم يمثلون قوة العمل في المستقبل، وكذلك تمكين المواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة."</p>	<p>16. يمثل الشباب غالبية سكان العالم، ويقومون بدور رائد في استنباط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها. ومع ذلك، يظل الكثير من الشباب، وخصوصاً في البلدان النامية، محرومين من المزايا ومن الاتصالات. ويجب توجيه مزيد من الاهتمام الخاص لتمكين الشباب من فرص التعلم، باعتبارهم يمثلون قوة العمل في المستقبل، وكذلك تمكين المواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة.</p>
	<p><b>المكسيك:</b> "تكنولوجيا المعلومات والبنى التحتية للاتصالات..."</p>	<p>(1) البنية التحتية للمعلومات والاتصالات</p>
	<p>17. يجب أن يكون الحصول على النفاذ الشامل والواسع بتكلفة معتدلة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الأهداف..."</p> <p><b>كوبا:</b> إضافة: "بما يتفق مع التشريعات الداخلية لكل بلد ويتصل بشكل وثيق بالصكوك الدولية."</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> فقرة جديدة بدمج الفقرتين 17 و 18 السابقتين:</p> <p>"تعتبر التوصيلية عنصراً معاوفاً هاماً في بناء مجتمع المعلومات. ويشكل النفاذ الشامل وغير المحدود والميسور التكلفة إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها أحد التحديات الرئيسية التي تواجه مجتمع المعلومات ويجب أن يكون من بين أهداف جميع أصحاب المصلحة المنخرطين في بناء</p>	<p>17. يجب أن يكون الحصول على النفاذ الشامل والواسع بتكلفة معتدلة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الأهداف التي يحرص على تحقيقها جميع أصحاب المصلحة المعنيين ببناء مجتمع المعلومات.</p>

مجتمع المعلومات. ويعتبر وجود بنية تحتية لشبكة المعلومات والاتصالات متطورة تماماً ومتوائمة مع الظروف المحلية ويسهل النفاذ إليها وتحمل تكلفتها، ضرورياً لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلدان ورفاه جميع المواطنين والمجتمعات. وينبغي أن يكون بناء بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات يمكن النفاذ إليها بشكل شامل عنصراً رئيسياً في أي استراتيجية وطنية لتنمية مجتمع المعلومات.

**اليابان:** إضافة: "من الضروري، لسد الفجوة الرقمية التي تسببت فيها الظروف الإقليمية أو نقص الفرص التعليمية بالدرجة الأولى، أن يتم الانتفاع من النفاذ إلى الإنترنت ومن الشبكات العريضة النطاق"

**المكسيك:** "يجب أن يكون الحصول على إن كفاءة النفاذ الشامل والواسع بتكلفة معتدلة من الأهداف التي يحرص على تحقيقها إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد الالتزامات التي يتحملها جميع أصحاب المصلحة المعنيين ببناء مجتمع المعلومات."

نيوزيلندا- التركيز على النفاذ إلى المعلومات وليس إلى التكنولوجيا فحسب: إننا نرى أن الوثيقة تشدد بشكل مفرط على أهمية النفاذ إلى أحدث ما ظهر من تكنولوجيا المعلومات (مثل النطاق العريض). إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبر أدوات تستخدم في الوقت الراهن وفي المستقبل من أجل تحقيق تدفقات الاتصالات المحسنة، والتنفيذ المحسن للخدمات الحكومية والنفاذ إلى المعلومات، وليست مجرد غاية في حد ذاتها. وثمة خطر في التركيز الراهن على النفاذ إلى التكنولوجيا باعتباره الحل الوحيد للتغلب على التفاوتات في مجتمع المعلومات. ومن الممكن أن تشمل عواقب ذلك طلباً على نقل التكنولوجيا يتم على حساب مساعدات إنمائية أخرى ترمي إلى معالجة حاجات أساسية أكثر إلحاحاً؛ ومخاطر فرض قيود متزايدة على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال زيادة السيطرة الحكومية على الأنشطة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو احتكار المصالح التجارية للموارد. إننا نحاج بدلاً من ذلك بأن المطلوب هو نفاذ منصف إلى تدفقات المعلومات وإلى التوصيلية. ولذلك فإننا نفضل أن نرى الوثيقة تركز على النهوض بحرية الاتصالات، وتدفق المعلومات، والنفاذ إلى المعلومات؛

- الاعتراف بأهمية الوسائط التقليدية، علاوة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: سيكون من دواعي انشغالنا لو أصبح من لا يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر تمهيشاً من خلال العمل على جعل المعلومات متاحة بالاتصال المباشر بالدرجة الأولى. وستمثل آثار مثل هذه الخطوات، حيث تكون الفجوة الرقمية أشد حدة، في تعزيز النفاذ غير المنصف؛

الولايات المتحدة الأمريكية: من المستحيل، بدون وجود بنية تحتية ملائمة على الصعيدين المحلي والوطني، أن يتفاعل مواطنونا بالكامل في مجتمع المعلومات العالمي. إن مشروع إعلان مبادئ وخطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات يضيفان في الوقت الراهن وزناً وأولوية غير كافيين على الأدوار الحيوية التي تقوم بها الاستثمارات الخاصة والمنافسة في تنمية شبكات ومرافق الاتصالات والمعلومات في

	<p>العالم ونشرها وصيانتها وتحديثها. ويجب إيلاء أولوية عالية للحاجة إلى سياسات وطنية ومبادئ دولية تنهض بالاستثمار والابتكار والمنافسة- وكلها عناصر رئيسية في توسيع تدفقات المعلومات والنهوض بتشييد البنية التحتية للاتصالات في كافة أنحاء العالم. إن التكنولوجيا الجديدة، التي يتعهد بها سوق ميال إلى المنافسة، تبشر بتخفيض تكاليف المستهلك وحفز الابتكارات التقنية والسوقية. ونحن نعتقد بأن تنفيذ سياسات واضحة وفعالة، وإقامة أنظمة حكم سديد، ووجود استثمارات للقطاع الخاص، تعتبر وسائل رئيسية في نمو البنية التحتية للمعلومات والاتصالات.</p>	
18.	<p>18. <b>بناء مرافق البنية التحتية:</b> يعد وجود شبكة للمعلومات والاتصالات متطورة ومن السهل النفاذ إليها من المقتضيات الأساسية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلدان، ولرفاهية جميع المواطنين والمجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، يعد تطوير إمكانيات التوصيل ذا أهمية خاصة.</p> <p><b>كندا:</b> "وفي هذا الصدد، يعد تطوير إمكانيات التوصيل، مع مواءمتها مع حاجات المعوقين، ذا أهمية خاصة."</p> <p><b>إثيوبيا:</b> تعتبر البنية التحتية أساس التوسع في كل خدمات ومنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى، ولتنفيذ الإجراءات المعدة أدناه. ومن ثم، فإن قضية التمويل والاستثمار، والقدرة على تحمل التكلفة، وتنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستدامتها، تثير انشغالا بالغ الأهمية وتتطلب دعماً مالياً وتقنياً من المجتمع الدولي.</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> تم أنفاً دمج الفقرة 18 مع الفقرة 17.</p> <p><b>إسرائيل:</b> يضاف ما يلي في نهاية الفقرة: "تتطلب بعض المعلومات والتطبيقات قنوات إرسال عالية القدرة لكي تكون فعالة وكفئة. ولذلك، سنقوم بتوفير قنوات إرسال عالية القدرة للمعاونة على تحقيق إمكانية النفاذ لجميع أنواع المعلومات والتطبيقات."</p> <p><b>المكسيك:</b> "يعد وجود شبكة للمعلومات والاتصالات متطورة ومن السهل النفاذ إليها من المقتضيات العوامل الأساسية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلدان، ولرفاهية جميع المواطنين والمجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، يعد تطوير إمكانيات التوصيل والمشاركة الرقمية مسألة ذات أهمية خاصة.</p> <p><b>تونس:</b> يتم تغيير "... جميع المواطنين والمجتمعات المحلية" إلى "... جميع الفئات الاجتماعية والجماعات المحلية."</p>	
19.	<p>19. <b>نقاط النفاذ التي تخدم المجتمعات المحلية:</b> يوفر النفاذ العام من المراكز التي تخدم المجتمعات المحلية مثل مكاتب البريد والمكتبات والمدارس أداة فعالة لتعزيز النفاذ الشامل لا سيما في المناطق الريفية والنائية والمناطق الحضرية الفقيرة.</p> <p><b>كندا:</b> "... لا سيما في المناطق الريفية والنائية والمناطق الحضرية الفقيرة."</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> ينبغي نقل هذه الفقرة إلى خطة العمل.</p> <p><b>إسرائيل:</b> "يوفر النفاذ العام من المراكز التي تخدم المجتمعات المحلية مثل مكاتب البريد والمكتبات والمدارس وأكشاك الاستعلامات (التي يمكن تزويدها بتوصيلات لاسلكية) أداة فعالة وكفئة لتعزيز النفاذ الشامل لا سيما في المناطق الريفية والنائية والمناطق الحضرية الفقيرة."</p>	

	<p>المكسيك: "...المراكز الرقمية المجتمعية ومكاتب البريد..."</p>		
	<p>سويسرا: إضافة فقرة جديدة 19 ألف:</p> <p><b>"خدمة الاتصالات العمومية المستدامة وآليات تمويل النفاذ الشامل:</b></p> <p>لا يمكن إضفاء الطابع الديمقراطي على نفاذ المجتمع إلى المحتوى بدون كفاءة النفاذ الشامل. بيد أن نشر النفاذ لا يكون صالحاً من الناحية الاقتصادية على الدوام، ولا سيما في الأسواق التي تكون أصغر من أن تجتذب استثماراً أجنبياً مباشراً. وبالتالي، فثمة حاجة إلى سياسات حكومية استباقية لكفاءة النفاذ الشامل. وينبغي أن يقوم كل بلد بتحديد مدى خدمة الاتصالات العمومية الوطنية التي تشمل نفاذاً شاملاً متجدداً على أن يأخذ في اعتباره الاحتياجات الخاصة لسكانه. ويتعين تحديد هذه السياسات وتنفيذها بطريقة شفافة وبالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.</p> <p>ومن الممكن أن تأخذ هذه السياسات شكل آلية تستند إلى صناديق وطنية لتمويل النفاذ الشامل، وتمول وفقاً لمبدأ التضامن، أي على أساس رسوم أو ضرائب مجتابة. ويمكن استخدام الصناديق من أجل تنمية مناطق منعزلة أو محرومة من الامتيازات حيثما يبدو أن التزامات النفاذ الشامل غير مرجحة. وينبغي ألا تجوز أي سياسة من هذا القبيل على مبدأ منح التراخيص لجهات التشغيل الخاصة، وحرية المنافسة وعدم التمييز.</p>		19 ألف
	<p>أستراليا: قد لا تكون الأهداف ومؤشرات القياس المحددة قابلة للإنجاز، وخاصة بالنظر إلى مراحل التقدم المختلفة في البلدان النامية. وتقتصر أستراليا ضرورةً السماح للمجتمعات بتحديد الأهداف ومؤشرات القياس الملائمة لمراحل تنميتها الراهنة وقدراتها بدلاً من فرض مجموعة مؤشرات قياس عالمية.</p> <p><b>كندا:</b> "من الضروري وجود مؤشرات لقياس تطور مجتمع المعلومات، من بينها بيانات مقسمة بحسب نوع الجنس، وعلى وجه الخصوص وبالأخص احتياجات..."</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> ينبغي نقل هذه الفقرة إلى خطة العمل.</p> <p>المكسيك: "مؤشرات قياس مدى تطور مجتمع المعلومات ومتابعة مدى انتشاره: من الضروري وجود مؤشرات، وبخاصة ما يتعلق منها بالتوصيلية المجتمعية، لقياس تطور مجتمع المعلومات، وعلى وجه الخصوص حاجات البلدان النامية وأدائها وظروفها الخاصة. وينبغي أيضاً وبالتالي، ينبغي تحديد الأهداف لقياس مدى تغلغل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المجتمعات المحلية على المستويين الحضري والريفي"</p>	<p>20. مؤشرات قياس مدى تطور مجتمع المعلومات ومتابعة مدى انتشاره: من الضروري وجود مؤشرات لقياس تطور مجتمع المعلومات، وعلى وجه الخصوص احتياجات وأداء البلدان النامية وظروفها الخاصة. وينبغي أيضاً تحديد الأهداف لقياس مدى تغلغل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المجتمعات المحلية على المستويين الحضري والريفي.</p>	20.

20 ألف		<p>البرازيل: إضافة [20 ألف] ينبغي أن تعمل المؤشرات ومعلومات القياس الملائمة على توضيح عظم الفجوة الرقمية، وأن تضعها قيد التقييم المنتظم، بغرض قياس فعالية التعاون الدولي وآليات نقل التكنولوجيا. وينبغي دراسة إخضاع المؤشرات/المنهجيات الجديدة للدراسة والبحث بهدف تحسين تقييم تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع إيلاء الاهتمام بوجه خاص لمدى انطباقها بالنسبة لمستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المختلفة والسياقات الوطنية. ولذلك لا يمكن لطرائق قياس الفجوة الرقمية أن تستند فحسب إلى كثافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو بنيتها التحتية أو استهلاكها، وإنما لا بد أن تتبع مسار التقدم العالمي في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إنجاز الأهداف الاجتماعية والإنمائية للألفية.</p>
(2)	النفاذ إلى المعلومات والمعارف (2)	المكسيك: "النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات..."
.21	.21. يعد الحق في الاتصال وحق جميع المواطنين في النفاذ إلى المعلومات من الحقوق الأساسية في مجتمع المعلومات.	<p>البرازيل: يعد الحق في الاتصال وحق جميع المواطنين في النفاذ إلى المعلومات والمعارف من الحقوق الأساسية في مجتمع المعلومات.</p> <p>كندا: "يعد الحق في الاتصال وحق جميع المواطنين في النفاذ إلى المعلومات حق كل امرئ في حرية التعبير، بما في ذلك حرية التماس المعلومات وتلقيها ونقلها من الحقوق الأساسية في مجتمع المعلومات."</p> <p>الاتحاد الأوروبي: تدمج الفقرتان 21 و 22 على النحو التالي: "لكل امرئ الحق في حرية الرأي والتعبير بما في ذلك حرية التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها. ويمكن تعزيز وتدعيم تقاسم المعارف العالمية من أجل تحقيق التنمية عن طريق إزالة الحواجز التي تعترض النفاذ المنصف إلى المعلومات اللازمة للقيام بأنشطة تعليمية وعلمية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وبواسطة تسهيل النفاذ إلى المعلومات المشاع والنهوض باستعمال معايير حرة ومصادر برمجيات حرة.</p>

<p><b>المكسيك:</b> "حرية التعبير وحق المواطنين في النفاذ إلى المعلومات الواضحة والصادقة من الحقوق الأساسية بالنسبة لمجتمع المعلومات."</p> <p><b>الولايات المتحدة الأمريكية:</b> توافق الولايات المتحدة على أن المجتمع القائم على المعرفة يعتمد على النفاذ إلى المعلومات وتوافرها، استنادا إلى مبدأ حرية تدفق المعلومات والأخبار. وتأتي المعلومات من ضرب عريض من المصادر- العامة والخاصة، والتجارية وغير التجارية، والمملكة والمشاع. ويعتمد التقدم العلمي على توافر البيانات بحيث يمكن للعلماء أن يكرروا النتائج ويتحققوا من صحتها وأن يستفيدوا من المعارف القائمة. ولا بد لإعلان المبادئ وخطة العمل أن يعترف بالملكية الفكرية كعنصر حيوي من مجتمع المعلومات. وتوفر اتفاقات الملكية الفكرية الدولية القائمة آلية قيمة يتم من خلالها حماية الاستثمارات الفكرية وتشجيع خلق الأعمال ونشرها. وتنطوي هذه الاتفاقات، وتنعكس، توازنا لمصالح أصحاب الملكية الفكرية ومستخدميها. وحقيقة، تم إحداث هذا التوازن بحيث يتم تشجيع الملاك والمبدعين على استحداث أعمالهم ونشرها على الجمهور من أجل استخدامها على نطاق واسع.</p> <p>وتعتقد الولايات المتحدة بأنه ينبغي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات أن تؤكد حق جميع الأفراد في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية اعتناق الآراء بدون تدخل والتماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها من خلال أي وسيط بغض النظر عن الحدود الجغرافية، على النحو المنصوص عليه في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إننا نعتقد بأنه ينبغي لمشروع إعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة عملها أن يشير إلى هذه الحقوق بالشكل المنصوص عليه في الإعلان العالمي. وينبغي للدول أن تنفذ الالتزامات التي قطعتها بموجب معاهدات حقوق الإنسان، بدلا من السعي إلى خلق حقوق إضافية في القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ونعتقد، في هذا الصدد، أنه ينبغي أن يتوافر للأفراد حرية الاتصال والنفاذ إلى المعلومات والسعي إلى التنمية. وعلاوة على ذلك، تؤيد الولايات المتحدة نفاذ النساء والشباب وسكان المناطق النائية والأشخاص المعوقين إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل منصف.</p>		
<p><b>السلفادور:</b> يجب في مجتمع المعلومات ضمان وتعزيز نفاذ الأفراد بحرية إلى مصادر المعلومات، وبالتالي نفاذ وسائط الاتصال، كأساس يدعم تنشيط ممارسة الرأي العام الذي يستند إلى الواجب المدني.</p>		21 ألف

	<p>22. <b>النفوذ إلى المعارف:</b> ينبغي أن يستفيد الأفراد والمنظمات من النفاذ إلى المعلومات والمعارف والأفكار. ويمكن تعزيز تقاسم المعلومات وتقوية المعارف العالمية من أجل تحقيق التنمية عن طريق ضمان النفاذ المنصف إلى المعلومات اللازمة للأنشطة التعليمية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.</p> <p><b>إسرائيل:</b> "ينبغي أن يستفيد الأفراد والمنظمات من النفاذ إلى المعلومات والمعارف والأفكار. ويمكن تعزيز تقاسم المعلومات وتقوية المعارف العالمية من أجل تحقيق التنمية عن طريق ضمان النفاذ المنصف إلى المعلومات اللازمة للأنشطة التعليمية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بحيث تكون مفتوحة ومجانبة لمن لا يستطيعون تحمل نفقاتها."</p> <p><b>المكسيك:</b> "ينبغي أن يستفيد الأفراد والمنظمات من النفاذ إلى المعلومات والمعارف والأفكار الواضحة والصادقة. ويمكن ويعتبر تعزيز تقاسم المعلومات وتقوية المعارف العالمية من أجل تحقيق التنمية عن طريق ضمان النفاذ المنصف إلى المعلومات ضروريا لهذا الغرض للأنشطة التعليمية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية."</p> <p><b>ساموا:</b> "ينبغي أن يستفيد الأفراد والمنظمات من النفاذ الميسور التكلفة إلى المعلومات والمعارف والأفكار. ويمكن تعزيز تقاسم المعلومات وتقوية المعارف العالمية من أجل تحقيق التنمية عن طريق ضمان النفاذ المنصف إلى المعلومات اللازمة للأنشطة التعليمية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية."</p> <p><b>سري لانكا:</b> إن للمعارف والبيانات العلمية أهمية بالغة في مجتمع المعلومات العالمي:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• لتعزيز الابتكار والنهوض بالتنمية الاقتصادية</li><li>• ومن أجل صنع القرارات بكفاءة وشفافية، لا سيما على المستوى الحكومي</li><li>• ومن أجل التعليم والتدريب</li></ul> <p>وينبغي أن تكون البيانات والمعلومات العلمية متاحة على أوسع نطاق ممكن وميسورة التكلفة بقدر الإمكان: فكلما كان بمقدور عدد أكبر من الناس أن يتقاسموا كلما كانت آثارها الإيجابية وعوائدها على المجتمع أكبر. إن المعرفة العلمية "سلعة عمومية".</p> <p>إن تنمية تكنولوجيات معلومات واتصالات جديدة تفتح فرصاً غير مسبقة لكفالة النفاذ الشامل والمنصف إلى البيانات والمعلومات العلمية وتعزز من مجمعة المعارف العالمية. بيد أن الخصخصة المفرطة وإضفاء الطابع التجاري على البيانات العلمية يخلق تهديدات خطيرة لتحقيق هذه الفرص لما فيه نفع المجتمع ككل.</p>	<p>22. <b>النفوذ إلى المعارف:</b> ينبغي أن يستفيد الأفراد والمنظمات من النفاذ إلى المعلومات والمعارف والأفكار. ويمكن تعزيز تقاسم المعلومات وتقوية المعارف العالمية من أجل تحقيق التنمية عن طريق ضمان النفاذ المنصف إلى المعلومات اللازمة للأنشطة التعليمية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.</p>
--	--	--

	<p><b>ساموا:</b> إضافة فقرة جديدة: "نفاذ كل الناس إلى المعرفة بشكل ميسور التكلفة: يعتبر تدخل الحكومة و/أو التدخل التنظيمي ضرورياً حيثما لا تستطيع قوى السوق أن تحقق النفاذ الشامل إلى المعلومات الأساسية وخدمات الاتصالات بأسعار ميسورة التكلفة. ويمكن توصيل الخدمات إلى مناطق مرتفعة التكلفة بأسعار دون التكلفة من خلال إنشاء محطات دعم محايدة وتنافسية، بدون تشويه للمنافسة. ويمكن تقديم الخدمة إلى المستهلكين منخفضي الدخل بأسعار مخفضة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للجهات المانحة و/أو الحكومات أن تمول مباشرة إنشاء مواقع نفاذ عمومية في المجتمعات المحلية لكي يستخدمها من لا يستطيعون تحمل تكاليف النفاذ في منازلهم. ومن المحتمل أن تفسد الحاجة إلى مثل هذا التدخل حتى في أكثر الأسواق تنافسية بالنظر إلى القيود المتأصلة في قوى السوق."</p>		
	<p><b>كندا:</b> تشكل المعلومات المشاع المتجددة والثرية عنصراً أساسياً في نمو مجتمع المعلومات. وينبغي أن يكون النفاذ إلى المعلومات المشاع ميسراً. [تطلب كندا مزيداً من التوضيح بشأن مفهوم المعلومات المشاع]</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> ينبغي نقل هذه الفقرة إلى خطة العمل</p> <p><b>سويسرا:</b> تشكل المعلومات المشاع المتجددة والثرية عنصراً أساسياً في نمو مجتمع المعلومات. ويجب أن يكون النفاذ إلى المعلومات المشاع ميسراً وبشكل يطيقه كل الناس. وتعمل المؤسسات العامة، مثل المكتبات والمحفوظات كوسيط للمعلومات يمكن الوثوق به لضمان حرية النفاذ إليها."</p> <p><b>المكسيك:</b> "يجب أن يكون النفاذ إلى المعلومات المشاع ميسراً وشفافاً للنهوض بمجتمع المعلومات."</p>	<p>23. <b>النفاذ إلى المعلومات المشاع:</b> تشكل المعلومات المشاع المتجددة والثرية عنصراً أساسياً في نمو مجتمع المعلومات. ويجب أن يكون النفاذ إلى المعلومات المشاع ميسراً.</p>	<p>23.</p>
	<p><b>سويسرا:</b> إضافة فقرة جديدة 23 ألف:</p> <p>"المكتبات: تتيح المكتبات ومراكز الاستعلامات وأمناء المكتبات نفاذاً مأموناً ووثيق الصلة إلى المعلومات والمعارف اللازمة من أجل التقدم الاقتصادي والثقافي؛ وتعمل على تشجيع الاحتواء الاجتماعي عن طريق السعي إلى خدمة كل من يدخل في نطاق المجتمعات التي تستخدمها بغض النظر عن العمر ونوع الجنس والحالة الاقتصادية أو الوظيفية، والمعرفة بالقراءة والكتابة أو المهارات التقنية، والأصل الثقافي أو الإثني، والمعتقدات الدينية أو السياسية، والتوجهات الجنسية، والقدرات الجسدية والذهنية. وللمكتبات في البلدان النامية دور مهم تقوم به في التنمية وإقامة مجتمع ديمقراطي."</p>		<p>23 ألف</p>



<p>23 باء</p>	<p>سويسرا: إضافة فقرة جديدة 23 باء: "المحفوظات: تقوم المحفوظات والسجلات بإدارة وتنمية مجتمع المعلومات العالمي والمحافظة على تاريخه. إن السجلات والمحفوظات تعتبر نائجا مباشرا وأصيلا للنشاط البشري وتشكل شاهدا يوثق تطور البشرية والبيئة؛ وتعتبر أساسية بالنسبة للهويات التاريخية والثقافية للأفراد والشعوب، علاوة على ضرورتها من أجل تفهم الثقافات المتنوعة، فيما بين البلدان وداخلها على حد سواء، وأساسية لأنظمة الحكم الفعالة وشرطا أساسيا للمساءلة. إن المحفوظات هي أكثر المصادر المستفيضة القائمة للمعلومات المتاحة للجمهور وتوفر وسيلة مجانية وغير محدودة لاستخدام المواطنين للمعلومات المشاع."</p>
<p>24.</p>	<p>24. البرمجيات مفتوحة المعايير ومفتوحة المصدر: تمثل البرمجيات مفتوحة المعايير ومفتوحة المصدر عناصر أساسية في إيجاد طرق تساعد على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة معتدلة.</p> <p>كندا: "...النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات." الاتحاد الأوروبي: ينبغي نقل هذه الفقرة إلى خطة العمل.</p> <p>سويسرا: "البرمجيات مفتوحة المعايير الدولية المفتوحة ومفتوحة المصدر: تمثل البرمجيات مفتوحة المعايير الدولية المفتوحة على أساس غير تمييزي أمام الهيئات الوثيقة الصلة التابعة لجميع البلدان، على مستوى السياسات وفي أي مرحلة من مراحل التنمية ومفتوحة المصدر عناصر أساسية في إيجاد طرق تساعد على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة معتدلة."</p> <p>المكسيك: "تمثل البرمجيات مفتوحة المعايير المفتوحة والبرمجيات مفتوحة المصدر عناصر أساسية في إيجاد طرق تساعد على النفاذ نفاذ أكثر تميزاً إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة معتدلة."</p> <p>الولايات المتحدة الأمريكية: من المهم التمييز بين البرمجيات المفتوحة المصدر والمعايير المفتوحة. إن وثائق القمة العالمية لمجتمع المعلومات تناقش القضيتين في الوقت الراهن بطريقة تخلق تشوشا. فالمعايير المفتوحة تشير بصفة عامة إلى المعايير أو المواصفات التقنية التي توضع من خلال عملية محددة تماما. ويمكن للمعايير المفتوحة أن تحسن من قابلية التشغيل البيئي وقد تسهل من التفاعلات التي تتراوح من تبادل المعلومات إلى التجارة الدولية، ومن ثم تعزز المنافسة السوقية. ونظرا إلى هذه الفوائد، يتم تشجيع المعايير المفتوحة كلما كانت قابلة للتنفيذ. والبرمجيات المفتوحة المصدر تعبير يستخدم لوصف البرمجيات التي يقصد بها أن توزع بشكل مفتوح بموجب ضرب من ترتيبات الترخيص المختلفة. وتدارك الولايات المتحدة أن البرمجيات المفتوحة المصدر يمكن أن تساهم في زيادة النفاذ وتنوع الخيارات، إلا أنها لا تزيد عن كونها نموذجا واحدا من نماذج كثيرة محتملة لاستحداث البرمجيات. ولا ينبغي لوثائق القمة العالمية لمجتمع المعلومات أن تروج لنموذج منها دون الأخرى (أي برمجيات المصدر المفتوح مقابل البرمجيات المتملكة)، وإنما ينبغي لها عرضها على ذلك أن تعني توافر البدائل المتنوعة وحرية الاختيار، فما بين هذه</p>

	<p>الدلائل. وباختصار، ينبغي أن تبقى القمة العالمية لمجتمع المعلومات محايدة فيما يتعلق بمختلف التكنولوجيات ونماذج تنمية التكنولوجيا.</p>	
24 ألف	<p><b>سويسرا:</b> تضاف فقرة جديدة 24 ألف:</p> <p>"البرمجيات مفتوحة المصدر: يعتبر النموذج المفتوح المصدر لتنفيذ المعايير التقنية ونشر البرمجيات نموذجاً قيماً للتمكين من النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل يمكن إطاقته بدرجة أكبر، ولدعم هذا النفاذ. ويمكن لزيادة استخدام البرمجيات مفتوحة المصدر أن تساهم بدرجة كبيرة في زيادة النفاذ وأن تعزز تنوع خيارات البرمجيات أمام المستهلكين."</p>	
25.	<p>25. <b>الحواجز:</b> تنشأ الحواجز التي تعترض النفاذ المنصف من الاختلافات في مستويات التعليم ومعرفة القراءة والكتابة، ومن الاختلافات بين الجنسين وفوارق السن والتباين في الدخل وفي إمكانية التوصل، وكذلك من افتقار المستعملين إلى التدريب كما تنشأ من المعوقات الثقافية واللغوية والظروف الخاصة التي تحد من النفاذ إلى التكنولوجيا المناسبة، بما في ذلك التكنولوجيات التي لا يتيسر نفاذ المعوقين إليها. ويمكن أيضاً استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التغلب على هذه الحواجز وغيرها من الحواجز في المجتمع.</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> ينبغي حذف هذه الفقرة.</p> <p><b>المكسيك:</b> "تنشأ الحواجز التي تعترض النفاذ المنصف من الاختلافات في مستويات التعليم ومعرفة القراءة والكتابة، ومن الاختلافات بين الجنسين وفوارق السن والتباين في الدخل وفي إمكانية التوصل، وكذلك من افتقار المستعملين إلى التدريب كما تنشأ من المعوقات الثقافية واللغوية والظروف الخاصة التي تحد من النفاذ إلى التكنولوجيا المناسبة. ويمكن أيضاً استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التغلب على هذه الحواجز وغيرها من الحواجز في المجتمع.</p> <p><b>رومانيا-IUP:</b> "...والظروف الخاصة التي تحد من النفاذ إلى التكنولوجيا المناسبة، بما في ذلك تلك التي تترتب على عبء الدين الخارجي للبلدان النامية. ويمكن أيضاً استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات..."</p> <p><b>ساموا:</b> الفقرة غير مكتملة، حيث لا تحتوي على فعل. وتحتاج هذه الجملة إلى إعادة صياغة بطريقة أوضح. فما المقصود بأن تفضي إليه الحواجز التي تعترض النفاذ؟</p>	
26.	<p>26. <b>تدفق المعلومات:</b> ينبغي، في سياق بناء مجتمع المعلومات، السعي من أجل تحقيق تدفق أفضل للمعلومات.</p> <p><b>أستراليا:</b> هذه الفقرة في حاجة إلى التوضيح.</p> <p><b>كندا:</b> [تلتزم كندا بتوضيحاً لمعنى الفقرة وزيادة بلورتها]</p>	

	<p>الاتحاد الأوروبي: ينبغي حذف هذه الفقرة.</p> <p>المكسيك: "ينبغي، في سياق بناء مجتمع المعلومات، السعي من أجل تحقيق توازن تدفق أفضل لتدفق المعلومات، بدون الإضرار بحرية التعبير أو تعويقها."</p>		
	<p>ساموا: إضافة [26 ألف] "المخاطر: زيادة وعي صناعات القرارات والمستخدمين والجمهور العام، وبخاصة الموجودين منهم في البلدان النامية، بمخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى الأخص المواد الخليعة، والاحتيايل، وغسيل الأموال. وقد تفضي آثار هذه المخاطر إلى زيادة في الجريمة السيبرانية وإلى قيام مجتمع معلومات مختل الوظيفة."</p>		
	<p>أستراليا: إضافة [26 ألف] قابلية التشغيل البيئي</p> <p>تؤيد أستراليا الإعلان الوزاري المشترك عن "التجارة الإلكترونية من أجل التنمية" الصادر عن مؤتمر آسيا-المحيط الهادئ المشترك بين الأونكتاد واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة المعقود في نوفمبر 2002، ولا سيما ما يتعلق بالحاجة إلى معايير دولية لقابلية التشغيل البيئي لكفالة قيام أنظمة تجارة إلكترونية عالمية فعالة. وتقرح الصياغة التالية بشأن قابلية التشغيل البيئي:</p> <p>"يعتبر العمل على إيجاد معايير مفتوحة ومرنة بشأن قابلية التشغيل البيئي قضية هامة لجميع البلدان. ويعد ذلك بمثابة عنصر أساسي للنهوض بتجارة واسعة الانتشار بالاتصال المباشر عن طريق تقليل احتجاز التكنولوجيا وبواسطة الدمج ما بين التكنولوجيات البازعة والراسخة بشكل أفضل. ويتمثل التأثير الصافي في تقليل تكلفة التجارة الإلكترونية وتعقدها بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم."</p>		
	<p>أستراليا: دور المتطوعين: تشير تعليقات المراقبين إلى أهمية المتطوعين وتبرز أهميتهم بالنسبة لأجزاء مختلفة من المجتمع. وتؤيد أستراليا إدراج المساهمة 26 ألف من القسم الثاني من مساهمة مراقبي المجتمع المدني في إعلان المبادئ: "يمكن النظر إلى المتطوعين بوصفهم "الميل الأخير" البشري والتدفق بالحيوية من التوصيلية والنفاد، وكثيراً ما يعملون كجزء من منظمات المجتمع المدني. فهم يعملون على مد نطاق منتجات النفاذ وفوائده إلى الكثير جداً من الناس الذين لا يملكون الوسائل اللازمة للنفاذ المباشر - ومعظمهم من "فقراء المعلومات". وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون متطوعو "الميل الأخير" هؤلاء ذوي فعالية في تحقيق التقدم صوب الهدف النهائي المتمثل في "خدمات معلومات واتصالات من أجل الجميع".</p>		
(3)	<p>المكسيك: "دور الحكومات..."</p> <p>روسيا: "دور الحكومات والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية"</p>	(3) دور الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية	(3)

	<p>تونس: ينبغي إضافة فقرة جديدة لتبيان الحاجة المشتركة إلى زيادة عدد منظمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الاستفادة من مساهمتها في بناء مجتمع المعلومات وتنفيذ خطة العمل التي تعتمد عليها القمة.</p>	
	<p>الأرجنتين: التعاون بين القطاعين العام والخاص: من الضروري النهوض بإنشاء شبكات للبحوث، وتحالفات استراتيجية للإنتاج والتسويق، وتسجيل براءات الاختراع المترتب على عمليات إبرام الاتفاقيات، ودعم ذلك مالياً، على الصعيد الوطني والإقليمي.</p> <p>وقد تأخذ شبكات البحوث شكل تجمعات لهيئات البحوث أو العقود البحثية أو تبادل الرخص.</p> <p>تحالفات بيوت الأعمال (المشاريع المشتركة، الوحدات الاقتصادية الانتقالية من أجل المشاريع أو البرامج المشتركة المبتكرة). التفاعل مع الجامعات والمنشآت العلمية (إن التمويل المقدم من الشركات للبحوث في الجامعات ومراكز الأبحاث العامة في البلدان الصناعية آخذ في الازدياد)، الاندماجات وعمليات الاستحواذ أو استهلال النشاط. والتحالفات التكنولوجية واتفاقات التعاون فيما بين الشركات تعين الشركات على تقاسم التكاليف وزيادة نطاق المنتجات والنفاذ إلى المعارف الجديدة والأسواق الجديدة.</p> <p>وأحياناً ما يكون تكتل الشركات في النطاق المحلي، علاوة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ضرورة للوفاء بمقتضيات التوافق وقابلية التشغيل البيئي.</p> <p>البرازيل: "إن لجميع الشركاء، أي منظمات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مصلحة في تنمية المعلومات والاتصالات، وينبغي إشراكهم بشكل كامل في عملية اتخاذ القرارات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية..."</p> <p>إثيوبيا: تحتاج تنمية مجتمع المعلومات إلى المشاركة الكاملة من أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تشجيع التعاون والشراكة وانغماس جميع أصحاب المصلحة بشكل كامل وفعال، وبواسطة تحديد أدوارهم ومسؤولياتهم وأهدافهم بوضوح. وبالنظر إلى الموارد المالية والتقنية المحدودة المتاحة لتنمية مجتمع المعلومات، ينبغي أن تكون تعبئة الموارد من بين المسؤوليات الجماعية لأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية.</p>	<p>27. إن لجميع الشركاء، أي منظمات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مصلحة في تنمية المعلومات والاتصالات، وينبغي إشراكهم بشكل كامل في عملية اتخاذ القرارات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي أن تعمل الحكومات في إطار تنسيق وثيق مع مشروعات القطاع الخاص ومع المجتمع المدني.</p>

**الاتحاد الأوروبي:** "إن لجميع الشركاء أصحاب المصلحة، أي منظمات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مصلحة دور هام في تنمية المعلومات والاتصالات مجتمع المعلومات، وينبغي إشراكهم بشكل كامل في عملية اتخاذ القرارات المتصلة بتنميته على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. إن بناء مجتمع معلومات ينصب اهتمامه على الناس يمثل جهداً مشتركاً يقوم به جميع أصحاب المصلحة ويتطلب تعاوناً وشراكة فيما بين جميع الأطراف. وينبغي أن تعمل الحكومات في إطار تنسيق وثيق مع مشروعات القطاع الخاص ومع المجتمع المدني لإيجاد بيئة مواتية للاستثمار ولتنمية خدمات شبكية جديدة."

**إسرائيل:** "إن لجميع الشركاء، أي منظمات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مصلحة في تنمية المعلومات والاتصالات، وينبغي إشراكهم بشكل كامل في عملية اتخاذ القرارات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي أن يعمل القطاع العام، بما في ذلك الحكومات، في إطار تنسيق وثيق مع مشروعات القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومع المجتمع المدني"

**اليابان:** "...على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي أن يؤخذ المنظور الجنساني في الاعتبار في غضون ذلك. وينبغي أن تعمل الحكومات..."

**المكسيك:** "إن لجميع الشركاء، أي منظمات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مصلحة دور تقوم به في تنمية المعلومات والاتصالات، وينبغي إشراكهم بشكل كامل في عملية اتخاذ القرارات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي أن تعمل الحكومات في إطار تنسيق وثيق مع مشروعات القطاع الخاص ومع المجتمع المدني."

**سويسرا:** إن لجميع الشركاء، أي منظمات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، علاوة على المنظمات الدولية، مصلحة في تنمية المعلومات والاتصالات، وينبغي إشراكهم بشكل كامل في عملية اتخاذ القرارات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي أن تعمل الحكومات في إطار تنسيق وثيق مع مشروعات القطاع الخاص ومع المجتمع المدني. وينبغي العمل على تبني نهج متعدد أصحاب المصلحة وإيجاد شراكات ما بين القطاعين العام والخاص.

**تونس:** تغيير عبارة "مصلحة في" إلى "معنيون بـ".

**الولايات المتحدة الأمريكية:** "تؤيد الولايات المتحدة إيجاد دور بارز للقطاع الخاص والمجتمع المدني في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، على نحو ما هو متوخى في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 182/56. فالقطاع الخاص هو المستثمر الرئيسي في البنية التحتية والمنتجات والخدمات، والمبتكر لها.

	<p>وتمثل وجهات نظر المجتمع المدني آراء متباينة لضرب من المشاركين في مجتمع المعلومات، ويتعين أن تدمج بعناية في استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي لجميع الحكومات أن تدعم المؤسسات العامة عن طريق تسهيل تنمية البنية التحتية الضرورية والنهوض بالشفافية والمساءلة وإقامة المؤسسات الإدارية والقضائية النزيهة. وينبغي أن تدرك القمة العالمية لمجتمع المعلومات أن قيام بيئة تشجع الشراكات بين القطاعين العام والخاص ضروري لكفالة قيام مجتمع معلومات مستدام.</p> <p>رومانيا-IUP: "...وينبغي أن تعمل الحكومات والبرلمانات..."</p> <p>الاتحاد الروسي: إضافة:</p> <p>"إن المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات في مقدمتها، مدعوة إلى زيادة ما تقوم به من عمل بشأن المعايير المفتوحة من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبشأن تنسيق أنشطة البحث والتطوير في هذا الصدد."</p> <p>تنزانيا: إن لجميع الشركاء مصلحة في تنمية المعلومات والاتصالات. وينبغي للحكومات أن تشرك هؤلاء الشركاء في التنمية على الصعيدين الإقليمي والدولي.</p>	
27 ألف	<p>البرازيل: إضافة [27 ألف] لا بد من أن يكون للحكومات دور رئيسي في النهوض بالاحتواء الاجتماعي من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة من أجل التنمية. ويستطيع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أن يعملوا كشركاء في هذا المسعى، من خلال مسؤوليات اجتماعية محددة بوضوح وتقاسم لتكاليف تنمية البنية التحتية والمحتوى المناسب وتضمين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صلب الاهتمامات.</p>	
27 باء	<p>سويسرا: إضافة فقرة جديدة 27 باء:</p> <p>"إن تدعيم العلاقات مع المواطنين يعتبر استثماراً سليماً في صنع أفضل للقرارات وعنصراً جوهرياً في أنظمة الحكم السديد. ومن شأن ذلك أن يسمح للحكومة بالاستفادة من مصدر جديد للأفكار المتصلة بالسياسات، والمعلومات والموارد عند اتخاذ القرارات. ومن الأهمية بمكان أنه يساهم في بناء ثقة عامة في الحكومة والارتقاء بنوعية الديمقراطية وتدعيم القدرات المدنية."</p>	

	<p>28. القدرات اللازمة لتصنيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: من الضروري أن تعمل الحكومات على تشجيع نقل التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك استثمار رأس المال المشترك، في إنشاء مرافق وطنية وإقليمية لإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي البحوث والتنمية ومشاريع الحاضنات التكنولوجية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيما أن البلدان النامية لا تزال متعثرة في هذا المجال.</p> <p>الأرجنتين: أهمية البحث والتطوير: تبدأ الفجوة الرقمية بفجوة في البنية التحتية، والفجوة في البنية التحتية تبدأ بفجوة في البنية التحتية الرقمية للبحوث. إن البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان المتقدمة يجتذب كمية متزايدة باستمرار من الموارد العامة والخاصة. والابتكار متصل بالتقدم العلمي بشكل وثيق، ولكنه يسترشد بالسوق. وتعتمد قدرة البلدان على الاستجابة للوقوع السريع للتطور التكنولوجي الراهن على وجود مجموعة من القدرات الوافية وعلى عمل كل من سوق المال وأسواق المنتجات بكفاءة. وثمة حاجة أيضاً إلى سياق موات للتغيرات التنظيمية، وحركة العمالة، والتدريب التكنولوجي، والاستعداد للتجريب والمجازفة، والانفتاح على الأفكار التي تأتي من أي مصدر من المصادر.</p> <p>أستراليا: قد لا يكون التأكيد على قيام الحكومات بإيجاد مرافق إنتاج وطنية وإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ممكناً أو حتى مستصوباً بالنسبة للكثير من الدول. وتقتصر أستراليا استبعاد هذه الفقرة من الإعلان.</p> <p>كوبا: "من الضروري أن تعمل الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على تشجيع نقل التكنولوجيا"</p> <p>الاتحاد الأوروبي: ينبغي نقل هذه الفقرة إلى خطة العمل.</p> <p>المكسيك: "من الضروري أن تعمل الحكومات على تشجيع نقل التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك استثمار رأس المال المشترك، في إنشاء مرافق وطنية وإقليمية لإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي البحوث والتنمية ومشاريع الحاضنات التكنولوجية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيما أن البلدان النامية لا تزال متعثرة في هذا المجال."</p>	28
	<p>سويسرا: إضافة فقرة جديدة 28 ألف:</p> <p>"الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التخفيف من حدة الفقر من خلال خلق الثروة: إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تيسر على بيوت الأعمال في جميع البلدان أن تتنافس على أساس أكثر مساواة باستعمال مبادئ وآليات التجارة الإلكترونية. ويعتبر نجاح بيوت الأعمال الأصلية في البلدان النامية مكوناً أساسياً في مكافحة الفقر من خلال خلق الثروة المحلية. وينبغي أن تعمل الحكومات والشركات على تيسير نجاح نشاط الأعمال الإلكترونية في كل من الأسواق المحلية والدولية من خلال خيارات السياسات السديدة علاوة على الانخراط المباشر في عمليات نشاط الأعمال الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي استخدام قدرات نشاط الأعمال الإلكترونية لتحفيز التجارة الدولية وخلق الثروة."</p>	28 ألف

	<p>29. <b>تطوير التطبيقات استجابةً للطلب:</b> سيؤدي النمو في الطلب على عدد من التطبيقات (مثل الحكومة الإلكترونية، والتعلم الإلكتروني، والصحة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية) إلى إيجاد بيئة مؤاتية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تطوير خدمات جديدة.</p> <p><b>كندا:</b> "... سيؤدي ... إلى إيجاد بيئة مؤاتية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تطوير <u>سلع وخدمات جديدة</u>"</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> ينبغي نقل هذه الفقرة إلى خطة العمل.</p> <p><b>المكسيك:</b> "سيؤدي النمو في الطلب على عدد من التطبيقات (مثل الحكومة الإلكترونية، والتعلم الإلكتروني، والصحة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية) إلى إيجاد بيئة مؤاتية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تطوير خدمات جديدة."</p> <p><b>تنزانيا:</b> إضافة عبارة "الزراعة الإلكترونية"</p>	29 ألف
	<p><b>ساموا:</b> "تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على البيئة: النهوض بتعزيز الكفاءة الاقتصادية والشفافية من خلال نفاذ الجمهور إلى المعلومات البيئية وتشجيع الإنتاج الأنظف وأنماط الاستهلاك المستدامة. ولا بد من ملاحظة وتوقع ما يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تأثير إيجابي وسليبي رئيسي على البيئة. وفي حين أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقلل من استهلاك الطاقة فإن من المحتمل أن تكون ضارة بالبيئة إذا لم يتم وضع سياسات عالمية لمعالجة قضية التخلص من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات."</p>	
	<p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> ينبغي نقل القسم 6 السابق، <b>البيئة التمكينية</b>، إلى هنا قبل القسم 4، <b>بناء القدرات</b>.</p>	(4) <b>بناء القدرات</b>
	<p><b>كندا:</b> "يجب <u>ينبغي</u> تمكين جميع الناس كل فرد من اكتساب المهارات الضرورية للمشاركة الفعالة في مجتمع المعلومات وإدراك جوانبه والإمام باقتصاد المعرفة والانتفاع بكل ما يتيح من إمكانيات. ويجب زيادة الاهتمام بتدريب المدربين على النحو الملائم، بما فيهم معلمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك <u>بناء القدرات</u> المؤسسة المتصلة بجمع المعلومات والمعارف وتنظيمها وتخزينها وتبادلها.</p> <p><b>إثيوبيا:</b> <u>بناء القدرات</u> تعتبر حجر الأساس في تنمية مجتمع المعلومات.</p>	30. يجب تمكين جميع الناس من اكتساب المهارات الضرورية للمشاركة الفعالة في مجتمع المعلومات وإدراك جوانبه والإمام باقتصاد المعرفة والانتفاع بكل ما يتيح من إمكانيات. ويجب زيادة الاهتمام بتدريب المدربين وكذلك <u>بناء القدرات</u> المؤسسة المتصلة بجمع المعلومات والمعارف وتنظيمها وتخزينها وتبادلها.



**الاتحاد الأوروبي:** "يجب تمكين جميع الناس من اكتساب المهارات الضرورية للمشاركة الفعالة في مجتمع المعلومات وإدراك جوانبه والإلمام باقتصاد المعرفة والانتفاع بكل ما يتيح-يتيحانه من إمكانيات. ويجب زيادة الاهتمام بتدريب المدرسين وكذلك بناء القدرات المؤسسية المتصلة بجمع المعلومات والمعارف وتنظيمها وتخزينها وتبادلها وينبغي في غضون ذلك أن تؤخذ في الاعتبار مبادئ للتعليم من قبيل محور الأمية المعلوماتية والتعليم طول العمر. وينبغي للحكومات أن تضع استراتيجيات شاملة وتطلعية للاستجابة للحاجات الجديدة من القدرات البشرية والاستفادة من الفرص الهائلة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال تنمية الموارد البشرية. ويجب إيلاء اهتمام خاص لبناء القدرات المؤسسية الخاصة بجمع المعلومات والمعارف وتنظيمها وتخزينها وتقاسمها.

**إسرائيل:** "يجب ينبغي تمكين جميع الناس ..."

**المكسيك:** "يجب تمكين جميع الناس من اكتساب المهارات الضرورية للمشاركة الفعالة في مجتمع المعلومات وإدراك جوانبه والإلمام باقتصاد المعرفة والانتفاع بكل ما يتيح من إمكانيات. وبالنظر إلى الطلب المتنامي على نطاق واسع من المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جميع المستويات، فإنه يجب زيادة الاهتمام بتدريب المدرسين وكذلك بناء القدرات المؤسسية المتصلة بجمع المعلومات والمعارف وتنظيمها وتخزينها وتبادلها."

**الولايات المتحدة الأمريكية:** تعتمد تنمية مجتمع المعلومات على إنجاز التعليم الأساسي للجميع، بما في ذلك محور الأمية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومهارات القوى العاملة. فبدون محور الأمية الأساسية والتعليم والتدريب، لن يستطيع الأفراد أن يستخدموا البنية التحتية المتاحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق إمكاناتهم البشرية- ولن يستطيعوا النفاذ إلى العالم الأكبر الذي يضم مجتمع المعلومات في جناباته. ومن الممكن أن يساهم تعظيم استعمال التكنولوجيا في التنمية التعليمية. وينبغي لنا أن نشجع المدارس على العمل كمراكز للتكنولوجيا المجتمعية لكي يستطيع الأفراد أن يستفيدوا من موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بهم. ولذلك، ينبغي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات أن تسلم بما هو قائم من عمليات بناء القدرات التي تجري على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي إيلاء تركيز خاص على الحاجة لتعليم صناعات السياسات والقائمين على التنظيم وليس المستخدمين فحسب. وعلاوة على ذلك، فإننا نعتقد بأن من المفيد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات أن تسخر المتطوعين للمساعدة في تعليم بيوت الأعمال وأصحاب المشاريع مهارات ومعارف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي يعملوا بشكل أكثر كفاءة وأن يتنافسوا في الاقتصاد العالمي.

30 ألف		<p>البرازيل: إضافة [30 ألف] أعضاء كاملون في مجتمع المعلومات: يجب أن تؤخذ في الاعتبار الطموحات المشتركة للبلدان النامية بأن تصبح أعضاء كاملة العضوية في مجتمع المعلومات على أساس الكفاءة والفعالية والاستدامة، في إطار الاقتصاد القائم على المعرفة.</p>
30 باء		<p>كندا: [30 باء] ينبغي أن تؤخذ في الحسبان حاجات النساء والفتيات وأن يقدم لهن الدعم من خلال برامج التدريب وأنظمة الرصد.</p>
31	31. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم: ينبغي التشجيع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم وتنمية الموارد البشرية، مع الاهتمام بشكل خاص باحتياجات المعوقين.	<p>كندا: ... باحتياجات المعوقين والحاجات الخاصة بالفتيات والنساء. الاتحاد الأوروبي: ينبغي نقل هذه الفقرة إلى خطة العمل. المكسيك: تنزانيا: "... مع الاهتمام بشكل خاص باحتياجات المعوقين الجماعات المحرومة من الامتيازات."</p>
32	32. بناء القدرات من أجل تمكين الناس من الاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ينبغي إشراك الأفراد في تحديد احتياجاتهم وفي وضع البرامج التي تلي هذه الاحتياجات. ويتطلب التطور التكنولوجي أن تكون عملية التعلم مستمرة وأن يكون التدريب متواصلًا للجميع. وينبغي أن تأخذ السياسات العامة في الاعتبار عدم تكافؤ فرص الحصول على نوعية جيدة من التعليم والتدريب لا سيما في حالة الفئات الضعيفة والمحرومة من الخدمات أو في حالة المناطق النائية.	<p>كندا: "... لا سيما في حالة الفئات الضعيفة، والمعوقين، والنساء، والمناطق المحرومة من الخدمات أو النائية. الاتحاد الأوروبي: ينبغي نقل هذه الفقرة إلى خطة العمل. إسرائيل: "تنمية الموارد البشرية: لا يمكن للبلدان النامية أن تدخل إلى مجتمع المعلومات العالمي بدون تدعيم قدراتها البشرية والمؤسسية والتنظيمية وبدون زيادة الوعي بإنتاج محتويات محلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام لغات محلية من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال: برامج بناء القدرات والتدريب؛ نقل المعرفة والخبرات." المكسيك: "ينبغي النهوض باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية الموارد التعليمية والبشرية، بما في ذلك نحو الأمية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات."</p>

	<p>تونس: إن تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير الحواسيب ليسا بالعنصرين الكافيين للمشاركة في مجتمع المعلومات والاقتصاد المجازي، حيث إن محور الأمية الرقمية عنصر ضروري أيضاً للقضاء على الفجوة الرقمية. وتتطلب تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يكون الأفراد والمؤسسات مؤهلين تماماً لإتقان هذه التكنولوجيات والاستفادة منها. وعلاوة على ذلك، تتطلب التغييرات التكنولوجية السريعة والعميقة سياسات جديدة للاستثمار في التعليم والتعلم المستمر لتمكين الموظفين والمواطنين من الحصول على الميزات النسبية.</p>		
33	<p>33. تدريب المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يجب الاهتمام بتلبية الطلب المتزايد على المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جميع المستويات، مشفوعاً بدعم مستهدف لمشاركة النساء كمهندسات وتقنيات ومتخصصات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</p> <p>الاتحاد الأوروبي: ينبغي نقل هذه الفقرة إلى خطة العمل.</p> <p>المكسيك: يتم دمج الفقرتين 30 و 33.</p>	<p>33. تدريب المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يجب الاهتمام بتلبية الطلب المتزايد على المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جميع المستويات.</p>	33
33 ألف	<p>البرازيل: إضافة [33 ألف] العولمة والبلدان النامية: يعتمد إدماج البلدان النامية بشكل إيجابي في الاقتصاد القائم على المعرفة إلى حد كبير على بناء القدرات في مجالات التعليم والتكنولوجيا والمعرفة الفنية والمعلومات. إذ إن هذه المجالات أخذت تصبح بسرعة عوامل رئيسية في تحديد التنمية والقدرة التنافسية وتدفق التجارة والخدمات والاستثمارات. ويجب أن يعطى للبلدان النامية درجة أكبر من إمكانية الحصول على هذه الموارد، بما في ذلك الحصول على الدعم المالي من الوكالات المتعددة الأطراف.</p>		33 ألف
5	<p>أستراليا: [35] و [36] و [52 جيم] تؤيد أستراليا المحاولات المبذولة لإعادة إدراج الخصوصية كتعهد صريح.</p> <p>المكسيك: "بناء الثقة وتوفير الأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"</p>	<p>5) بناء الثقة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير الأمن في مجال استخدامها</p>	5
34	<p>أستراليا: إضافة: "إن أمن المعلومات وحماية الخصوصية ضروريان لبناء الثقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن ثم الترويج لاستخدامها."</p> <p>بنغلاديش: "يعد توافر بنية تحتية متطورة بما فيه الكفاية ومجموعة من المبادئ التوجيهية الأخلاقية من المقتضيات الأساسية لتمكين جميع أصحاب المصلحة من النفاذ إلى المعلومات بشكل مأمون ويمكن الاعتماد عليه، ورفع مستوى الخدمات ذات الصلة."</p> <p>بنغلاديش: "يعد توافر بنية تحتية متطورة بما فيه الكفاية ومجموعة من المبادئ التوجيهية الأخلاقية من المقتضيات الأساسية لتمكين جميع أصحاب المصلحة من النفاذ إلى المعلومات بشكل مأمون ويمكن الاعتماد عليه، ورفع مستوى الخدمات ذات الصلة."</p>	<p>34. يعد توافر بنية تحتية متطورة بما فيه الكفاية من المقتضيات الأساسية لتمكين جميع أصحاب المصلحة من النفاذ إلى المعلومات بشكل مأمون ويمكن الاعتماد عليه، ورفع مستوى الخدمات ذات الصلة.</p>	34

**كندا:** "يعد توافر بنية تحتية متطورة بما فيه الكفاية متينة وآمنة..."

**إثيوبيا:** إن بناء بيئة تكنولوجيا معلومات واتصالات آمنة يمكن أن يتوافر فيها للمستخدمين الثقة في تبادل جميع أنواع المعلومات مسألة لها أهمية قصوى. ويعتبر دعم البلدان النامية فيما تقوم به من استشارة الوعي بمكافحة الجرائم السيبرانية، على وجه الخصوص، مكوناً هاماً في كفالة الأمن في العالم السيبراني. وإلا فإنه قد يتم إيجاد مجالات رحبة للجريمة السيبرانية مما يلحق الخطر بتنمية مجتمع المعلومات. وينبغي دعم حكومات العالم الثالث في النهوض بسوق قانونية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث لا تجتذب أنشطة الجريمة السيبرانية المهنيين المشتغلين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع آليات ملائمة موضع التنفيذ لمعاونة البلدان النامية على اتباع تكنولوجيايات الأمن القوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنتجة في البلدان المتقدمة.

**الاتحاد الأوروبي:** يستعاض عن الفقرة 34 بما يلي: "الن يمكن تسخير فوائد مجتمع المعلومات بالكامل إلا إذا كانت هناك ثقة بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة يعول عليها ومأمونة. وتعتبر البنية التحتية المستوفاة التجهيز شرطاً أساسياً لنفاذ جميع أصحاب المصلحة إلى المعلومات ونقلها بشكل آمن ويعول عليه، وللارتقاء بالخدمات الوثيقة الصلة. وفي نهاية الأمر، يتعين استحداث ثقافة عالمية بالأمن السيبراني بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، وينبغي دعم هذه الجهود بواسطة التعاون الدولي المتزايد. ولذلك، ينبغي للحكومات أن تتعاون في تنسيق وثيق مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وهيئات الخبرة الدولية في مجال أمن الشبكات والمعلومات. ومن المهم، في إطار هذه الثقافة العالمية بالأمن السيبراني، إقامة توازن بين التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن، من ناحية، وبين الحاجة إلى كفالة حماية البيانات والخصوصية، من ناحية أخرى، علاوة على تجنب إقامة حواجز جديدة أمام التجارة."

**المكسيك:** "يعد توافر بنية تحتية متطورة بما فيه الكفاية من المقتضيات الأساسية لتمكين جميع أصحاب المصلحة من النفاذ إلى المعلومات بشكل مأمون ويمكن الاعتماد عليه، ولرفع مستوى الخدمات ذات الصلة."

**الولايات المتحدة الأمريكية:** يعتبر أمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثقة فيها ضرورياً إذا ما أريد تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لهذه التكنولوجيايات. ويتطلب الأمن قيام جميع البلدان بإجراءات تمنع النشاط المؤذي وتحمي الفضاء السيبراني من خلال إجراءات وطنية وتعاون متعدد للحدود. وينبغي أن تركز القمة العالمية لمجتمع المعلومات نهجاً عالمياً إزاء الأمن السيبراني وليس مجرد الحث على إيجاد صك عالمي بشأن هذا الموضوع. وينبغي أن تشجع القمة العالمية لمجتمع المعلومات على اعتماد قوانين موضوعية وإجرائية فعالة للتصدي للجريمة الإلكترونية؛ ومنع المخاطر التي تتهدد

	<p>البنى التحتية السيبرانية والدفاع عنها؛ والتشجيع على تقاسم المعلومات بشأن مواجهة الطوارئ الحاسوبية؛ ودعم الآليات الدولية والإقليمية القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات أن تشجع جميع المشاركين في شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الحكومات، وبيوت الأعمال، والمنظمات الأخرى، وفردى المستخدمين، ممن يقومون باستحداث أنظمة وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وامتلاكها وتوفيرها وإدارتها وخدمتها واستخدامها) على ضم الصنف لاستشارة الوعي بأمن الشبكات وإيجاد ثقافة عالمية بالأمن السيبراني.</p>	
34 ألف	<p><b>ساموا:</b> إضافة فقرة: "ينبغي للحكومات أن تضع استراتيجيات وحوافز تحول دون انتقال مواردها البشرية في مجال المعلومات والاتصالات إلى البلدان المتقدمة بحثاً عن أجور أفضل وبيئة عمل أفضل. وفي نفس الوقت، ينبغي للحكومات أن تؤكد على أنه ينبغي لخبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشاركين في مشاريع الجيل الرابع من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة في البلدان النامية، أن يتأكدوا من أن نشر المهارات والمعارف يشكل شرطاً أساسياً في جميع الاختصاصات."</p>	
35	<p><b>البرازيل:</b> "... يحتاج الأمر إلى وجود ثقافة عالمية تهم بالأمن السيبراني على أساس متعدد الأطراف وديمقراطي وشفاف، مع إبلاء الاحترام الواجب لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبخاصة الحق في الخصوصية وحرية التعبير (القرار 57/295 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 ديسمبر 2002)".</p> <p><b>كندا:</b> إضافة: يجب أن تكفل الجهود المبذولة لتحقيق أمن الشبكات وأنظمة المعلومات أن تضمن حقوق الإنسان والحريات المدنية، مثل الخصوصية والحماية القانونية، على الوجه الملائم والوافي.</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> ينبغي نقل هذه الفقرة إلى خطة العمل.</p> <p><b>الهند:</b> إضافة: يحتاج الأمر إلى وجود ثقافة عالمية تهم بالأمن السيبراني في الوقت الذي تسن فيه قوانين مناسبة على الصعيد الوطني والدولي على وجه الأولوية حيثما اقتضت الضرورة.</p> <p><b>إسرائيل:</b> يتطلب تحقيق الانتفاع الكامل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تكون الشبكات وأنظمة المعلومات على درجة كافية من القوة والمتانة بحيث تتمكن من منع الحوادث الأمنية. تعتبر الثقة والائتمان والمعولية التقنية المتينة ضرورية لأداء مجتمع المعلومات لوظائفه بالكامل، وينبغي أن تبنى عليها التدابير المتخذة لحماية مستخدمي وسائط الإعلام وشبكات الاتصالات والمعلومات من أي امتها (أخلاقي وإرهابي وجنائي) وانتهاك الخصوصية والسرية. "إلا أن..."</p>	<p>35. <b>بنية تحتية آمنة يُعتمد عليها:</b> يتطلب تحقيق الانتفاع الكامل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تكون الشبكات وأنظمة المعلومات على درجة كافية من القوة والمتانة بحيث تتمكن من منع الحوادث الأمنية وكشفها والتعامل معها بصورة ملائمة. إلا أن الأمن الفعال لأنظمة المعلومات ليس مسألة تتعلق بالحكومات فقط أو بالممارسات الخاصة بإنفاذ القوانين، ولا بالتكنولوجيا، وإنما يحتاج الأمر إلى وجود ثقافة عالمية تهم بالأمن السيبراني (القرار 57/295 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 ديسمبر 2002).</p>

	<p><b>اليابان:</b> يتعين تبسيط الفقرة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 295/57 ليس له صلة بالثقافة العالمية للأمن السيبراني، وينبغي تصحيحه إلى 239/57.</p> <p><b>المكسيك:</b> "بنية تحتية آمنة يعتمد عليها" يتطلب تحقيق الانتفاع الكامل تتطلب الثقة في الفوائد الكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تكون الشبكات وأنظمة المعلومات على درجة كافية من القوة والمثانة بحيث تتمكن من منح الاعتناء بأمر الحوادث الأمنية وكشفها والتعامل معها بصورة ملائمة. إلا أن الأمن الفعال لأنظمة المعلومات ليس مسألة تتعلق بالحكومات فقط، إذ إنه يتطلب أو بالممارسات الخاصة بإنفاذ القوانين، ولا بالتكنولوجيا، والتكنولوجيا. وإنما من ثم يحتاج الأمر إلى وجود ثقافة عالمية تهتم بالأمن السيبراني (القرار 57/295 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 ديسمبر 2002) ويتطلب بناء هذه الثقافة خضوع جميع المشاركين للمساءلة."</p>	
35 ألف	<p><b>البرازيل:</b> إضافة [35 ألف]: تتقاسم جميع البلدان مسؤولية تأمين الفضاء السيبراني، وفقا لمستوى تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، وأخذاً في الاعتبار بأن البلدان النامية تملك موارد مالية محدودة للاستثمار في التطبيقات الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل الصحة عن بعد، والتعليم الإلكتروني والتدريب على الوظائف.</p>	
35 باء	<p><b>سويسرا:</b> إضافة فقرة جديدة 35 باء: "الائتمان: يعتبر تدعيم إطار الائتمان (الأمن، الاستيقان، الخصوصية، حماية المستهلك) شرطاً أساسياً لاكتمال نمو مجتمع المعلومات ولغرس الثقة فيما بين جميع مستخدمي الإنترنت. ويتطلب ذلك انحراط جميع المشاركين في تحقيقه."</p>	
36.	<p>36. <b>دور أصحاب المصلحة:</b> ينبغي للحكومات أن تعمل على تعزيز وعي مجتمعاتها بالمخاطر التي تهدد الأمن السيبراني، وأن تسعى لتوطيد التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لمنع استخدام مصادر المعلومات والتكنولوجيات في الأغراض الإجرامية أو الإرهابية، عملاً على بناء الثقة في مجتمع المعلومات والإطمئنان إليه. وللمجتمعات المحلية والأسر دور خاص أيضاً ينبغي أن تقوم به في هذا الصدد.</p>	
	<p><b>أستراليا:</b> تعادل الفقرة على النحو التالي: "وبغية بناء الثقة والائتمان في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجب على الحكومات أن تعمل، بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، على تعزيز الوعي في مجتمعاتها بتدابير تعزيز الائتمان والمخاطر التي تهدد الأمن السيبراني. ويجب على الحكومات أن تسعى إلى تدعيم التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لمنع استخدام موارد المعلومات أو تكنولوجياتها في الأغراض الإجرامية أو الإرهابية." <b>كندا:</b> "ينبغي للحكومات يجب على الحكومات أن تعمل على تعزيز وعي مجتمعاتها..." <b>الاتحاد الأوروبي:</b> ينبغي نقل هذه الفقرة إلى خطة العمل.</p>	

<p><b>الهند:</b> "ينبغي للحكومات أن تعمل على تعزيز وعي مجتمعاتها بالمخاطر التي تهدد الأمن السيبراني، وأن تسعى لتوطيد التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لمنع استخدام مصادر المعلومات والتكنولوجيات في الأغراض الإجرامية أو الإرهابية، عملاً على بناء الثقة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مجتمع المعلومات والاطمئنان إليه، بواسطة حماية خصوصياتهم وأسرارهم. وللمجتمعات المحلية والأسر دور خاص أيضاً ينبغي أن تقوم به في هذا الصدد."</p> <p><b>إسرائيل:</b> "ينبغي للحكومات أن تعمل على تعزيز وعي مجتمعاتها بالمخاطر التي تهدد الأمن السيبراني، وأن تسعى لتوطيد التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لمنع استخدام مصادر المعلومات والتكنولوجيات في الأغراض الإجرامية غير الأخلاقية أو الإرهابية، عملاً على بناء الثقة في مجتمع المعلومات والاطمئنان إليه. وللمجتمعات المحلية والأسر والأفراد دور خاص أيضاً ينبغي أن تقوم به في هذا الصدد."</p> <p><b>المكسيك:</b> "ينبغي للحكومات أن تعمل على تعزيز وعي مجتمعاتها بالمخاطر التي تهدد الأمن السيبراني، وأن تسعى لتوطيد التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لمنع استخدام مصادر المعلومات والتكنولوجيات في الأغراض الإجرامية أو الإرهابية، عملاً على بناء الثقة في مجتمع المعلومات والاطمئنان إليه. وللمجتمعات المحلية والأسر دور خاص أيضاً ينبغي أن تقوم به في هذا الصدد."</p>		
<p><b>أستراليا:</b> "يجب تنسيق الجهود الدولية والإقليمية والوطنية من أجل تحسين أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثقة فيها في المجالين المدني والعسكري، مع مراعاة أهمية وجود بنية تحتية آمنة وتدقق أمن للبيانات وفقاً للمعايير والمبادئ التوجيهية الدولية."</p> <p><b>كندا:</b> "يجب ينبغي تنسيق الجهود الدولية والإقليمية والوطنية من أجل تحسين أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالين المدني والعسكري..."</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> ينبغي نقل هذه الفقرة إلى خطة العمل.</p> <p><b>إسرائيل:</b> "يجب يجوز تنسيق الجهود الدولية والإقليمية والوطنية من أجل تحسين أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالين المدني والعسكري..."</p> <p><b>اليابان:</b> "يجب تنسيق الجهود الدولية والإقليمية والوطنية من أجل تحسين أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالين المدني والعسكري أنشطة القطاعين الخاص والعام على حد سواء..."</p> <p><b>المكسيك:</b> "يجب تنسيق الجهود الدولية والإقليمية والوطنية من أجل تحسين توفير أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالين المدني والعسكري، مع مراعاة أهمية وجود بنية تحتية آمنة وتدقق أمن للبيانات وفقاً للمعايير والمبادئ التوجيهية الدولية."</p>	<p>37. <b>التعاون الدولي:</b> يجب تنسيق الجهود الدولية والإقليمية والوطنية من أجل تحسين أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالين المدني والعسكري، مع مراعاة أهمية وجود بنية تحتية آمنة وتدقق أمن للبيانات وفقاً للمعايير والمبادئ التوجيهية الدولية.</p>	<p>37.</p>

37 ألف	<p><u>البرازيل: إضافة [37 ألف]</u> إن أمن المعلومات قضية وثيقة الصلة وحساسة يتعين أن تنظر في سياق ملائم، مع الأخذ في الاعتبار بالسياسات والقوانين واللوائح الوطنية القائمة علاوة على تلك التي قد تنشأ، ولا ينبغي أن تطغى دواعي الانشغال بقضايا الأمن الدولي الأعرض على مواطن تركيز مجتمع المعلومات ذات التوجه الإنمائي.</p>
37 باء	<p><u>كوبا:</u> "إقراراً بأن الثقة والائتمان والأمن ضرورية لأداء مجتمع المعلومات لوظائفه بالكامل، فإنه ينبغي توفير ضمانات لمستخدمي الوسائط وشبكات الاتصالات والمعلومات ضد الجريمة السيبرانية والتمييز العنصري وغيره من أشكال التمييز، علاوة على استخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، واضعين نصب الأعين الحاجة إلى حماية الخصوصية والسرية"</p>
(6)	<p><u>الاتحاد الأوروبي:</u> ينبغي نقل هذا القسم ليصبح قبل القسم 4، بناء القدرات.</p> <p><u>تونس:</u> بالنظر إلى أهمية الإطار القانوني في إيجاد بيئة تنافسية تقوم على الثقة والائتمان فيما بين شتى أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات وتحديد الأدوار التي يقوم بها كل منهم، ينبغي التأكيد على التطوير المستمر للإطار القانوني والتنظيمي للتصدي للواقع السريع لتغير العوامل التي تتحكم في البيئة الداخلية والخارجية لكل بلد بلداته (القسم 6، ص: 5)</p>
38.	<p>38. يعد وجود أطر السياسات والأطر القانونية والتنظيمية الداعمة والمستقرة من المقتضيات الأساسية لتعزيز الثقة في تطور مجتمع المعلومات.</p> <p><u>أستراليا:</u> "يعد وجود أطر السياسات والأطر القانونية والتنظيمية الداعمة والمستقرة، الموضوع من خلال مشاركة جميع المستويات التنظيمية والفردية للمجتمع ومدخلات منها، من المقتضيات الأساسية لتعزيز الثقة في تطور مجتمع المعلومات."</p> <p><u>كندا:</u> يعد وجود أطر السياسات والأطر القانونية والتنظيمية الداعمة والمستقرة التي تتخطى الحدود الجغرافية والسياسية من المقتضيات الأساسية لتعزيز الثقة في تطور مجتمع المعلومات."</p> <p><u>إثيوبيا:</u> ينبغي للمنظمات الدولية، علاوة على البلدان النامية، أن تؤيد البلدان التي تنفذ أطر سياسات وأطر قانونية وتنظيمية للتمكين، لا سيما فيما يتعلق بتنمية بيئة الأسواق وحماية المستهلك والاستخدام المنصف لعناوين بروتوكول الإنترنت وأنظمة إدارة الإنترنت.</p>



**الاتحاد الأوروبي:** يستعاض عن الفقرة 38 بالفقرة 40 بعد تعديلها على النحو التالي: "ينبغي للحكومات، إذا أرادت تعظيم المزايا الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المعلومات، أن تعمل على تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية لا تمييزية جديدة بالثقة ويمكن التنبؤ بها وتتسم بالشفافية وجامعة، وقادرة على تشجيع الابتكار التكنولوجي والمنافسة، مما يساعد على اجتذاب الاستثمارات الضرورية لتطوير البنية التحتية ونقل التكنولوجيا والبحث والتطوير واستحداث خدمات جديدة."

"يعد وجود أطر السياسات والأطر القانونية والتنظيمية الداعمة والشفافة والموازرة للمنافسة والمستقرة من المقتضيات الأساسية لتعزيز الثقة في تطور مجتمع المعلومات. كما أن استقلال الجهة القائمة بالتنظيم أحد الاشتراطات الهامة."

**المكسيك:** "يعد وجود أطر السياسات والأطر القانونية والتنظيمية الداعمة والمستقرة من المقتضيات الأساسية لتعزيز الثقة في تطور مجتمع المعلومات."

**الولايات المتحدة الأمريكية:** من الأهمية البالغة، من أجل تعظيم المزايا الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المعلومات، أن يتعاون جميع أصحاب المصلحة لتهيئة إطار قانوني واضح ومستند إلى السوق وبيئة سياسات داعمة قادرة على النهوض بالابتكارات التكنولوجية والمنافسة، ومن ثم تحيد الاستثمار في البنية التحتية واستحداث خدمات جديدة. وينبغي لهذا الإطار للسياسات أن ينهض بالمنافسة وزيادة تحرير التجارة واستثمارات القطاع الخاص، بما في ذلك الامتثال لاتفاق خدمات الاتصالات الأساسية الخاص بمنظمة التجارة العالمية، وأن يدعم المفاوضات الخاصة التجارية بشأن اتفاقات التوصيل البيئي للإنترنت. وينبغي للبلدان أن تمثل للاتفاقات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية القائمة بشأن حماية الملكية الفكرية، وأن تنفذها بالكامل، مثل اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ومعاهدة حقوق الطبع والتأليف ومعاهدة العروض المسرحية والصوتية اللتين وضعتهما المنظمة العالمية للملكية الفكرية في عام 1996 بشأن حقوق الطبع والتأليف والحقوق المتصلة بها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لإدارة نظام أسماء الميادين والعناوين في الإنترنت أن تتم من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص تعمل بطريقة علنية وشفافة للمحافظة على قابلية التشغيل البيئي العالمية الضرورية وتعزيزها وتنسيق نظام الإنترنت الفريد لتحديد الهوية في الوقت الذي تعترف فيه بمحدودياتها ومتطلباتها التقنية.

38 ألف	<p><b>سويسرا:</b> إضافة فقرة جديدة 38 ألف:</p> <p>"<b>حكم القانون:</b> إن حكم القانون ضروري لكي يصبح مجتمع المعلومات مجالاً يتمتع بالثقة والائتمان والأمن، حيث تحظى حقوق الأفراد- وبخاصة الأطفال- بالحماية، ويتم تمكين المستخدمين لتجنب احتوى الضار، وتصبح أنظمة التوجيه والإدارة والعدالة أكثر علانية وكفاءة. وسيصبح حكم القانون حقيقة واقعة عندما تعمل قواعد الدولة التنظيمية والقواعد التنظيمية المشتركة وقواعد التنظيم الذاتي معاً لبناء إطار تنظيمي واضح ينطوي على احترام تام لحقوق الإنسان."</p>
39.	<p>39. <b>الحكم السديد:</b> يجب أن يعزز مجتمع المعلومات الديمقراطية القائمة على المشاركة..."</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> "يجب أن يعزز مجتمع المعلومات الديمقراطية القائمة على المشاركة، والشفافية، والمساءلة وأن يساند في جميع الأوقات مبدأ الشرعية. فالمعلومات هي أساس عملية اتخاذ القرارات بطريقتين تتسم بالشفافية والقيام بالمهام بطريقتين سواء بالنسبة للمجتمع العالمي أو للمجتمعات المحلية وتدعم الديمقراطية القائمة على المشاركة والشفافية والمساءلة. ويمكن أن تكون وينبغي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة مهمة وعظيمة الكفاءة ليس في الإدارة السديدة فحسب بل وكذلك في تيسير الاتصال بأجهزة الحكم."</p> <p><b>اليابان:</b> تحول الفقرة بأكملها إلى موقع أكثر ملاءمة يلي الفقرة 9 لتصبح الفقرة 10. يتم تغيير أرقام الفقرات التالية بناء على ذلك.</p> <p><b>المكسيك:</b> "يجب أن يعزز مجتمع المعلومات الديمقراطية القائمة على المشاركة، والشفافية، والمساءلة وأن يساند في جميع الأوقات مبدأ الشرعية. فالمعلومات هي أساس عملية اتخاذ القرارات بطريقتين تتسم بالشفافية والقيام بالمهام بطريقتين سواء بالنسبة للمجتمع العالمي أو للمجتمعات المحلية على جميع مستويات الحكومة. ويمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة مهمة وعظيمة الكفاءة ليس في الإدارة السديدة فحسب بل وكذلك في تيسير الاتصال بأجهزة الحكم في جعل الخدمات الحكومية أيسر منالاً."</p> <p><b>رومانيا-IUP:</b> "يجب أن يعزز مجتمع المعلومات ويعلي من شأن الديمقراطية القائمة على المشاركة، والشفافية، والمساءلة وأن يساند في جميع الأوقات مبدأ الشرعية. فالمعلومات هي أساس عملية اتخاذ القرارات بطريقتين تتسم بالشفافية والقيام بالمهام بطريقتين سواء بالنسبة للمجتمع العالمي أو للمجتمعات المحلية. ويمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة مهمة وعظيمة الكفاءة ليس في الإدارة السديدة فحسب بل وكذلك في تيسير الاتصال بأجهزة الحكم بما في ذلك ما يتعلق بجعل الاتصال بالحكومات والبرلمانات أيسر ويجعلها خاضعة للمساءلة."</p>

	<p><b>سويسرا:</b> يستعاض عن الفقرة 39 بما يلي:</p> <p>"<b>الحكم السديد:</b> يجب أن يعزز مجتمع المعلومات الديمقراطية القائمة على المشاركة، والشفافية الطويلة الأجل، والكفاءة، والمساءلة، وأن يساند في جميع الأوقات مبدأ الشرعية. وتعتبر المعلومات والسجلات المنظمة على الوجه الصحيح والتي يسهل الحصول عليها أساساً لعملية صنع القرارات الحسنة التنفيذ والشفافة التي تقوم بها الأطراف الفعالة الخاصة والعامة على جميع المستويات. وتستطيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تقوم بدور هام وفعال جداً من أجل قيام الحكم السديد والحكومة التي يسهل الاتصال بها. واحتواء المواطنين هو الهدف. ومن شأن ذلك أن يعني أن باستطاعة المواطنين على الرغم من المسافة التي تفصلهم عن مكاتب المسؤولين، أن يتفاعلوا مع سلطاتهم."</p>	
39 ألف	<p><b>سويسرا:</b> إضافة فقرة جديدة 39 ألف:</p> <p><b>إدارة المعلومات والسجلات:</b> تعتبر إدارة المعلومات والسجلات شرطاً ضرورياً للحكم السديد. ويجب على الحكومات، بغية ضمان شفافية طويلة الأجل للمعلومات والسجلات العامة وسهولة النفاذ إليها، أن تكفل التنظيم الصحيح لوثائقها، وتصنيفها على الوجه الصحيح، وحفظها بطريقة مؤكدة مالياً.</p>	
39 باء	<p><b>سويسرا:</b> إضافة فقرة جديدة 39 باء:</p> <p>"<b>الإحصاءات العامة ورصد مجتمع المعلومات:</b> تشكل المؤشرات الإحصائية وتحليل التطورات الاجتماعية والاقتصادية شروطاً أساسية لقيام حوار عادل وديمقراطي وتشكيل الأمور الجماعية بطريقة تقوم على الأدلة. كما تشكل الإحصاءات العامة أساساً لا غنى عنه للرصد المستمر لمجتمع المعلومات؛ وتوفر معلومات جوهرية لقياس التقدم المحقق في تنفيذ استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية علاوة على تقييم القدرة التنافسية الاقتصادية للبلاد ومشاكل الفجوة الرقمية."</p>	
40	<p>40. <b>بيئة السوق:</b> ينبغي للحكومات، إذا أرادت تعظيم المزايا الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المعلومات، أن تعمل على هئية بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية لا تميزية جديرة بالثقة وتتسم بالشفافية، وقادرة على تشجيع الابتكار التكنولوجي والمنافسة، وعلى دعم ثقة المستهلك وحماية الخصوصية، مما يساعد على اجتذاب الاستثمارات الضرورية لتطوير البنية التحتية واستحداث خدمات جديدة.</p> <p><b>كندا:</b> "ينبغي للحكومات، إذا أرادت تعظيم المزايا الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المعلومات، أن تعمل على هئية وتعزيز بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية لا تميزية جديرة بالثقة وتتسم بالشفافية، وقادرة على اجتذاب الاستثمارات الضرورية لتطوير البنية التحتية واستحداث خدمات جديدة."</p>	

<p>على تشجيع الابتكار التكنولوجي والمنافسة، وعلى حماية الملكية الفكرية في الوقت نفسه، مما يساعد على اجتذاب الاستثمارات الضرورية لتطوير البنية التحتية واستحداث خدمات جديدة.</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> نقلت الفقرة إلى أعلى بوصفها الفقرة 38 وتم تعديلها.</p> <p><b>المكسيك:</b> "بيئة السوق: ينبغي للحكومات، إذا أرادت تعظيم المزايا الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المعلومات، أن تعمل على المحافظة على وهيئة و/أو تعديل بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية لا تمييزية جديدة بالثقة وتتسم بالشفافية، وقادرة على تشجيع الابتكار التكنولوجي والمنافسة، مما يساعد على اجتذاب الاستثمارات الضرورية لتطوير البنية التحتية واستحداث خدمات جديدة، وجعل سلسلة العرض أكثر كفاءة، وبخاصة فيما يتصل بالمناطق المتخلفة."</p> <p><b>تونس:</b> يتم تغيير الجملة الأولى من الفقرة إلى: "... إذا أرادت أن تكفل الانتفاع الكامل بالإمكانات الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المعلومات..."</p>		
<p><b>البرازيل:</b> إضافة [40 ألف] التجارة الإلكترونية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم: تتيح التجارة الإلكترونية فرصا كبيرة للمنشآت الصغرى والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويجب على الحكومات أن تعمل، بالتنسيق الوثيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، على تهيئة بيئة وافية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال التجارة الإلكترونية، وأن توفر الدعم المالي اللازم لهذا الغرض. إن لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم إمكانات هائلة لم تستغل بعد بشأن خلق الوظائف، وبخاصة في البلدان النامية.</p>		40 ألف
<p><b>المكسيك:</b> ترى المكسيك أنه يمكن إدراج النص التالي بوصفه الفقرة 40 باء:</p> <p>"الأنشطة التجارية"، بما في ذلك ما يلي: "النهوض بالمزايا الاقتصادية والاجتماعية، وينبغي إيلاء الاهتمام بوجه خاص إلى جميع الأنشطة التجارية المضطلع بها من خلال الوسائط الإلكترونية. ويتقاسم المستهلكون والموردون مسؤولية مشتركة عن بناء بيئة تجارية جديدة بالثقة."</p>		40 باء

<p>41.</p>	<p>41. وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية: من الأهمية القصوى أن يتم تعزيز القدرات الخاصة بوضع السياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز العمليات والمؤسسات الوطنية والإقليمية المعنية بوضع سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومما يساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تعزيز التنمية وضع الجهود والبرامج ذات الصلة ضمن استراتيجية إنمائية وطنية.</p>	<p>كندا: "... ومما يساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تعزيز التنمية وضع الجهود والبرامج ذات الصلة ضمن استراتيجية إنمائية وطنية بالتشاور مع جماعات أصحاب المصلحة.</p> <p><u>الاتحاد الأوروبي:</u> "من الأهمية القصوى أن يتم تعزيز القدرات الخاصة بوضع السياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز العمليات والمؤسسات الوطنية والإقليمية المعنية بوضع سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يستطيع مجتمع المعلومات أن يعمل على الارتقاء بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أفضل وجه عندما توضع الجهود والبرامج ذات الصلة <u>بالكامل</u> ضمن استراتيجية إنمائية وطنية وإقليمية."</p> <p><u>المكسيك:</u> "من الأهمية القصوى أن يتم تعزيز القدرات الخاصة بوضع السياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز إنشاء العمليات والمؤسسات الوطنية والإقليمية المعنية بوضع سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومما يساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تعزيز التنمية وضع الجهود والبرامج ذات الصلة ضمن استراتيجية إنمائية وطنية."</p> <p><u>رومانيا-IUP:</u> "... والمؤسسات الوطنية والإقليمية المعنية، بما في ذلك البرلمانات،..."</p> <p><u>تونس:</u> <u>يغير العنوان إلى:</u> "الاستراتيجيات الوطنية في مجال اتخاذ القرار".</p>
<p>41 ألف</p>	<p><u>سويسرا:</u> إضافة فقرة جديدة 41 ألف:</p> <p>"<u>الحد من الفقر:</u> يتعين على الحكومات، بغية إعطاء الفقراء إمكانية الاستفادة من ميزات مجتمع المعلومات، أن تكفل العمل على تهيئة بيئات عامة وبيئات مخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستجيب لحاجات الناس الذين يعانون من الفقر وتمكينهم من التغلب عليه."</p>	
<p>41 باء</p>	<p><u>سويسرا:</u> إضافة فقرة جديدة 41 باء:</p> <p>"<u>التلاحم الاجتماعي:</u> يتعين على الحكومات أن تبحث عن طرق للتغلب على العقبات التي تمنع الناس من المطالبة بحقوقهم بفعالية ولتحسين نوعية حياة الناس المعرضين للتضرر مثل المسنين، ومن يعانون من أمراض مزمنة، والمعوقين، وكل من يتعرضون لخطر التهميش الاجتماعي. ويتعين على الحكومات أن تقر بأن التكنولوجيات الجديدة يمكن أن تخلق أيضا عقبات جديدة وأشكالا جديدة من الاستبعاد، وبخاصة بالنسبة للصم والذين يعانون من مشاكل سمعية والعمي. ويتعين على الحكومات أن تعمل، في إطار القيام بجهود واسع لجعل الخدمات العامة أيسر منالاً وشفافة وفعالة، على التماس طرق للربط ما بين الخدمات الاجتماعية وغيرها من الخدمات وبين تحسين مشاركة المستخدمين في إعادة تشكيل هذه الخدمات."</p>	

41 جيم	<p><b>سويسرا:</b> إضافة فقرة جديدة 41 جيم:</p> <p><b>النمو الاقتصادي:</b> تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة هامة تعين على النمو من خلال مكاسب الكفاءة وزيادة الإنتاجية. ولذلك فإن تنمية مجتمع المعلومات هامة من أجل النمو الاقتصادي العريض القاعدة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وينبغي أن تعزز أطر السياسات العالمية مكاسب الإنتاجية والابتكارات التطبيقية المدفوعتين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة القطاعات الاقتصادية. وتوزيع المنافع يمثل أساسا للحد من الفقر والتنمية الاجتماعية. ومن المحتمل أن تكون السياسات التي تعزز الاستثمار الإنتاجي وتعين الشركات على إدخال التغييرات المطلوبة لاغتنام المنافع من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أنفع السياسات في هذا الصدد.</p>
41 دال	<p><b>سويسرا:</b> إضافة فقرة جديدة 41 دال:</p> <p><b>"التجارة الدولية:</b> يعمل تحرير التجارة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المتصلة بها، جنبا إلى جنب مع الإصلاح التنظيمي الداخلي، على النهوض بالاستثمارات والابتكار ويجعل التكنولوجيا متاحة بشكل أيسر لكي تستخدمها الحكومات والمنظمات وفردى المستخدمين في الاقتصاد. وينبغي لجميع الدول أن تنضم إلى آليات سياسات التجارة الدولية الموضوعة من أجل تنفيذ وتيسير التحرير والإصلاح التنظيمي، حيث إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبر على حد سواء مكونا هاما في التجارة ووسيلة يمكن استخدامها في توسيع أو تيسير التجارة في السلع والخدمات الأخرى. ويعمل تحسين الشروط الأساسية للدخول إلى مجال التجارة الدولية بنجاح على تعزيز نشاط الأعمال الإلكتروني والنمو الاقتصادي على الصعيدين الدولي والمحلي معا. وبالتالي، ينبغي للحكومات أن تنهض بنظام مفتوح للتجارة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تسعى جاهدة لتحسين النفاذ إلى الأسواق. وتقوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدور رئيسي في تسهيل التجارة، حيث تعمل أدوات الأتمتة والجمارك الإلكترونية والحكومة الإلكترونية على تخفيض التكاليف والوقت المرتبط بنقل السلع عبر الحدود، وتزيد من كفاءة وتكامل العمليات الجمركية.</p>

<p>42.</p>	<p>42. <b>التوحيد القياسي:</b> يعد التوحيد القياسي إحدى اللبنة الأساسية في بناء مجتمع المعلومات. وينبغي أن يساعد الحوار الدولي في مجال السياسات على المستويات العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية على تحديد وتطبيق المعايير التي يمكن أن يقوم بينها تشغيل بيئي، ونقل الخبرات وتقديم المساعدات التقنية. ويعد وضع واستخدام المعايير المفتوحة من الأمور ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، يمكن أن يساهم التوسع في استخدام البرمجيات مفتوحة المصدر كثيراً في زيادة النفاذ إلى البرمجيات وتنويع فرص اختيار المستهلكين لها.</p>	
	<p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> ينبغي نقل هذه الفقرة إلى خطة العمل. <b>المكسيك:</b> "يعد التوحيد القياسي إحدى اللبنة الأساسية لبنة أساسية في بناء مجتمع المعلومات. وينبغي أن يساعد الحوار الدولي في مجال السياسات على المستويات العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية على تحديد وتطبيق المعايير التي يمكن أن يقوم بينها تشغيل بيئي، وفقاً للحقائق التكنولوجية في كل بلد، ونقل الخبرات وتقديم المساعدات التقنية. [ويعد وضع واستخدام المعايير المفتوحة من الأمور ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، يمكن أن يساهم التوسع في استخدام البرمجيات مفتوحة المصدر كثيراً في زيادة النفاذ إلى البرمجيات وتنويع فرص اختيار المستهلكين لها]."</p> <p><b>الاتحاد الروسي:</b> "... وفي هذا الصدد، يمكن أن يساهم التوسع في استخدام البرمجيات مفتوحة المصدر كثيراً في الارتقاء بالمستوى التعليمي لجماعات السكان المعنية وزيادة مستويات النفاذ إلى البرمجيات وتوسيع تنويع فرص اختيار المستهلكين لها."</p> <p><b>سويسرا:</b> "... ويعد وضع واستخدام المعايير المفتوحة من الأمور ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، يمكن أن يساهم التوسع في استخدام البرمجيات مفتوحة المصدر كثيراً في زيادة النفاذ إلى البرمجيات وتنويع فرص اختيار المستهلكين لها."</p>	
<p>43.</p>	<p>43. <b>إدارة الطيف:</b> يجب إدارة طيف الترددات الراديوية بما يحقق المصلحة العامة والشاملة، وطبقاً لمبدأ الشرعية الأساسي، ومع المراعاة الكاملة للقوانين والتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية التي تنظم إدارة الترددات.</p>	<p><b>الأرجنتين [42 ألف]</b></p> <p>ينبغي للدولة أن تنهض بهذا النهج إلى جانب الحياد التكنولوجي: فينبغي لها أن تمتنع عن فرض أي منطلق تكنولوجي معين، وإنما تقوم برصد شروط التوصيلية، والتوافق وقابلية التشغيل البيئي. وبالنظر إلى عظم تكاليف ومخاطر الابتكار، فينبغي للشركات أن تتجمع لكي تتقاسم تكاليف استحداث وتسويق المنتجات والخدمات المبتكرة وتقليل أوجه عدم التيقن.</p>
	<p><b>كندا:</b> "يجب ينبغي إدارة طيف الترددات الراديوية..."</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> ينبغي نقل هذه الفقرة إلى خطة العمل.</p> <p><b>اليابان:</b> لا ينطبق على النص العربي.</p>	

	<p><b>المكسيك:</b> "يجب إدارة طيف الترددات الراديوية بما يحقق المصلحة العامة والشاملة، وطبقاً لمبدأ الشرعية الأساسي، ومع المراعاة الكاملة للقوانين والتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية التي تنظم إدارة الترددات."</p>	
	<p><b>أستراليا:</b> "يجب أن تكون إدارة الإنترنت متعددة الأطراف، وأن تكون ديمقراطية وأن تتسم بالشفافية، وأن تأخذ في الاعتبار احتياجات القطاعين العام والخاص وكذلك احتياجات المجتمع المدني، واحترام التعددية اللغوية. وينبغي إسناد مسؤولية-المسؤولية، على الصعيد العالمي، عن تنسيق حواسيب الخدمة الرئيسية، وأسماء الميادين، وتخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت إلى هيئة دولية حكومية مناسبة تمثل جميع أصحاب المصلحة وتكون مسؤولة أمامهم، ولديها آليات واضحة من أجل المدخلات الحكومية بشأن السياسات العامة. وبينما ينبغي أن تكون سلطة تحديد أسماء ميادين المستوى الأعلى من الحقوق السيادية للبلدان."</p> <p>تؤيد أستراليا المفهوم الذي يقضي بأنه "ينبغي أن تكون سلطة السياسات المسؤولة عن تحديد أسماء ميادين المستوى الأعلى من الحقوق السيادية للبلدان"، وإن كانت تعترف أيضاً بالحاجة إلى نهج عريض ودولي وتعاوني لكفالة أن تظل أسماء ميادين المستوى الأعلى بمثابة عنصر مستقر وآمن من عناصر نظام أسماء الميادين.</p> <p><b>كندا:</b> "يجب ينبغي أن تكون إدارة الإنترنت متعددة الأطراف، وأن تكون ديمقراطية وأن تتسم بالشفافية، وأن تأخذ في الاعتبار احتياجات القطاعين العام والخاص وكذلك احتياجات المجتمع المدني، واحترام التعددية اللغوية. وينبغي إسناد مسؤولية تنسيق حواسيب الخدمة الرئيسية، وأسماء الميادين، وتخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت إلى هيئة دولية حكومية مناسبة. وينبغي أن تكون سلطة تحديد أسماء ميادين المستوى الأعلى من الحقوق السيادية للبلدان."</p> <p><b>كوبا:</b> "يجب أن تكون إدارة الإنترنت متعددة الأطراف، وذات طابع حكومي دولي، وأن تكون ديمقراطية وأن تتسم بالشفافية..."</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> ينبغي نقل هذه الفقرة إلى خطة العمل وأن يحل محلها ما يلي: "ينبغي أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت ديمقراطية ومتعددة الأطراف وشفافة. وينبغي لها أن تضمن توزيعاً عادلاً للموارد، وأن تيسر النفاذ للجميع، وأن تكفل التشغيل المستقر والأمن للإنترنت. وينبغي لها أن تحترم التنوع الجغرافي وأن تكفل الطابع التمثيلي من خلال مشاركة جميع الدول المعنية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والاحترام الواجب للمصالح المشروعة."</p>	<p>44. <b>إدارة الأسماء والعناوين في الإنترنت:</b> يجب أن تكون إدارة الإنترنت متعددة الأطراف، وأن تكون ديمقراطية وأن تتسم بالشفافية، وأن تأخذ في الاعتبار احتياجات القطاعين العام والخاص وكذلك احتياجات المجتمع المدني، واحترام التعددية اللغوية. وينبغي إسناد مسؤولية تنسيق حواسيب الخدمة الرئيسية، وأسماء الميادين، وتخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت إلى هيئة دولية حكومية مناسبة. وينبغي أن تكون سلطة تحديد أسماء ميادين المستوى الأعلى من الحقوق السيادية للبلدان.</p>

<sup>1</sup> بما في ذلك السلطات المختصة في هذا المجال



<p><u>جمهورية إيران الإسلامية: تضاف جملة جديدة: "تعتبر تسمية وعنونة الإنترنت من القضايا العامة"</u></p> <p><u>اليابان:</u> "يجب أن تكون إدارة الإنترنت متعددة الأطراف، وأن تكون ديمقراطية وأن تتسم بالشفافية، وأن تدعم التنظيم الذاتي للصناعة التي يقودها القطاع الخاص، وأن تأخذ في الاعتبار احتياجات القطاعين العام والخاص وكذلك احتياجات المجتمع المدني، واحترام التعددية اللغوية. وينبغي إسناد مسؤولية تنسيق حواسيب الخدمة الرئيسية، وأسماء الميادين، وتخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت إلى هيئة دولية حكومية مناسبة. وينبغي أن تكون سلطة تحديد أسماء ميادين المستوى الأعلى من الحقوق السيادية للبلدان."</p> <p><u>المكسيك:</u> "يجب أن تكون إدارة الإنترنت متعددة الأطراف، وأن تكون ديمقراطية وأن تتسم بالشفافية، وأن تأخذ في الاعتبار احتياجات القطاعين العام والخاص وكذلك احتياجات المجتمع المدني، واحترام التعددية اللغوية. وينبغي إسناد مسؤولية تنسيق حواسيب الخدمة الرئيسية، وأسماء الميادين، وتخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت إلى هيئة دولية حكومية مناسبة. وينبغي أن تكون سلطة تحديد أسماء ميادين المستوى الأعلى من الحقوق السيادية للبلدان."</p> <p><u>تونس:</u> "إدارة الأسماء الميادين والعناوين في الإنترنت:"</p>		
<p><u>أستراليا: إضافة [44 ألف] حماية المستهلك.</u> يتمثل أحد الجوانب الحيوية في ضمان ثقة المستهلك في التجارة الإلكترونية في كفاءة أن تتم معاملات المستهلك في حدود إطار قانوني سليم. ومن أجل ذلك، ينبغي تزويد المستهلكين الذين يستخدمون التجارة الإلكترونية بحماية تكون مساوية على الأقل لتلك الموفرة للمستهلكين الذين يستخدمون أشكال التجارة الأخرى.</p>		

<p><u>أستراليا: إضافة [44 باء]: الاحتيال (رسالة إلكترونية متطفلة)</u></p> <p>"يشير الاحتيال إلى مشكلة هامة ومتنامية- ليس فقط بالنسبة للأفراد ولكن للشبكات والإنترنت ككل. إذ يشير إلى رسالة بريد إلكتروني تنقل إلى عدد كبير من المتلقين ولا يكون معظمهم، أو جميعهم، قد طلبوها.</p> <p>ويثير الاحتيال قضايا رئيسية تحتاج إلى أن تعالج، وتشمل الخصوصية، والمحتوى غير المشروع، والخداع، والممارسات التجارية الاحتيالية وقضايا الشبكة.</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• <u>الخصوصية: قضايا تحيط بالطريقة التي يتم بها جمع وتناول معلومات شخصية مثل عناوين البريد الإلكتروني-</u> إذ يقوم جامعو العناوين بالتقاط عناوين البريد الإلكتروني من الإنترنت، بل وقد يقوموا بشرائها وبيعها بالجملة بدون موافقة أصحابها.</li><li>• <u>المحتوى غير المشروع: ومعظمه يروج للمخادعات، أو أعمال إباحية، أو خدمات قمار غير مشروعة بالاتصال المباشر، أو مواد علاجية طبية، أو مخططات للإثراء السريع أو ممارسات تجارية احتيالية ومضللة.</u></li><li>• <u>قضايا الشبكة: يتحمل المتلقي تكلفة الاحتيال في صورة تكلفة أعلى لاشتراكات الإنترنت نتيجة للتحميل الأكبر. ويمكن أن تعمل الزيادة في حجم البريد الإلكتروني إلى إبطاء سرعات الإنترنت بدرجة كبيرة ويمكن أن يهدد سلامة الشبكة بأكملها. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة دليل على أن الاحتيال يستخدم عمداً في الهجوم الذي يستهدف الحرمان من الخدمة.</u></li></ul>		
<p><u>البرازيل: إضافة [44 جيم] يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات، بوصفه إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، بدور رائد في ظهور مجتمع المعلومات وفي تنظيم البنية التحتية العالمية للاتصالات والمعلومات.</u></p>		
<p><u>البرازيل: إضافة [44 دال] لقد تطورت الإنترنت إلى سلعة عامة عالمية وينبغي أن تشكل إدارتها قضية جوهرية في جدول أعمال مجتمع المعلومات. وينبغي أن يتاح للبلدان النامية نفاذاً تاماً إلى جميع هيئات وعمليات صنع القرارات بخصوص هيكل الفضاء السبراني وتشغيله وأن تشارك فيها، والذي تضطلع من خلاله الكيانات العامة والخاصة وغير الحكومية بنشاطها الاجتماعي والاقتصادي بدرجة متزايدة.</u></p>		

	<p>45. يكون تأمين النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً للقانون الدولي، مع مراعاة القانون الدولي والتي تخلق عراقيل أمام التجارة الدولية<sup>1</sup>.</p>	45.
		(7) تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
	<p>46. يحقق استخدام وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العديد من المنافع في جميع مناحي حياتنا اليومية بما في ذلك العمل، الحكومة، والرعاية الصحية، والتعليم وقطاع الأعمال.</p> <p>إثيوبيا: "النهوض بالتطبيقات ذات التوجه الإنمائي في التعليم، والصحة، وأنظمة الحكم، والتجارة، والإدارة العامة، وتوصيل الخدمات"</p> <p>الاتحاد الأوروبي: "ينبغي أن يسعى تحقيق استخدام وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحقيق العديد من المنافع في جميع مناحي حياتنا اليومية بما في ذلك الحكومة، والرعاية الصحية، والتعليم والاستخدام، وإدارة الموارد الطبيعية وقطاع الأعمال والثقافة. كما ينبغي أن تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة من خلال تحسين الكفاءة والاستدامة في استخدام الموارد والعمليات الإنتاجية."</p> <p>إضافة: "يحقق استخدام وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العديد من المنافع في جميع مناحي حياتنا اليومية بما في ذلك الحكومة، والرعاية الصحية، والتعليم وقطاع الأعمال. وينبغي أن تسن الحكومات قوانين مناسبة لتيسير التجارة الإلكترونية داخل بلدان كل منها وعبر الحدود."</p>	46.

<sup>1</sup> أبدت التحفظات التالية على هذه الفقرة:

بيان من الولايات المتحدة: "تتحفظ الولايات المتحدة الأمريكية على هذا النص وتقدم باعتراضها على اللغة غير اللائقة وغير المتسقة مع الغرض من المؤتمر."

بيان من كندا: "تقدر كندا الجهود التي تبذلها الحكومة المضيفة والحكومات الأخرى للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص هذه الفقرة. ولكن للأسف وعلى الرغم من هذه الجهود لا تستطيع كندا الموافقة على النص النهائي لهذه الفقرة."

<p><b>المكسيك:</b> "يحقق استخدام وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العديد من المنافع في جميع مناحي حياتنا اليومية بما في ذلك الحكومة، والرعاية الصحية، والتعليم وقطاع الأعمال.</p> <p><b>سويسرا:</b> "يحقق استخدام وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العديد من المنافع في جميع مناحي حياتنا اليومية بما في ذلك الحكومة، والرعاية الصحية، والتعليم، والبيئة وقطاع الأعمال. ويجب أن تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على خدمة التنمية المستدامة، وتحسين كفاءة الموارد وتقليل الآثار البيئية السلبية."</p> <p><b>تنزانيا:</b> يحقق استخدام وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العديد من المنافع في جميع مناحي حياتنا اليومية بما في ذلك الحكومة، والرعاية الصحية، والتعليم، والمحاصيل والإنتاج الحيواني، وقطاع الأعمال.</p> <p><b>الولايات المتحدة الأمريكية:</b> يعتمد مجتمع المعلومات على الانتشار الكلي الشامل لشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفوذ إلى شتى التطبيقات التي يمكن أن تعزز جميع مناحي حياتنا اليومية. وينبغي للقطعة العالمية لمجتمع المعلومات أن تبرز الآمال التي تبشر بها تطبيقات من قبيل الحكومة الإلكترونية والصحة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والتعلم الإلكتروني، في الوقت الذي تقر فيه أيضا بأنه لا يوجد "حل واحد يناسب الجميع" من أجل هذا العدد الوافر من التحديات الإنمائية الذي يواجهه كل بلد. وتتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكانيات هائلة للارتقاء بالتعليم من خلال برامج التعلم عن بعد، وتدريب المدرسين، ونفاذ المدرسين والطلاب على حد سواء إلى مجموعة هائلة من المعلومات والمعارف. وتوفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبيوت الأعمال وأصحاب المشاريع نفاذاً إلى أسواق وطنية وإقليمية وعالمية جديدة، كما تهيئ فرصاً للتدريب على مهارات نشاط الأعمال الحديثة. وتتيح الحكومة الإلكترونية إمكانيات جديدة لإعادة تحديد العلاقة بين الحكومة والمواطنين الذين تخدمهم.</p>		
<p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> إضافة فقرة جديدة 46 ألف: "ينبغي أن تكون التطبيقات والمحتوى سهلة الاستخدام، وميسورة للجميع، ويمكن تحمل تكلفتها، ومناسبة للحاجات والثقافات المحلية، وتدعم التنمية الاجتماعية- الاقتصادية للمجتمعات المحلية."</p>		46 ألف
<p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> ينبغي حذف هذه الفقرة.</p> <p><b>المكسيك:</b> "يساعد تطوير التطبيقات والمحتوى الذي يناسب الاحتياجات المحلية على تعزيز التعاون وتضافر الجهود مما يؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع توجيه اهتمام خاص لخدمة المناطق الريفية والنائية، من خلال دعم المشروعات التي تضمن تقاسم المعلومات في إطار النصوص القانونية الداخلية لكل بلد."</p>	<p>47. <b>التطبيقات المناسبة:</b> يساعد تطوير التطبيقات والمحتوى الذي يناسب الاحتياجات المحلية على تعزيز التعاون وتضافر الجهود مما يؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع توجيه اهتمام خاص لخدمة المناطق الريفية والنائية، من خلال دعم المشروعات التي تضمن تقاسم المعلومات.</p>	47.

47 ألف		<p><u>البرازيل: إضافة [47 ألف]</u> إن تضمين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صلب اهتمامات السياسات العامة وبرامج الاحتواء الرقمي قد يمثل فرصة سانحة للنهوض بالتنمية التي تقفز ببلدان الجنوب قدماً؛ حيث إن التوقعات الدولية تمثل هذا العظم. بيد أنه يجب مقارنة التقدم وقياسه إزاء أهداف اقتصادية واجتماعية في مجالات مثل التعليم والصحة والاستخدام والتدريب الوظيفي والحد من الفقر والمواطنة وشفافية الحكومة وكفاءتها وخلق مجتمعات ديمقراطية أقوى وأكثر عدالة. ومؤشرات كثافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست تمثل هذه الكفاءة أو الجدوى في قياس تقدم البلدان صوب مجتمع المعلومات.</p>
47 باء		<p><u>سويسرا: إضافة فقرة جديدة 47 باء:</u></p> <p><u>الحكومة الإلكترونية:</u> قد يعمل استخدام الحكومات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعنصر حافز لتحسين الخدمات الحكومية. ويمكن أن تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحسين كفاءة وفعالية العمليات الحكومية وتوصيل الخدمات، والصلة مع المواطنين. ولذلك ينبغي أن يكون لدى الحكومات استراتيجية واضحة التحديد من أجل تنمية الحكومة الإلكترونية وتنفيذها.</p>
(8)	(8) الهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي وتطوير الوسائط	
.48	48. يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام التعبير الثقافي والتمتع به. وينبغي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة أن تعزز التنوع الثقافي والتعددية اللغوية كما ينبغي للحكومات أن تعمل على وضع سياسات فعالة لتحقيق هذا الغرض.	<p><u>كندا:</u> "يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام التعبير الثقافي والتمتع به. وينبغي استخدام لتكنولوجيا-تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة أن-لكي تعزز..."</p> <p><u>إثيوبيا:</u> تمثل التعددية اللغوية وتنمية حروف الكتابة المحلية تحديات بالنسبة لمشاركة البلاد النامية في مجتمع المعلومات، وبخاصة فيما يتعلق بتنمية المحتوى المحلي والنهوض به.</p> <p><u>المكسيك:</u> "يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام التعبير الثقافي والتمتع به. وينبغي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة أن تعزز التنوع الثقافي والتعددية اللغوية كمنشآت مكمل لأهدافها الرئيسية حيث كما-ينبغي للحكومات المعنية أن تعمل على وضع أو تدعيم سياسات فعالة لتحقيق هذا الغرض.</p>

<p><b>نيبال:</b> سيكون بمقدور مجتمع المعلومات أن يخدم المصالح العامة على أفضل وجه وأن يصل إلى أقسام مختلفة من السكان في بلد ما إذا ما تم العمل أيضاً على تنمية المحتوى المحلي في أكبر عدد ممكن من اللغات المحلية لهذا البلد لتجنب الاعتماد البالغ على المعلومات المقدمة بلغات أخرى.</p> <p><b>سويسرا:</b> "يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام التعبير الثقافي والتمتع به. إن من شأن توافر إمكانية التعبير عن الذات والاستماع إلى آراء الآخرين أن تضمن التعايش السلمي وأن تشكل في الوقت نفسه مورداً لا ينفذ للتنمية الاجتماعية وينبغي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة أن تعزز التنوع الثقافي والتعددية اللغوية كما ينبغي للحكومات أن تعمل على وضع سياسات فعالة لتحقيق هذا الغرض."</p> <p><b>تونس:</b> يتم تغيير عبارة "... والتمتع به..." إلى "... وإمكانيات الاستفادة منه..."</p> <p><b>الولايات المتحدة الأمريكية:</b> يتطلب التنوع الثقافي حرية تدفق المعلومات والمحتوى في الثقافات واللغات التي يختارها الأفراد. ومن المهم أن تتجاوز الحكومات بيعة لا تنكر على الأفراد حرية اختيار المنتجات الثقافية أو اللغات المعاصرة. ومن شأن المحاولات التي تبذل لتقييد ثقافات أو لغات معينة أو سن تشريعات ضدها أن يخلق حواجز مصطنعة ضد النمو الثقافي والتعددية الثقافية. ولا بد من المحافظة على نشر محتوى من جميع الثقافات واللغات على نطاق عريض. وينبغي للحكومات التي تختار أن تدعم تنمية محتوى محلي في اللغات المحلية من أجل نشره من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تدرك ما لحقوق الملكية الثقافية من أهمية في هذا الأمر، وينبغي لها أن تكفل أن يكون بإمكان مواطنيها أن ينتفعوا من وجود نظام ملكية ثقافية فعال.</p>		
<p><b>كندا:</b> تُعد الهوية الثقافية وينبغي أن يعكس التنوع الثقافي واللغوي والتعددية اللغوية واللغات المحلية من القوى الدافعة لعملية تطوير المحتوى اللازم للاستخدام المستحدث من أجل الاستخدام المحلي والدولي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الإعلان العالمي للتنوع الثقافي، 2001).</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> "تُعد الهوية الثقافية ويعيد التنوع الثقافي واللغوي والتعددية اللغوية واللغات المحلية من القوى الدافعة لعملية تطوير المحتوى اللازم للاستخدام المحلي والدولي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الإعلان العالمي للتنوع الثقافي، 2001).</p> <p><b>إسرائيل:</b> إضافة: "ومن ثم فإننا نعتقد، أحياناً في الاعتبار المادة 50 التالية، أنه يجب إيلاء أولوية عالية لخلق المحتوى المحلي، كشرط أساسي لمنع وقوع نزاعات في المستقبل."</p>	<p>49. <b>التنوع الثقافي واللغوي:</b> تُعد الهوية الثقافية والتنوع اللغوي والتعددية اللغوية واللغات المحلية من القوى الدافعة لعملية تطوير المحتوى اللازم للاستخدام المحلي والدولي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الإعلان العالمي للتنوع الثقافي، 2001).</p>	<p>49.</p>

	<p><b>سويسرا:</b> "تعد الهوية الثقافية والتنوع اللغوي والتعددية اللغوية واللغات المحلية من القوى الدافعة لعملية تطوير المحتوى اللازم للاستخدام المحلي والدولي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الإعلان العالمي للتنوع الثقافي، 2001). وفي ضوء هذا التعدد الثقافي، لا يوجد مجتمع معلومات واحد وإنما العديد من مجتمعات المعلومات على الصعد المحلية والقطرية والإقليمية والعالمية. وتقوم مجتمعات المعلومات المختلفة هذه بالتوازي مع بعضها، وتتداخل وتتواصل مع بعضها البعض."</p> <p><b>تونس:</b> ينبغي عند تناول التنوع الثقافي واللغوي أن يولى التأكيد على العلاقة الوثيقة بين الثقافة والتنمية، من ناحية، وبين وسائط الاتصال والثقافة والأدوار الثقافية الإنمائية لوسائط الاتصال من ناحية أخرى. إن وسائط الاتصال تقوم بدور أساسي في نقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل وتساهم في التفاعل الثقافي داخل البلاد. كما أنها تقوم بدور فعال في الحفاظ على الهوية الوطنية، والنهوض بالإنتاج الفكري والحفاظ على اللغة الوطنية وتطوير استخدامها علاوة على تهيئة الفرص لتلاقح فعال بين الثقافات وحوار بناء بين الحضارات.</p>	
	<p><b>سويسرا:</b> إضافة فقرة جديدة 49 ألف:</p> <p>"المحتوى: يجب أن تولى أولوية عالية للإبداع ولخلق المحتوى المحلي داخل مجتمع المعلومات ومعالجته ونشره والحفاظة عليه. ويمكن لنطاق من المنتجات الثقافية والتعليمية وغيرها من المنتجات وخدمات المعلومات التي يجري نشرها على نطاق متنوع وعريض أن تحفز الإبداع وتعمق النفاذ إلى ميزات مجتمع المعلومات."</p>	49 ألف
	<p><b>سويسرا:</b> إضافة فقرة جديدة 49 باء:</p> <p>"التراث الثقافي: إن التراث الثقافي هو الجسر الذي يربط ما بين ماضينا ومستقبلنا. إن المحافظة على التراث الثقافي مكون بالغ الأهمية في الهوية وفهم الذات وهو ما يعمل على ربط مجتمع ما بماضيه. وينبغي لمجتمع المعلومات أن يسخر التراث الثقافي ويدمج من أجل المستقبل بواسطة رقمنة المخزونات الثقافية في محفوظات ومكتبات. والتراث المشترك يشمل المعلومات الثقافية المشاع، وبخاصة الكتابات والخطب والصور والموسيقى."</p>	49 باء

	<p>50. <b>المحتوى:</b> يجب إعطاء أولوية عالية لمسألة صياغة المحتوى المحلي. وأفضل وسيلة لحفز الإبداع في إنشاء وتجهيز ونشر المحتوى المحلي والحفاظ عليه هو وجود توازن كاف بين حقوق الملكية الفكرية واحتياجات المستفيدين من المعلومات والمصلحة العامة.</p> <p><b>المكسيك:</b> "يجب إعطاء أولوية عالية لمسألة صياغة المحتوى المحلي. وأفضل وسيلة لحفز ويجب النهوض بالإبداع في إنشاء وتجهيز ونشر المحتوى المحلي والحفاظ عليه هو وجود توازن كاف بين حقوق الملكية الفكرية واحتياجات المستفيدين من المعلومات بشكل مستفيض وفقاً للأحكام القانونية السارية في كل بلد."</p> <p><b>تونس:</b> ينبغي التركيز، عند مناقشة المحتوى (الفقرة 50، ص: 6)، على الاهتمام بالأبحاث العلمية بصفة عامة والأبحاث التي تجرى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفة خاصة، على أن يكون الاهتمام شاملاً للجانبين التقني والإنساني على حد سواء، بغية بناء معارف محلية تفضي إلى إنتاج التقنيات وتطوير المحتوى.</p>	50.
	<p><b>كوبا:</b> إضافة: "يجب أن تقوم وسائط الإعلام الوطنية والعالمية بأنشطتها بما يكفل الشفافية والمساءلة، مع وضع الآثار السياسية والاجتماعية والثقافية لعملها في الاعتبار. إن وسائط الإعلام لها دور أساسي تقوم به في تعليم الأطفال وصغار السن بروح من السلم والعدالة والحرية، والتضامن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتقوم وسائط الإعلام الديمقراطية والمسؤولة والخاضعة للمساءلة والتشاركية بدور رئيسي في بناء الديمقراطية على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. ويعمل تركيز الملكية الخاصة لوسائط الإعلام والسيطرة عليها بشكل لا موجب له على تقويض التنوع المطلوب في مصادر المعلومات. وعلاوة على ذلك، من الضروري، بغية تصحيح أوجه التفاوت في تدفق المعلومات إلى البلدان النامية ومنها، أن تتوافر لوسائط إعلامها الظروف والموارد التي تمكنها من اكتساب القوة ومن أن تتوسع."</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> "يمكن أن تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الوسائط التقليدية مثل الإذاعة والمطبوعات، وهي الوسائط التي ستظل تلعب دوراً مهماً في توفير المحتوى وفي مجال نشر المحتوى المعلومات إلى مجتمع المعلومات."</p> <p><b>الهند:</b> "وسائط الإعلام: يمكن أن تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الوسائط التقليدية مثل الإذاعة والمطبوعات، وهي الوسائط التي ستظل تلعب دوراً مهماً في مجال نشر المحتوى في مجتمع المعلومات. وينبغي للحكومات أن تعمل على توفير الحماية من تركيز سيطرة كيانات قليلة على وسائط الإعلام في غضون هذه العملية."</p>	51.



إسرائيل: إضافة في نهاية الفقرة ما يلي: "تمثل الإذاعة الرقمية، بما لها من قدرة تفاعلية تعزيزية، أداة أساسية في إتاحة خدمات مجتمع المعلومات على نطاق واسع، مما يساهم في سد الفجوة الرقمية. ومن ثم فإنه يتعين النهوض بالانتقال إلى الرقمية بشكل نشط."

المكسيك: "وسائط الإعلام: يمكن أن تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الوسائط التقليدية مثل الإذاعة والمطبوعات، وهي الوسائط التي ستظل تلعب دوراً مهماً في مجال نشر المحتوى في مجتمع المعلومات.

المكسيك - تعليقات المراقبين: ترى المكسيك أنه تم تضمين الجزء الأول من هذا الاقتراح بالفعل في النقطة 51 من القسم الأول. ومن المقترح أن يوضع النص بين قوسين معقوفين في النقطة 51 من القسم الأول.

"يمكن أن تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الوسائط التقليدية مثل الإذاعة والمطبوعات، وهي الوسائط التي ستظل تلعب دوراً مهماً في مجال نشر المحتوى في مجتمع المعلومات. [تمثل الإذاعة الرقمية، بما لها من قدرة تفاعلية تعزيزية، أداة أساسية في إتاحة خدمات مجتمع المعلومات على نطاق واسع، مما يساهم في سد الفجوة الرقمية. ومن ثم فإنه يتعين النهوض بالانتقال إلى الرقمية بشكل نشط]"

سويسرا: يستعاض عن الفقرة الحالية بما يلي:

#### "وسائط الإعلام:

- تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تدعيم دور وسائط الإعلام التقليدية مثل الإذاعة والمطبوعات، والتي تقوم بدور أساسي في مجتمع المعلومات.
- تعتبر حرية التعبير والمعلومات، على النحو المنصوص عليه في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لبنة أساسية في التزاماتنا.
- ينبغي تنمية وسائط الإعلام ووسائط تقليدية جديدة، مثل وسائط الإعلام المجتمعية، وحمايتها واحترامها على قدم المساواة.
- خدمات الإذاعة العامة لها أهمية حيوية في كفالة الديمقراطية والتعددية والتلاحم الاجتماعي والتنوع الثقافي واللغوي، وذلك بالنظر إلى ما تؤديه من وظائف ثقافية واجتماعية وديمقراطية تحقيقاً للصالح العام.

	<p>- لا ينبغي تعويق تعددية الآراء بواسطة تركيز وسائط الإعلام. وينبغي أن تعمل تشريعات مخصوصة على الحد من تركيز ملكية وسائط الإعلام وضمان التنوع فيما بين وسائط الإعلام (الخاصة والعامية والاجتماعية) وأنواع هذه الوسائط.</p> <p>- يقوم التنظيم الذاتي للصحفيين بدور هام في كفالة استقلالهم.</p> <p>- يتمتع العاملون في مجتمع المعلومات بظروف عمل تتمشى مع معايير العمل الدولية، بما في ذلك الاعتراف بحقوقهم في الحرية النقابية، والمساواة في الفرص ومستويات العمل اللائقة.</p> <p>- المؤلفون لهم الحق في حماية المصالح المعنوية والمادية لأعمالهم، وفقاً للمادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.</p> <p>- ينبغي أن تلتزم وسائط الإعلام بأن تتضامن في العمل على تحسين التدريب المهني ومهارات المهنيين المشتغلين بها، واستقلال الصحفيين والتعددية.</p>		
		<p>(9) الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات</p>	<p>(9)</p>
	<p><b>كندا:</b> "يجب ينبغي أن يخضع الفضاء السبراني لقيم أخلاقية عالمية مثل الصدق والعدل والتضامن والتسامح واحترام كرامة الإنسان والمسؤولية المشتركة والمساءلة. ويجب وينبغي أن تسعى جميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات إلى الترويج لفكرة المصلحة العامة، وأن تكفل الحق في الخصوصية وحماية الخصوصية، والحيلولة دون إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات."</p> <p>يجب الإشارة إلى البعد الأخلاقي في الفقرة 10</p> <p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> "يجب أن يخضع الفضاء السبراني لمجتمع المعلومات لقيم أخلاقية عالمية مثل الصدق والعدل والتضامن والتسامح واحترام كرامة الإنسان والمسؤولية المشتركة والشفافية والمساءلة. ويجب أن تسعى جميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات إلى الترويج لفكرة المصلحة العامة والحيلولة دون إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا ينبغي أن تقوض حرية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من كرامة الإنسان ومن حقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين."</p> <p><b>جمهورية إيران الإسلامية:</b> "يجب أن يخضع الفضاء السبراني لقيم أخلاقية وثقافية عالمية مثل الصدق والعدل والتضامن..."</p> <p><b>إسرائيل:</b> ينبغي إيلاء أولوية عالية للأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات في السياق العام للقيمة العالمية لمجتمع المعلومات. ومن ثم توضع المادة الأتفة الذكر كمادة جديدة رقم 9.</p>	<p>52. يجب أن يخضع الفضاء السبراني لقيم أخلاقية عالمية مثل الصدق والعدل والتضامن والتسامح واحترام كرامة الإنسان والمسؤولية المشتركة والمساءلة. ويجب أن تسعى جميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات إلى الترويج لفكرة المصلحة العامة والحيلولة دون إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</p>	<p>52.</p>

ويضاف في نهاية هذه الفقرة ما يلي: "المعلومات ليست معرفة. ويلزمنا، كي نحول المعلومات القيمة إلى معرفة، أن نهض بعملية تصبح بمقتضاها المعلومات ذات القيمة المضافة جزءاً من المعرفة المشاع. ويتحقق ذلك بالعمل على ترسيخ معايير المحتوى والسلامة والأمن المعروفة دولياً (على النحو الذي توفره تكنولوجيات PKI) في شبكة الويب العالمية."

**المكسيك:** "يجب أن يخضع الفضاء السيبراني لقيم أخلاقية عالمية مثل الصدق والعدل والتضامن والتسامح واحترام كرامة الإنسان والمسؤولية المشتركة والمساءلة. ويجب أن تسعى جميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات إلى الترويج لفكرة المصلحة العامة والحيلولة دون إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتكون هذه القيم وثيقة الصلة بما نحن بصدده على وجه الخصوص عندما يتم الاضطلاع بالأنشطة التجارية من خلال الشبكات."

**الولايات المتحدة الأمريكية:** تؤيد الولايات المتحدة حق كل شخص في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية اعتناق الآراء بدون تدخل والتماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها من خلال أي وسيط للإعلام بغض النظر عن الحدود الجغرافية، على النحو المنصوص عليه في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونحن نسلم بأن ممارسة هذا الحق ينطوي على واجبات ومسؤوليات معينة وأنه قد يخضع لقيود معينة، على نحو ما ينص عليه القانون وفقاً للمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وعلى نحو ما أشرنا إليه في الإعلان الذي أدلينا به عند تصديق الولايات المتحدة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فإننا نعتقد بأنه ينبغي للدول الأطراف في العهد أن تمتنع، حيثما أمكن، عن فرض قيود على الحقوق التي يحميها العهد، بما في ذلك على وجه الخصوص القيود المنصوص عليها في المادة (3) 19 من العهد.

**تونس:** بالإضافة إلى النقاط المثارة في إطار الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات (الفقرة 52)، ينبغي التأكيد على صياغة التشريعات والسياسات وتحديد التوجهات الأخلاقية والقيمية المطلوبة من أجل تطوير الحياة الإنسانية في مجتمع سليم. وفي هذا السياق، ينبغي بذل جهود من أجل تسوية بعض القضايا، ولا سيما:

- العدالة في توزيع المعلومات وإتاحتها من الناحية الفنية ومن ناحية المضمون؛
- الموازنة بين الخصوصية الفردية وأمن المجتمع.

	<p><b>بنغلاديش: إضافة [52 ألف]:</b> حماية البلدان من الآثار السيئة لإساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: "يجب أن تولي السياسات الخاصة باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاحترام للقانون ومصالح الأفراد الآخرين واستعداداتهم، ولا ينبغي السماح لأي كيان بالتوصل إلى أي تعاقد مع كيان غير قانوني أو مع كيان قانوني بشأن مسألة غير مسموح له بالتعاقد بشأنها."</p> <p><b>جمهورية إيران الإسلامية: إضافة [52 باء]:</b> "استناداً إلى المادة 34 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وبالإشارة إلى الإعلان الصادر عن اجتماع خبراء اليونسكو بشأن الامتثال الجنسي للأطفال المعقود في باريس في الفترة 18-19 يناير 1999:</p> <p>وتمثلما ينمو استعمال الإنترنت، فكذلك تنمو مخاطر تعرض الأطفال لمواد غير لائقة، ولا سيما النشاط الإجرامي الذي يقوم به مشتبهو الأطفال ومنتجو المواد الإباحية التي يستخدم فيها الأطفال. وفي حين أن منافع الإنترنت تفوق بكثير مساوئها المحتملة، فلا يمكن تجاهل هذه المخاطر. حيث أنها قد تخلق تهديداً للأطفال إن تركت بدون رد، وتصبح هدفاً لمقاومة استعمال الإنترنت في المستقبل.</p> <p>ويتطلب الكفاح ضد اشتهاة الأطفال والمواد الإباحية في الإنترنت تحالفاً للقوى يضم الأطفال والصناعة وصناع السياسات والمعلمين والآباء، لكفالة توعية المستخدمين بالمخاطر المحتملة وأن تتوافر لديهم الوسائل لمكافحة هذه التهديدات.</p>	
	<p><b>المكسيك - تعليقات المراقبين:</b> من المعتقد أن هذا الاقتراح تغطيه بالفعل النقطة 52 من القسم الأول. ومع ذلك، يمكن إضافته باعتباره النقطة [52 ألف].</p> <p>"لا يمكن لمجتمع جامع ومستدام أن ينمو إلا إذا اعتبرت المعرفة مصلحة عامة وعندما يصبح بالإمكان وضع مبدأ النفاذ إلى المعلومات وحرية تدفقها موضع التحقيق."</p>	52 ألف
	<p><b>المكسيك - تعليقات المراقبين:</b> هذا الاقتراح يعتبر مقبولاً ويمكن إدراجه بوصفه [52 باء] في القسم الأول:</p> <p>"بالنظر إلى الاختلاف في مصالح مختلف الأطراف المنخرطة في تنمية مجتمع المعلومات ومن غير الممكن تقريباً، بالنظر إلى الخلفية الثقافية والقيم الأساسية، تفادي وقوع هذا النزاع، بل والتصادم بشكل دائم. وسيتعين على مجتمعات المعلومات أن تتعايش مع هذه الحقيقة. ولا ينبغي فض هذا النزاع على أساس القوى السياسية أو الهيمنة الاقتصادية، وإنما يتعين أن تعتمد تسوية هذه النزاعات على خطاب يقوم على المبادئ الأخلاقية. ويجب أن يحترم أي خطاب أخلاقي الاختلافات في المصالح والثقافات ويجب أن يبني شراكة يعول عليها بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني."</p>	52 باء

52 جيم	<p>المكسيك - تعليقات المراقبين: يعتبر هذا الاقتراح مقبولاً ويدرج كنقطة [52 جيم] في القسم الأول.</p> <p>"يتطلب استعمال المعلومات الصحية والطبية، التي يمكن أن تحافظ على الأرواح وأن تقبضها كذلك، تطبيقات ذات مستويات أخلاقية على أعلى درجة."</p>
52 دال	<p>المكسيك - تعليقات المراقبين: يعتبر هذا الاقتراح مقبولاً ويمكن إدراجه كنقطة [52 دال] في القسم الأول.</p> <p>"تشمل الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات الحاجة إلى ضمان الاحترام لخصوصية الأفراد وكرامة الإنسان، ولا سيما في سياق تنامي تكنولوجيات المعلومات الاقتحامية، وأنظمة الرقابة،" والوعي بالمعلومات."</p>
(10)	<p>التعاون الدولي والإقليمي (10)</p>
53	<p>53. مجتمع المعلومات له طابع عالمي لا ينفصم عنه. ومن ثم ينبغي النهوض بتعاون دولي وإجراء حوار بشأن السياسات يستند إلى الاتجاهات العالمية في مجتمع المعلومات، على المستويات العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية، من أجل تسهيل:</p> <p>المكسيك: "مجتمع المعلومات له طابع عالمي لا ينفصم عنه. ومن ثم ينبغي إجراء حوار بشأن السياسات يستند إلى الاتجاهات العالمية في مجتمع المعلومات، على المستويات العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية، وذلك وفقاً للأحكام القانونية المحلية من أجل تسهيل:"</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- توفير المساعدات التقنية من أجل بناء القدرات الوطنية والإقليمية اللازمة للإبقاء على التعاون الإقليمي والدولي وتوطيده؛</li> <li>- نقل التكنولوجيا؛</li> <li>- تقاسم الخبرات؛</li> <li>- تقاسم المعارف؛</li> <li>- ووضع قواعد ومعايير متوافقة تحترم الخصائص والمصالح الوطنية.</li> </ul>

<p><b>نيبال:</b> من المستصوب أن يدعم هذا الفصل بما يتمشى مع الوثائق الأخرى التي تصدرها مؤتمرات الأمم المتحدة الداخلية. وينبغي إدراج موضوعات من قبيل فرص العولمة وتحدياتها، والمعونة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وعبء الدين، إلى آخره، في مشروع الإعلان. ولهذا الغرض، يمكن اتخاذ الوثيقة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بدورة الأمم المتحدة الاستثنائية للطفل، والدورة الاستثنائية المعنية بالتنمية الاجتماعية كمرجع أساسي.</p> <p><b>الولايات المتحدة الأمريكية:</b> ثبت أن المنظمات الإقليمية والدولية بالغة الفعالية في تسهيل رسم السياسات، وتنمية البنية التحتية، وبناء القدرات - وكل ذلك من أجل إنجاز هدف بناء اقتصاد يقوم على المعرفة. وينبغي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات أن تعترف بمجموعات العمل المستفيضة التي يجري الاضطلاع بها بالفعل في الهيئات العالمية والإقليمية وألا تطالب بتكرارها. لقد برز توافق آراء عالمي بالنسبة للحاجة إلى إيجاد فرص رقمية تسمح لجميع مواطني العالم بأن يغتتموا المنافع التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل.</p>		
<p><b>كوبا:</b> "توفير المساعدات التقنية والمالية..."</p> <p><b>جمهورية إيران الإسلامية:</b> - توفير المساعدات التقنية، بدون أي تمييز، من أجل بناء القدرات الوطنية والإقليمية اللازمة للإبقاء على التعاون الإقليمي والدولي وتوطيده؛</p>	<p>- توفير المساعدات التقنية من أجل بناء القدرات الوطنية والإقليمية اللازمة للإبقاء على التعاون الإقليمي والدولي وتوطيده؛</p>	
	<p>- نقل التكنولوجيا؛</p>	
	<p>- تقاسم الخبرات؛</p>	
	<p>- تقاسم المعارف؛</p>	
<p><b>الاتحاد الأوروبي:</b> "وضع قواعد ومعايير متوافقة تحترم الخصائص والمصالح الوطنية، بما في ذلك إدارة الطيف."</p>	<p>- ووضع قواعد ومعايير متوافقة تحترم الخصائص والمصالح الوطنية.</p>	
<p><b>البرازيل:</b> إضافة [53 ألف]: يبدو أن القطاع الخاص والكثير من المنظمات غير الحكومية أكثر دراية بقضية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولديها إدراك أفضل عن المدى الذي قد يؤثر به هذا العالم الجديد من التشبيك والتلاقي</p>		<p>53 ألف</p>

	<p>التكنولوجي على العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية. وحكومات البلدان النامية هي أكثر من يحتاج إلى تعزيز معرفتها وتفهمها للإنجازات المحققة في الثورة الرقمية ودلالاتها بالنسبة للسياسات العامة، والمخاطر والفرص التي تخلقها للتنمية، والحلول الجديدة الممكنة لتحديات مثل الاحتواء الاجتماعي والحد من الفقر.</p>	
53 باء	<p><b>البرازيل: إضافة /53 باء/:</b> ثمة حاجة ملحة إلى آليات مبتكرة للتعاون، تناسب على أفضل وجه نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التطبيقية بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب. ومخططات التعاون التقليدية لا تعتبر ملائمة دائماً لتمويل مشاريع الفرصة الرقمية وبرامجها. وقد يفضي التعاون التقليدي بالفعل، في بعض الحالات، إلى أشكال عكسية من نقل التكنولوجيا، عن طريق استنزاف العقول من الجنوب إلى الشمال والتنمية والتطبيقات التجارية في الشمال للعلوم الأساسية المستحدثة في العالم النامي مقابل تكاليف مرتفعة.</p>	
53 جيم	<p><b>الاتحاد الأوروبي: إضافة فقرة جديدة:</b> "نلتزم بتدعيم التعاون التماساً لمواجهة مشتركة لتحديات مجتمع المعلومات وتنفيذ خطة العمل التي ستحقق الرؤية والمبادئ الأساسية المضمنة في هذا الإعلان."</p>	
		<p>[1] أبديت التحفظات التالية على هذه الفقرة:</p> <p>بيان من الولايات المتحدة: "تتحفظ الولايات المتحدة الأمريكية على هذا النص وتتقدم باعتراضها على اللغة غير اللائقة وغير المتسقة مع الغرض من المؤتمر."</p> <p>بيان من كندا: "تقدر كندا الجهود التي تبذلها الحكومة المضيفة والحكومات الأخرى للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص هذه الفقرة. ولكن للأسف وعلى الرغم من هذه الجهود لا تستطيع كندا الموافقة على النص النهائي لهذه الفقرة."</p>